414

د. س

الدر المنقود في شرح المقصود، تأليف السرماري، حسين ابن اسماعيل - ١٠٤٠هـ، بخط أحمد بن عبد الله سنة ١١٣٢هـ.

٧٧ ق ١٧ س ١٧×١١سم

٣٩٠٥ نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، بها آثار تلويث وعرق. وورد في فهرس دار الكتب ان المؤلف هو حسين بن حسن

وورد في ايضاح المكنون ١: ٤٥٢ الدر المنقود في شرح المقصود للسرماري وسمى المؤلف حسين بن اسماعيل

١- الصرف والنحو ٢- المؤلف ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ

د- حواشي للمختصر المسمى بالمقصود

مقصود شرح در منقود

٣٩

آسى

الشيخ محمد افندي

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم ٣٩٠٥ ف ١٨٠٥/٢
العنوان حواشي لمختصر الشمس بالمقصود
المؤلف لم يعلم المؤلف
تاريخ النسخ ١١٣٣ هـ
اسم الناسخ حسين ؟
عدد الاوراق ٧٧ ق
ملاحظات ١٧ X ١١ سم
٤١٠
ح

قال مولانا علاء الدين الرومي
ان المشهور فيما بين القوم ان الحمد لله الحمد ثابت لله وهو فاسد لان الذي
الحمد فعل القلب واللسان وهو قائم بالفاعل الذي
هو الحامد الحادث والقائم بالحادث حادث فاذا كان ذلك
ثابتا لله تعالى يلزم كون الباري محلا للحوادث وهو باطل ويلزم ان يتعلق الباري
تعالى حادثا ضرورة لان ما هو محل الحوادث لا ينفك عنها فالحق بنفسه
ان معنى الحمد المحمودية ثابتة لله تعالى حسب ذكر المصدر واريد به الحاصل منه وهو المحمودية
والمحمودية صفة قائمة به لا قائم بالغير ولا يلزم المحذور على هذا التوجيه

١

فان قيل لم قدم الماضي على المضارع
قلت ان الماضي اصل والمضارع
فرع والاصل مقدم على الفرع فان
قيل لم قدم المضارع على الامر و
النهي قلت المضارع اصل للامر والنهي
فرعان والاصل مقدم على الفرع
فان قيل لم قدم على النهي
قلت الامر وجودي والنهي
عدمي والوجودي مقدم
على العدمي فان قيل لم قدم
الامر والنهي على اسم الفاعل قلت
لان الامر والنهي فعل واسم
الفاعل اسم والفعل مقدم على
الاسم فان قيل لم قدم
اسم الفاعل على اسم المفعول
قلت اسم الفاعل مقدم على
اسم المفعول وكذا الفاعل
مقدم على المفعول شرح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ان صرف قلبي وسعي الى ما هو الوسيلة الى المسعود و
المقصود من العلوم العربية الى ما هو الذريعة الى المقام المحمود
والمودود من العلوم الاسلامية وجعلني محفوظا من علم الاوزان
والابنية ومحفوظا عن تضييع العمر العزيز والاوقات الشريفة واعطاني
قدرة على اكتساب الكمالات الانسية وهداية الى ما هو خير لي في الدارين
من العلمية والعملية واصلي على فخر البشر والكرام وسيد الخلايق والانام
محمد افضل الرسل عليه السلام وعلى اله واصحابه العظام ما تعاقب الضياء
والظلام وبعد فهذه حواش كتبناها للمختصر المسمى بالمقصود مسومة
بالدر المنضود وموضحة المشكلات ومزيلة المعضلات ومملوة
من فوايد شريفة ومباحث دقيقة ومأخوذة مما تكلموه في الكتب
وتماسخ في خاطر الفاتر حالة التعريف والتحرير بالتماس بعض الاحباء

[illegible]

مع ان بضاعتي قليل واضطرابي جزيل فالمعفو عن الزلل مأمول والعذر
عند الكرام مقبول مستعينا بالله المعين القادر انه الميسر لكل عسير وسهل
النفع عليه يسير وبالاجابة جدير واعلم اولا ان علم العربية المسمى بعلم
الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وهي اثنا عشر
قسما علم اللغة والصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والعروض
والقافية وعلم الخط وقرض الشعر والانشاء والمحاضرات وهو بالحقيقة
اشرف العلوم سيما علم الصرف والنحو فان جميع العلوم الاسلامية مستنبطة
من كلام الله تعالى والاستنباط وغوامضه ودقايقه موقوف عليهما فلهذا
قالوا ان تعلمهما وتعليمهما من الواجب ولقوله عليه السلام تعلموا علم التصريف
والنحو فان النصارى كفروا بتحريف حرف من كتاب الله تعالى حيث
وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا الله ولدت عيسى عن ذاته بتشديد اللام
فقرؤوا بتخفيفها فكفروا في الاعراب اذا تغير تكون الصلوة فاسدة كما في
هذه الآية قتل داود جالوت اي اذا قرئ داود وجالوت الاول بالنصب
والثاني بالرفع يكون فاسدة ويكون القارئ كافرا بتغيره في بعض الآية
كما في قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله فاذا قرئ بريء
ورسوله بالجر يكون كافرا فالاصحاب رضي الله عنهم اجمعين اخرجوا بجهد
العلمين ليعرف الخطاء والصواب وليتميز السداد عن الفساد في القرآن

العربي اما مرتبة علم الصرف فبعد اللغة وقبل علم النحو والغير واما مرتبة النحو
فبعد اللغة وقبل الفقه والحديث والتفسير والغير وههنا كلام من انه كيف
قدم علم الصرف على النحو لان تحصيله موقوف على التركيب يعرف بالنحو
فجوابه ظاهر على المتأمل واعلم ان للعلماء في ابتداء التصنيف طرايق سبعة
ثلثة منها واجبة البسملة والحمدلة والتصلية على النبي وعلى آله واصحابه
بالمتابعة واربعة منها جائزة الاستعمال اسم الكتاب ومدح الفن الذي
في التأليف وتبيين الغرض وذكر وقوع المألف اجمالا اي تعديد ابوابه
وفصوله وذكر هذه الاربعة انما كان في الديباجة جائزا ولم يكن واجبا
لعدم وجوه الدليل له والثلثة الاولى انما كانت من واجبة الاستعمال لانه
قد ورد الحديث على كل واحد منها اما الدليل للبسملة فهو قوله عليه السلام
كل امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر اي كل امر له شان وخطر
لم يصدر بذكر اسم الله فهو اقطع قبل الاتمام شرعا اما في البسملة والحمدلة
ومحقرات الامور فخارجة عن هذا الحكم بتيسير على العباد وتعظيما لاسم الله
واما الدليل للحمدلة فهو الحديث كل ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو
اجذم ثم ان الحديثين في اقتضاء الابتداء متساو ولكن التوفيق بينهما
يكون بحمل احدهما على الابتداء الحقيقي والآخر الاضافي فحمل التسمية على
الحقيقي الاقتداء باسلوب الكتاب المجيد وللعمل بما انعقد عليه الاجماع

واما

واما الدليل للتصلية على النبي عليه السلام فهو قوله عليه السلام من لم يذكرني
في دعائه فمن ان لا يستجاب له ثم ان الوسيلة يكون متقدمة على المتوسل اليه
لكن ههنا يتأخر للتعظيم وهذا فنشرع الى المقصود بعون الملك المعبود
قال المصنف رحمة الله عليه بسم الله الرحمن الرحيم اقول بسمله
اولا تبركا وتيمنا ومستعينا به وحمدله ثانيا اقتداء باسلوب الكتاب
العزيز وعملا بالحديث العزيز والباء فيه حرف جر فلا بد لها من المتعلق
وهو فعل او شبهه وهي يتعلق ههنا بمحذوف فتقديره متبركا باسم الله
ابتداء الكتاب بحذف لدلالة الحال عليه والعلم به وهو متبركا في الحقيقة
وهو حال فلا بد له من العامل والعامل فيه ابتدائي وهو كان لها متعلقا
مجازا فان قلت لم قدر المحذوف متأخرا قلت للاهتمام والاعتماد
والتعظيم والفصل انما يؤخر في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لان تقديم الفعل
ههنا لكونها اول سورة نزلت على قول الاصح وبسم في الاصل سمو
بكسر الفاء وسكون العين وحذفت الواو تخفيفا وحذفت حركة السين
للخفة وحركة الميم لم يمكن الوقف عليه لان تسكين الساكن محال وادخل
الهمزة الوصل في اوله لم يمكن الابتداء بها وانما اختيرت دون غيرها للمجانسة
للالف وامتنع الالف لسكونها ثم اتى في اوله الباء لمعنى المصاحبة او
الملابسة فصار بسم ثم حذفت الهمزة في البسملة لفظا للوصل وخطا

لكثرة استعمالها ولهذا الوجه حذف فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك وطول
الباء تعويضا من طرحها وكسر ليكون حركتها على وفق عملها اى بحركة
معمولها وطول السين اشارة الى انها سمين لما بعدها من الفعل
والقول قل او كثر واسم الله مشتق من الاله لفظا حقيقة فادخل
عليه حرف التعريف للعهد للمعبود بالحق لا الاله ثم نقلت حركة الهمزة
الى اللام الساكنة للخفة فصار الاله ثم اجرى الحركة العارضة مجرى
اللازمة وادغمت اللام بعد ان سكنت فى التلفظ للجنسية دون
الخط لكونها ما كلمتين وحذفت الالف الزائدة بين العين واللام
من الخط للخفة وتفخم لامه للتعظيم فصار علم قولنا الله وقيل اسم للذات
من حيث المرتبة الجامعة بجميع المراتب دلالة مطابقة بحيث لا يفهم معنى
اخر كسائر الاعلام لان المقصود من وضع الاسم العلم هو ان يميز المسمى
عما يشاركه فى جنسه او نوعه او يشاركه احد فى شيء فيمتنع وضع اسم
علم له ولان الاسم العلم لا يوضع الا لما كان معلوما والخلق لا يعلم
الحق تعالى من حيث ذاته فكان وضع الاسم العلم محالا اقول يمكن
ان يجاب عنه بان يقول ان الحق تعالى يجوز ان يسمى نفسه باسم
يدل على ذاته مطابقة ثم يعرفنا بذلك الاسم فنعرف ذلك
الاسم وحكمه بتعريفه ويكون هو المسمى نفسه على ما يعلمه لا نحن و

والاسماء والصفات لا بعض ... صح

قلت

وان قلت ان هذا النوع لم يجئ فى الاسماء بالاستقراء ولا نقل الينا عن
الرسل عم قلت لا نم ذلك لان الله تعالى قال وعلم ادم الاسماء كلها
وفيه نظر لانه قيل فى المطول قوله تعالى ادعوا الله او ادعوا الرحمن اى
اى سموه الله وسموه الرحمن فيفهم من هذا التفسير ان لا يكون اسما
علما فان قلت ان الله اسم الذات مستجمع الصفات فالمعنى الاجتماعه
بجميعها ودلالته عليها فان اريد انه يدل على جميع الصفات ولو بالاجمال
فهذا ليس بمستقيم لان بداهة العقل شاهدة بان مدلول العلم
كثيرا ما يتصور ولا يلاحظ مع صفة من الصفات فكيف جميعها وان
اريد انه يدل على الذات التى وجدت فيها جميعها فالصفات يدل على
الذات ايضا قلت ان الخلافة عليه بطريق الشهرة والاستعمال كما
اشتهر حاتم بالجود والرحمن على وزن الفعلان بالفتح والسكون وهو
فى الاصل رحمن فاتى فى اوله حرف التعريف فصار الرحمن قلبت اللام
راء لقرب مخرجها فادغمتا فى التلفظ للجنسية دون الخط لكونها
فى كلمتين احدهما حرف التعريف وثانيهما رحمن وحذفت الالف الزائدة
للخفة فصار على قولنا الرحمن وهو صفة مشبهة من رحم كغضبان
وسكران من غضب وسكر ومعناه صاحب الرحمة فان قلت رحم
متعد فكيف يشتق من الصفة المشبهة قلت المتعدى قد يجعل لازما

فينقل الى فعل فيبنى منه الصفة المشبهة فان قلت لانه لا يستعمل
الا للبارى تعالى فلم يجوز ان يكون علما له فالجواب انه علم لمنع وقوعه
صفة فان قلت ما معنى وصفة الله بالرحمة لان معناها العطف
والشفقة والميل والله تعالى منزه عن ذلك قلت هو مجاز عن انعامه
على عباده فان الرحمة والرقة سبب للانعام وهو مجاز مرسل فان قلت ما الفرق
بين الرحمن وقع في البسملة وبين الرحمن في سورة الفاتحة قلت انه
في التسمية صفة الذات وفيها صفة الصفات اعني الربوبية والرحيم
على وزن الفعيل كمريض وسقيم من مرض وسقم قلبت اللام راء
فادغمتا في التلفظ المجنسة دون الخط كما مر وهو اسم الفاعل فان
قيل ما الفرق بين الرحمن والرحيم قلنا ان الرحمن باعتبار اللفظ
خاص وباعتبار المعنى عام وفي الرحيم عكسه وفي الرحمن مبالغة لان
معناه كثير الرحمة ومعنى الرحيم ذو الرحمة ولذلك يقال في الدعاء يا
رحمن الدنيا ورحيم الاخرة لان الرحمة في الدار الدنيا عمت المؤمنين
والكافرين والفاجرين وفي الاخرة مختصة بالمؤمنين والمسلمين
دون الكافرين فان قلت لم قدم الرحمن على الرحيم قلت ان الرحمن
اما يكون اسماء الذات فيجب تقديمه او اسما للصفة لكنه مختص
بالله تعالى لا يسمى به غيره فهو اقرب الى اسم الذات فوجب تقديمه

دبتر

وقيل الله اسم الذات مستجمع الصفات ولهذا لا يطلق على غير الله
تعالى على سبيل الانفراد ولا على سبيل الاضافة والرحمن اسم الصفات
بمعنى الرازق ولا يطلق على غير الله تعالى على سبيل الانفراد ويطلق على
سبيل الاضافة والرحيم قد يطلق على غير الله تعالى على سبيل الانفراد
وعلى سبيل الاضافة فاجرى ان يقع الرحمن بينهما لانه ادنى مرتبة
من الله واعلى من الرحيم فان قلت ان الله اسم الذات مستجمع الصفات
فعلى هذا لم يذكر الرحمن الرحيم معه فاجيب بانه مستجمع الصفات
بالتضمن وهذين الصفتين بالمطابقة اقول ضعف هذا الجواب
ظاهر مما قلنا ان اطلاقه عليه بطريق الشهرة والاستعمال فان
قيل ما الحكمة في ذكر هذه الاسماء الثلثة من جميع اسماء الله تعالى فاجيب
بان جميع الاسماء على ثلثة انواع اسماء الاثبات اي الذات واسماء
الافعال واسماء الصفات وذكر الله تعالى من اسماء الاثبات والرحمن
من اسماء الافعال والرحيم من اسماء الصفات فيكون نايبا من الاقسام
الثلثة ويبلغ بذكرها الى فضل جميع اسمائه لان الاصول ثلثة
واقد وحضر وغايب فذكر هذه الاسماء الثلثة لهذه الاحوال
اي الله لاحسان اليك قبل ذلك والرحمن محسن اليك بعد ذلك
والرحيم محسن اليك عند الموت يوم القيمة فان قيل ما الحكمة في انه

قال بسم الله ولم يقل بالله فاجيب بانه لو قال كذلك كيف يكون
الفرق بين التسمية والحلف قد يكون صدقا فيكون به الثواب والكرامة
وقد يكون كذبا فيجب به العذاب واللعنة والتسمية ليست كذلك
ابدا فيجب به الثواب في كل حال قوله الحمد لله وهو في الاصل احمد الله
حمدا او حمدت الله حمدا حذف الفعل لدلالة المصدر عليه فان حمدا
مصدر وهو منصوب على المفعول المطلق فلا بد له من العامل فيكون
معمولا والمعمول يدل على عامله فحذف في بعض المواضع للاختصار ثم نقل
لان الفعل يدل على مصدره ايضا فلم لم يفعل عكسه فان قلت اي
التقديرين اولى من الماضي والمضارع فاجيب بان الماضي يدل على
الحمد السابق في مقابلة النعمة السابقة وهو يخلو النعمة اللاحقة
بحكم لئن شكرتم لازيدنكم فيقتضي شمول النعمة اللازمة السابقة و
واللاحقة جميعا بخلاف المضارع فانه يدل على الحمد اللاحقة المعنية
بشمول النعمة اللازمة اللاحقة فقط فيلزم منه خلو اللازمة السابقة
عن النعمة لما حذف الفعل بقي حمدا فعدل عن النصب الى الرفع للدوام
والثبات وهما اولى من قصد التجدد والحدوث اذ فيه اقتداء بكتاب الله
تعالى وعمل بموجب الحديث فصار على قولنا الله احمد يرفع وادخل عليه
حرف التعريف الاستغراق عند البعض والجنس عند البعض وما لهما واحد فحذف

التنوين

التنوين لان الالف واللام يدل على التعريف والاتصال وهو يدل على
الانفصال والتنكير فكان بينهما تضاد فلم يجتمعا في كلمة واحدة ثم قدم
الحمد لله على الاسم الله تعالى لاقتضاء المقام به فصار الحمد لله واعلم
ان اللام في الحمد لله متعلق بثابت او مختص تقديره الحمد ثابت
او مختص لله ومعناه ان حمد جميع المحامد راجع الى الله حقيقة
لا يكون الحمد لغير الله تعالى وان كان بعض الحمد لغيره صورة فهذا على
كون الالف واللام للاستغراق واما على كون الجنس ومعناه ان جنس
الحمد مختص وثابت لله لا لغيره وهذا مستلزم المعنى الاول اذ لو كان
فردا داخلا لغيره تعالى لما اختص جنس في ضمن ذلك الفرد فان قلت
ان العباد لا يصلح ان يكون حامدا لله لان الحامد انما يكون حامدا
اذا عرف المحمود ومعرفة الله من حيث ذاته لا يمكن الا لنفسه اذ
ورد في الاثار والاخبار لا يعلم الله الا الله قلت ان الحمد نوعان
وهو الحمد العام الذي على جميع ما يكون عليه المحمود في نفسه فهذا
لا يمكن الا اذا حمد الله تعالى لنفسه بنفسه ولهذا قال النبي عليه
السلام لا احصي ثناء عليك كما اثنيت على نفسك والحمد الخاص
الذي على بعض ما يكون عليه المحمود وهو الشكر فيجوز للانسان
باعتبار ذلك البعض اذ يجوز ان يعلم الانسان بعض ما يكون

عليه الله فان قلت لم قال الحمد لله ولم يقل الحمد للخالق والرازق او غيرهما
من الصفات فالجواب ان يقول لئلا يتوهم انه يستحق الحمد بالوصف لا بالذات
او بالوصف دون صفة الاخرى فان قلت لم اختار الحمد على الشكر مع
ان الحديث ورد له وهو قوله عم شكر المنعم على المنعم عليه واجب فالاقتداء
على التاليف نعمة من الله فوجب على كل المصنف اى يؤدى حقه قلت
عملا بهذا الحديث الحمد راس كل شكر من لم يحمد الله لم يشكره فان
قلت الشكر اشرف منه لانه يكون بالثنا والجنان والاركان والحمد
مخصوص بالثنا وعمل القلب بقوله عم الاعمال بالنيات قلت شرف
الحمد بكمال دلالته على المعظم بلا فضوله فان قلت ان التسمية بالحقيقة
حمد لان الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم فكيف لم يكتف بها
قلت ان المقام مقام التعظيم فالمناسب له التصريح بالحمد وحصر جنسه
او جميع افراده على الله تعالى فان قلت ان قولنا الحمد لله اخبار
عن ثبوت جميع المحامد لله ولا يلزم منه صدور الحمد منا حتى يلزم
ان يكون من الحامدين فالجواب عنه ان الاخبار عن ثبوت الحمد اذ هو
وصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل قوله الوهاب بالفتح
والتشديد مبالغة اسم الفاعل انما وصفه بصفة مبالغة لكثرة
هباته وعطاياته واشار دون غيره من الصفات اشارة الى انه جعل

وثناه

وثناه الله تعالى انما يكون لاجل وهب الله تعالى له خصوصا وعموما
فان قلت ان هذه الاشارة توجد بصفة الجواد والفياض لانهم
مساوا الفياض بالوهاب فلم اختاره دونهما قلت جوابه ظاهر
على المتامل فان قلت انه مستجمع بجميع الصفات فما وجه التخصيص
بالذكر فاجيب وجهه الاشارة الى اجتماع اسم الله تعالى بجميع الصفات
على وجه لطيف واعلم ان البلغ من الوهاب لدلالته على التكثير بزيادة البناء
فان الزيادة في البناء الزيادة المعنى عند العرب تكركا لعلام كان ابلغ
من العالم والعليم لكونه فيه زيادة حرف وفيه نظر لان هذه منقوض
بحذر صفة المشبهة وهو ابلغ من حاذر اسم فاعل فالجواب عنه ان
الغالب ذلك وان وجد ما ذكرته ولا يخرج الامر في الغالب عن الحكم
والالحاق بالاغلب اولى وايضا انه منقوض بفيل والزباب لان مسمى
الفيل كبير ومعنى الذباب صغير مع كثرة حروفه والجواب عنه ان قولهم
ان زيادة حرف يدل على زيادة المعنى فيما ان الكلمتين يكونان موضوعين
لازاء المعنى الواحد كالفقر والمفتقر قوله للمؤمنين متعلق
بالوهاب وهو مفعول الغير الصريح وهمزته كتبت على صورة
الواو لسكونها وانضمام ما قبلها وهذا قاعدة في الهمزة والمؤمنين
الذين صدقوا بالله وصفاته وكتبه ورسوله واليوم الاخر فان قلت

لم لم يذكر المؤمنات مع ان اعطاء سبيل الصواب عام لهما فالجواب عنه
ان الغالب ممن وهب سبيل الصواب المؤمنين فاكتفى بذكر الغالب
وان قوله للمؤمنين يعم الرجال والنساء على سبيل التغليب كما في خطاب
مريم عليها السلام واركعي مع الراكعين قوله سبيل الصواب مفعول
الصريح للموهبا والصواب لغة هو السداد بالفتح وهو الاستقامة
هو ما يكون مطابقا للامر نفسه وهو على وزن الفعال بالفتح و
التحقيق وانما لم يقل واو مع ان شرط الاعلال فيه موجود لانه لو اعل
لاجتماع الساكنين وهما الالفان احدهما الف التي قلبت من الواو وثانيهما
الالف التي هي بعد الواو فيلزم حذف احد الالفين فاذا حذف يصير الصاب
فلا يعلم انه من الصواب بحركة الواو من الصواب فلهذا الالتباس لم يعل
وقلبت اللام صاد القرب المخرج فادغمت في التلفظ للجنسية دون الخط
فان قلت لم اختاره دون الصدق والحق قلت للسجع او العموم
واعلم ان الفرق بين الصواب والصدق والحق هو ان الصواب هو الامر
الثابت في نفس الامر الذي لا يسوغ انكاره وضده الخطاء والصدق
هو الذي يكون ما في الذهن مطابقا لما في الخارج وضده الكذب اي عدم
مطابقة ما في الذهن الى الواقع والحق هو الذي يكون ما في الخارج
مطابقا لما في الذهن قوله والصلوة هذا معطوف على قوله الحمد لله

والصواب استعماله في مقابلة الخطاء
وفي استعماله في مقابلة الباطل

وهي

وهي في الاصل صلوة بالفتحات قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها والغالب ان الالف كتبت على صورة الواو ليدل على ان اصلها
واو وتقديرها اصلي وصلية صلوة ففعل فيه ما مر في الحمد وفعلها
من ثلاثيها غير مستعمل فان قلت الانبياء معصومون عن الذنوب
والاثام ولهم درجات عالية في دار السلام ومغفورون عن جميع الذنوب
كما قال الله تعالى في حق محمد عليه السلام ليغفر لك الله ما تقدم من
ذنبك وما تأخر فالمعنى لاتيان الصلوة عليه قلت معناه اللهم
لا تحرق قلب محمد عليه السلام بذنوب امته في يوم القيمة وقيل معناه اللهم
عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته واظهار دعوته وفي الاخرة
بتشفيع امته وتضعيف اجره ومثوبته فان قلت الصلوة مخصوصة
بالميت والنبي عليه السلام حي بقوله عليه السلام المؤمنون لا يموتون
بل ينقلون من دار الفناء الى دار البقاء ومن جوار الشيطان الى فواد
الرحمن فكيف قيل الصلوة عليه قلت انه بالحقيقة بقوله تعالى كل
نفس ذائقة الموت وبقوله تعالى انك ميت وانهم ميتون فان قلت
فعلى هذا لا بد للمصنف من ذكر السلام الذي يستعمل في الحي رعاية
لطرف المجاز مع انه لم يذكره قلت المراد من السلام ههنا الرحمة
فاكتفى بالصلوة وفيه نظر لانه مذكور بهما معا في قوله تعالى ان الله

وملائكته يصلون على النبي عليه السلام يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما وايضا انه مذكور في قولنا صلى الله عليه وسلم وقيل ان
للصلوة معنى لغوي وهو الدعاء ومعنى عرفي وهو الاركان المعلومة
والافعال المخصوصة فالرحمة ليست منهما فالجواب عنه انهما لا يكونان في حق
الله تعالى متصورين لان الرجوع الى الغاية وهي الرحمة ورفع الدرجات فيكون
من قبيل المجاز المرسل اما المعنى اللغوي محال على الله تعالى فلان الدعاء
انما يتصور من الادنى الى الاعلى واما المعنى العرفي محال على الله تعالى فلان
المراد من الافعال المخصوصة والاركان المعلومة العبادة وهي في حق
من له معبود والله تعالى منزه عن ذلك علوا كبيرا فكلما اضيفت الى
الله تعالى يراد بها الرحمة **فان قلت** الرحمة ايضا يتصور في حق الله
تعالى اذ معناها العطف ورقة القلب والميل الى الشيء وهو على
الله تعالى محال **قلت** اطلاقها على الله تعالى مجاز عن انعامه فيكون
مجازا عن مجاز **قوله** على نبيه متعلق بالصلوة اصله نبيئ على وزن
فعيلة قلبت الهمزة ياء لوقوعها بعد ياء الزائدة ثم ادغمت المجانسة
او اصله نبيوة قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون
فادغمت المجانسة وهو على من النباء وهو الخبر فيكون فعيل بمعنى الفاعل
وعلى الثاني من النبوة وهو ما ارتفع من الارض فالنبي اشرف على سائر الخلق

فى

فى يكون فعيل بمعنى المفعول **فان قلت** ان الصلوة كيف يستعمل بكلمة
على لانها يستعمل في الدعاء عليه اي في الشر نحو عليه اللعنة واللوم في
الدعاء له الملك وله الحمد **قلت** انها متضمنة معنى النزول
كما في قولنا رحمة الله نازلة عليه والنبي هو انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق لتبليغ الاحكام ولا يشترط فيه الكتاب بخلاف الرسول وانما
اثره ولفظ النبي على الرسول لما في لفظ النبي من الدلالة على الشرف
والرفعة على كونه من النبوة **قوله محمد** مجرور عطف بيان لنبيه
وهو اسم النبي عليه السلام في الارض وفي السماوات احمد وفي العرش
ابو القاسم وهو في الاصل اسم مفعول من التحميد ومعناه كثير الخير
ويسمى به لكثرة خيره بل هو خير محض **قوله الزاجر** اي المانع
والدافع بالتهديدات والمواعظ بالترغيب والترهيب وانما وصفه
به دون غيره من الصفات لانه مناسب لمن هو خير محض وللمعيشة و
قوله عن الاذناب بفتح الهمزة جمع الذنب بسكون النون والقياس
ان يجمع الذنوب الا انه يجمع على هذا الجمع لسجع اذ الفعل بفتح
الفاء وسكون العين يجمع على وزن فعول كثيرا وعلى افعال قليلا
كما ان سطر يجمع على سطور واسطار وقيل ان الاذناب بكسر
الهمزة مصدر من اذنب اي ارتكب ذنبا او وجد ذنبا ومعناه

الزاجر عن ايجاد الذنوب ومباشرته وارتكابه والاول اصح عن هذا
اي عن الثاني قوله الحاث على وزن فاعل فانه في الاصل حاثث ادغم
احد المثلين بعد سلب حركة الاول في الآخر ويجوز اجتماع الساكنين
لانه على حده وانما قدم الزاجر عليه اعلاما بان الامتناع عن الذنوب
مقدم على الاقدام بالاعمال الصالحة قوله وعلى آله واصحابه اي والصلوة
على آله واصحابه وهي عليهم واجب بقوله عم فاذا صليتم علي فعموا
واضافتهما الى الضمير بمعنى اللام وانما قدم الآل على الاصحاب لانه
عام والاصحاب خاص فالعام يستحق التقديم لعمومه وعطفه عليه تخصيص
بعد التعميم وهو يعطي المبالغة كما في عكسه واعلم ان في الالف الآل
اختلاف وهو قال اصله اول بهمزتين قلبت الثانية الفا لسكونها
وانفتاح ما قبلها كما في آدم وقال البعض اصل اول قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل اهل قلبت الهاء همزة لقرب مخرجهما
ثم قلبت الهمزة الثانية الفا لكونها من جنس حركة ما قبلها ثم الفرق بين
الآل والاصحاب والاهل وهو ان الآل مخصوصة بالعقلاء الموصوفين
بالشرف فلا يقال آل مصر وآل سوق فان قلت فما الوجه لقوله تعالى
ادخلوا آل فرعون قلت ان الشرف يتصور في الكفار باعتبار الدنيا
لا باعتبار الآخرة والاصحاب خاص وهو يطلق على من رأى رسول الله عم

فطالت صحبته معه عم وان لم يرو عنه عم وقيل على من صحب رسول الله
عليه السلام وادرك صحبته ايمانا واعتقادا وان قلت صحبة وهم كانوا
ثلثة وثلثين الفا فكل آل اصحاب بغير عكس والاهل يستعمل في الشرف
وغيره نحو اهل محمد عم واهل السوق في ذي العقول وغيره نحو اهل
الايمان واهل البيت قوله خير الآل وخير الاصحاب اشارة الى افضلية
نبينا ورسولنا على سائر الانبياء والرسول عليهم السلام اجمعين فان
افضلية الامة يدل على افضلية نبيهم وامة نبينا عم افضل الامم بقوله
تعالى كنتم خير امة وانما عاد المضاف تصريحا لخير الاصحاب ايضا وهو
في الاصل اخير بوزن افعل فنقلت حركة الياء واستغنيت عن الهمزة
للمبالغة وهو مجرور اما على انه صفة لآله واصحابه واما على انه بدل الكل
عن الكل قوله اما بعد الحمد والصلوة فان اما للتفصيل وفتحت همزتها
للفرق بينها وبين العاطفة التي تستعمل تارة كما تستعمل او ومكسورة
وانما لم يجعل عكسا للخفة واقتضاء اما الشرطية اياها لكثرة استعمالها
وبعد ظرف لغوي وهو ظرف من ظروف المكانية لانه من قبيل الجهات
الستة لكنها ههنا استعيرت لظرف الزمان باعتبار ما اضيف اليه
من الزمان فتقديره بعد زمن الفراغ حمد الله تعالى وصلوة رسوله
وآله واصحابه فحذفت المضاف اليه للاختصار وعوضت عنه الضم

فبني عليه خبر المحذوف منها باقوى الحركات وبني على الحركة فرقا بين مبني
الاصلي والعارض وهو منصوب المحل بانها مفعول فيه لفعل المقدر
قوله فان العربية هذا جواب لاما لانها متضمن معنى الشرط فلهذا
لزم الفاء في جوابها فان قلت ان استدل على ان فيها معنى الشرط
بلزوم الفاء في جوابها فيلزم الدور قلت اه توقف تضمنها معنى
الشرط توقف خارجي فح لا يكون دورا لان جهة التوقف متغاير
وتضمن معنى الشرط على ما مر وعلم العربية وهو اللغة والصرف
والنحو وامثالها كما ذكرناه واعلم ان اللغة عبارة عن الالفاظ التي
يعبر بها كل قوم عن الاعراض التي في ضماير هم كالعربية والفارسية وغيرهم
فان قلت ان في العلم لا بد له من المسئلة وهي عبارة عن القضايا التي تطلب
نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فكيف يعد اللغة من العلوم فلا
ترتيب ولا مسئلة فيها قلت ان الموضوع والمحمول يوجد بالتاويل
وان العلم هو حصول صورة الشيء في العقل فح يكون من العلوم قوله
وسيلة الى علوم الشرعية اي ذريعة وواسطة وسلم الى العلوم
المتعلقة بالشرع وهي خمسة اصول الدين ويسمى علم الكلام الذي
هو مبنى الاربعة الباقية التي هي اصول الفقه والفقه والحديث و
التفسير وفيه اشارة الى ان تصور الغاية متقدم اذ الغاية العلوم

العربية

العربية متخذة في كونها وسيلة وان كانت لكل منها غاية مختصة قوله
واحد اركانها اي احد اقوى علوم العربية التصريف وانما جعل علما لهذا
العلم لما بينهما من المناسبة وهي ان التصريف في اللغة التغيير وتغيرات
الكلمة يعرف بهذا العلم فلهذا العلم لما بينهما المناسبة سمي به وانما اختير
هذا على الصرف لان في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظا يدل على المبالغة
والتكثير فان باب التفعيل للتكثير غالب وقيل ان دخول حرف التعريف
على العلم لا يجوز فما الوجه في دخوله عليه فالجواب ظاهر لان في اصل الوضع
مصدر ودخوله على المصدر غير ممتنع فاذا انتقل الى العلمية جاز دخوله عليه
فليس القصد منه التعريف بل القصد التنبيه على الاصل فقط كذا في بعض
شروح قوله لانه اي الشان والامر والقصة وهو علة سببية التصريف
اعلم ان ضمير الشان عايد الى ما بعده كما في سورة الاخلاص فان اضمار
قبل الذكر جائز فيه كما قرر في علم النحو ان الاضمار قبل الذكر جائز في
خمسة مواضع احدها في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وثانيها في ضمير
رب نحو ربه رجلا وثالثها في ضمير نعم نحو نعم رجلا ورابعها في تنازع
الفعلين نحو ضربني وضربت زيدا وخامسها البدل المظهر من المضمر
نحو ضربته زيدا فان قلت يلزم ما ذكرته ان يكون الضمير في قوله لانه عايد
الى ما بعده وهو قوله به فتقديره لان به يصير القليل فلا معنى له قلت

نعم

جوابه ظاهر على المتأمل وههنا كلام آخر وهو ان يقول ما الفائدة في ان
يكون عايدا الى ماقبلها وهو التصريف فان التعليل يكون على ذلك التقدير
فلا حاجة الى ان يقال انه للشان فالجواب عن هذا ظاهر لانه ان كان
عايدا الى ماقبله يكون تقديره لان التصريف بالتصريف يصير القليل
كثيرا فلا وجه له قوله به اى بهذا الكون والواحد وسبب هذا العلم
لا بغيره يصير القليل كثيرا والمراد من القليل هو الاصل الواحد وهو المصدر
المجرد لا المصدر المزيد فيه والمراد من قوله كثيرا هو الامثلة مطلقا كالماضي
والمضارع والامر وغير ذلك من المشتقات وفيه اشارة الى تعريفه فان
صيرورة الاصل الواحد امثلة مختلفة لا يكون الا بتحويل الواحد اليها
واعلم ان لكل علم موضوع وماهية وغاية فلابد للشارع ان يتصور
موضعه ليتميز ذلك العلم عن غيره تميزا كاملا وان يتصور ماهيته
بوجه ما او بجميع ذاتياته او ببعضها او بعوارضه ليكون الشارع
على بصيرة والمراد من كونه على بصيرة انه اذا تصور ذلك العلم قبل الشروع
وقف على جميع مسائله اجمالا ولا يرد مسئلة الا وعلم انها من ذلك العلم
وان يتصور غايته بعينه يتصور ان في اى شيء يحتاج الى هذا العلم
فموضوع علم التصريف الكلمة من حيث الصيغة والهيئة لان الصرفي
يبحث عنها من حيث الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض

وتاخيره

وتاخيره عنه وغايته حصول المعاني المقصودة من التحويل الحاصلة بالامثلة
مختلفة ومطردة وتعريفه هو علم يعرف بها تحويل الاصل الواحد الى الامثلة
المختلفة وقيل ان التصريف في اللغة التغيير ومنه قوله تعالى وتصريف الرياح
من حال الى حال من جنوب الى شمال وفي الاصطلاح تحويل الاصل اسما الى
التوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة و مصدرا
الى الفاظ مختلفة كالماضي والمضارع والامر وغيرها من المشتقات
وما يتصرف من كل واحد منها لمعان مقصودة وهي لا تحصل الا بها اى
الا بتلك الامثلة المختلفة وفي معنى الاصطلاحي نظر لان التصريف
لا يجوز تفسيره بالتحويل لانه اخص من التصريف وتفسيره بالاخص ممنوع فاجيب
بان التغيير الاصطلاحي ليس لفظ التحويل فقط بل هو وما بعده وهما متساويان
وقيل ما معنى تحويل الاصل الواحد الى التوحيد وتوحيد الواحد ممتنع
فاجيب بان المراد من الاصل الواحد الجنس الواحد ومن تحويله الى التوحيد
جعله فردا من افراده كتمر وتمرة فان قيل المحول هو الواضع لم غيره
فاجيب بان كل من يصلح لذلك كما يقال في العرب صرفت الكلمة
لكنه في التحقيق هو الواضع لانه الذي حول الاصل الواحد الى الامثلة فان
قلت ان قولهم وهو في الاصطلاح تحويل الواحد الى الامثلة المختلفة
ليس بمستقيم لان المصدر لم يحول الى المضارع وغيره فالجواب عنه

لكان معنى المصدر موجوداً او ملاحظا في كل واحد من المضارع والماضي
وغيرهما وكان المصدر رجوعا الى كل منها ثم ان بعض الامثلة مشتق من
الفعل لكن مرجع جميع المصدر والكل مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة
وقيل ان التصريف من الانفعالات النفسانية والتحويل فعل فلا يجوز حمله
عليه فاجيب بان التقدير للتصريف علم تحويل الاصل الواحد والانفعال
كون الشيء متاثراً عن غيره كالمنقطع ما دام منقطعا والفعل كون الشيء
موثراً في غيره كالقاطع ما دام قاطعا فان قيل ما الفرق بين التحويل والتغيير
قلنا ان التغيير اعم منه لانه اعم من ان يحول من وضع او تغير في نفسه
والتحويل اخص لانه اختص بالنقل معه من موضع الى موضع وفيه نظر لان
منقوض بقولهم استحجر الطين فان استفعل فيه للتحويل ولا نقل فيه من موضع
الى موضع فالجواب وايضا لا نقل في تحويل الاصل الواحد الى امثلة
من موضع الى موضع فالجواب ان يقال التحويل ساول له فلا يلزم تغير الشيء
بنفسه لان المراد بالتحويل التغيير الخاص وهو تحويل الاصل الواحد فان قلت
ما الفرق بين الامثلة والكلمة والصيغة والوزن قلت انه ظاهر فان
قيل ما التعريف في اصطلاح الصرف للكلمة قلنا انها لفظ مركب من الحروف
البسيطة ومنتظم منها وفيه نظر لانه منقوض بالصيغة الامر نحو ق وع وغيره
وجوابه ظاهر لان المحذوف بالاعلال في حكم ثابت وذلك التعريف لا يتناول

الحرف كما بيناه ولا البيمي في اصطلاح النحو وفي قولهم ان التصريف لا يتطرق
الحرف نظر لانه يتطرق الحرف باعتبار عدم تصرفه فافهم وانما قطع
الكلام هاهنا وان لم يكن من شرط هذا المختصر شوقنا الى اتمام
الكلام يجر الكلام قوله والله الموفق اي جاعل افعال العباد
واقوالهم موافقا لما يحبه ويرضيه او انه جاعل ما في الظاهر موافقا
لما في الباطن او ما في نية العبد على عمله والمرشد هو الهادي الى
الطريق المستقيم وقيل وفيه اشارة الى الدعاء كانه قال اللهم وفقني
على ما قصدته واحفظني عن الضلالة واهدني الصواب فانك انت الموفق
والمرشد قوله الافعال جمع فعل بكسر الفاء وهو اسم النوع كلمة
من انواعها الثلثة وفيه مخالفة لساير كتب الصرف من وجهين
الاول ان في ساير الكتب اكتفي بالنقل المطلق في التقسيم والتصريف وهاهنا
ادى لفظ الجمع الثاني ان التعريف يكون مقدما على التقسيم لئلا
يلزم تقسيم المجهول وهاهنا قدمه التقسيم على التعريف وقيل لما اراد
المصنف ان يعد الابواب كلها اولا لانه كان لمقدمة الابحاث الابنية
فكان بعضها مجرداً وبعضها مزيداً وبعضها رباعيا ولم يكن تعريف
كل واحد منها الا بعد التقسيم لكون التعريف الواحد غير جامع لها
اذ التعريف الواحد انما يجمع الاضافة ولا افراد لا الانواع قسم اولا فعل

الى هذه الانواع ثم عرّف كل واحد منها وقسّم الى اقسام فاى بلفظ الجمع
وعرّف بلام الاستغراق فان قلت لم خص البحث بالفعل وبدأ به
مع انه بحث عن احوال الاسماء وهي اصل بالنسبة اليه فالجواب عنه ظاهر
لان مباحث الفعل كثيرة في هذا المختصر فالكثير اولى بالتقديم ولان
التحويل المذكور معدوم في الاسماء والحروف فان قلت لم سمي الفعل
فعلا فاجيب بانه مشتق من الذي هو الفعل حقيقة وانما لم يسمّ
زمانا وان دل عليه لوجهين الاول ان دلالته على المصدر اقوى
من دلالته على الزمان اذ هو يختلف فيه الثاني انه لو سمي زمانا لم يدل
على الحدث وهو محال واذا سمي فعلا دل على الحدث لفظا وعلى الزمان
بطريق الالتزام او يجعل به المحكوم الا في زمان قوله على ضربين
اعلم ان افراد الفعل مطلقا متنوع ومنقسم على نوعين وقسمين
احدهما اصلي وهو ما ثبت حروفه في جميع تصاريفه لفظا او تقديرا
نحو نصر كرم دحرج وثانيهما ذو زيادة فهو ما لم يثبت في جميع تصاريفه
لا لفظا ولا تقديرا نحو اكرم وتدحرج قوله فالاصلي اى الاصلي ايضا
منقسم ومتنوع على ضربين احدهما ثلاثي وهو على ثلاثة احرف
اصول وثانيهما رباعي وهو على اربعة احرف فان قيل لم لا يكون
احرف اصوله واقل من ثلاثة احرف واكثر من اربعة فاجيب عنه

بوجوه

بوجوه الاول ان الغرض من الزيادة على الثلاثة توسع في الكلام وهو
يحصل بالرباعي مع ان الفعل ثقيل من حيث المعنى اذ الفعل يدل على
الحدث نحو هرب وعلى الزمان بصيغته فلو زيد على اربعة لزم الثقل
لفظا ومعنى اقول وفيه نظر لانه على هذا كيف زيد في المزيدات على اربعة
كالخماسي وقيل انه فرع الاسم فهو يخمس فلو خمس لزم المساوات
بين الفرع والاصل وهو مستكرهة اذ الفعل ينبغي ان يكون منحطا
عن الاصل بدرجة اقول هذا منقوض بالنظر المذكورة انفا ولايجاب
ان الكلام في الاصل في المزيدات لان المعللين المذكورين في ان
لا يكون عليه لهما مساو فافهم الثاني اى من وجهين ان عدم
العلية من الثلاثة سواء كان اسما او فعلا للضرورة وهي انه لا بد
من حرف يبدأ به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يفرق بين المبتدأ
والموقوف عليه ليكون فاصلا بينهما لان بينهما تنافيا اى لكون المبتدأ
به موصوفا بصفة الحركة والموقوف عليه بصفة السكون فهما بينهما
متأكد فنفصل بينهما بحرف متوسط لئلا يلزم الجمع بين المتنافيين
وقيل ان الحرف المتوسط لا يخ اما ان يكون متحركا او ساكنا وعلى كلا
التقديرين يلزم التنافي المذكور مع احدهما فانه ان كان المتوسط
متحركا يلزم التنافي بينه وبين الموقوف عليه وان كان ساكنا يلزم

التنافى بينه وبين المبتدأ فالجواب ظاهر ان المراد بالحرف المتوسط نفسه
وجوهره مع قطع النظر عن حركته وسكونه وقيل يجوز ان يكون لكل واحد
من الاسم والفعل ثنائيا لانه واقع ووقوع الشيء دليل على جوازه نحو
فن واخ واب فالجواب ان المراد منه ان لا يكون ثنائيا بحسب الوضع
وكل واحد من المذكور ليس ثنائيا في الوضع الاصل قوله فالثلاثى
ماكان ماضيه على ثلثة احرف اقول وفيه كلام بوجوه اربع الاول
ان الثلاثى لم قدم على الرباعى لانهما في الاصلية مساو والجواب
عنه ان الثلاثى مقدم على بالطبع فقدم عليه وضعا ليوافق الوضع
على الطبع اذ مخالفة الوضع للطبع في قوة الخطاب الثانى ان اللفظ
الثلاثى بضم الثاء الاولى منسوب الى ثلاثة الذى هو اصله بالفتح فما الوجه
للضمة عند الياء النسبة مع ان مناسب معه المناسب للياء
الفتحة فاجيب بانه شاذ لانه واقع في الكتاب العظيم فان قلت
ما المنسوب والمنسوب اليه فيه قلت تقديره فعل ثلاثى فالمنسوب
هو الثلاثى والمنسوب اليه ثلاث وفعل ليس بمنسوب ولا منسوب اليه
بل هو موصوف بالمنسوب الذى هو ثلاثى كما قيل في رجل بغداد المنسوب
بغدادى فالمنسوب اليه بغداد والرجل ليس بمنسوب ولا منسوب
اليه بل هو موصوف بالمنسوب الذى هو بغدادى الثالث ان ذلك

التعريف

جمع قلة [illegible] افعل افعال فعلة [illegible]

التعريف اى قوله فالثلاثى ماكان ماضيه الخ ليس على ما ينبغى لانه لم
يصدق على نحو ضرب وغيره لانه ليس له ماضى فان كون الماضى للماضى
ممتنع ويمكن ان يجاب عنه بان يقول ان الباء فيه مقدر فيقدر من
الباب الثانى ماكان ماضيه الخ فالضمير في ماضيه راجع اى الباب الرابع
لم قال ثلثة احرف ولم يقل على ثلث حروف الجواب عنه ان وزن
احرف جمع قلة لا يتناول الى ما فوق العشرة ويستعمل فيما دون العشرة
فلهذا اختاره قوله وهو ستة ابواب اى ثلاثى المجرد سواء كان
سالما او غير سالم وهو كان على ستة ابواب والرباعى المجرد كان
على باب واحد وانما كان كذا ولم يكن عكسا لان ثلاثى المجرد قليل من
الحروف والرباعى كثير من الحروف في باب واحد لانه لو كان كثير من الباب
يلزم منه الثقل على الثقلة فلا يراد النقض بالخماسى والسداسى الذى
هو اكثر بابا وهو فلان الكلام في الاصلى واعلم ان ابنية الثلاثى المجرد
في الاصل ثلثة فعل يفعل بفتح العين في الماضى وكسرها في المضارع وفعل
يفعل بالضمة فيهما وفعل يفعل بالكسر الماضى وبالفتح في المضارع
البناء الاول اعنى فعل بفتحها لمعان كثيرة اى لا يوجد فعل غير له معنى
الاول ويستعمل فعله فيه بمعناه لانه اخف ابنية الافعال وكذا بنى
منه باب المفاعلة نحو كارمنى فكرمته يكرمنى اكرمه والبناء الثانى

اعنى فعل بالضم لانفعال الطبايع نحو حسن وقبح وكبر وصغر والبناء
الثالث اعنى فعل بالكسر للقلق نحو سلم ومرض والاحزان كحزن وضدهما
كفرح وسلم وانما كان الابنية ثلثة فى الاصل لان اوله مفتوح ابدا لخفة
الفتحة والطبايع تميل اليها وفى الضمة والكسرة كلفة وثقل وفى الساكن
متعذر وهو امتناع الابتداء بالساكن ولا يشكل بناء المفعول على
الضم لانه للفرق بين بناء المفعول والفاعل ولا يشكل بناء المفعول
على الضم لانه للفرق بين بناء المفعول والفاعل ولا يشكل بدئت بكسر الدال
لانه ليس باصل لان اصله دئت فاعل ولا يشكل بشهد ونعم بكسر الشين
فانه ليس باصل بل فرع شهد بفتح الشين والهاء وعينه لا يكون الا
متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المتكلم والمخاطب
بالفعل نحو ضربت فعند اتصاله وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل
به فاذا سكن العين التقى ساكنان على غير حده ولا يجوز حذف احدهما
لانه لم يبق شيء على حذفه وحركة لامه ليست بمنزلة لانها محل التغير
ثم حركة عينه الفتحة والكسرة والضمة فضرب الواحد فى الثلثة فيحصل
ثلثة فلهذا كان الابنية ثلثة فى الاصل ثم تحريك العين فى المضارع و
اجب ايضا بالحركات الثلثة فضربت هذا الثلثة فى الثلثة فيكون
المجموع تسعة ثم تسقط منه فعل بالكسر فى الماضى والضم فى المضارع لثقل

العدول

العدول من الكسرة الى الضم وفعل يفعل بالضم فى الماضى والكسر فى المضارع
لثقل العدول من الضمة الى الكسرة وفعل يفعل بالضم فى الماضى والفتح
فى المضارع ثم فى المضارع ثقل الضمة فبقيت ستة ابواب التى
حصلت من فعل بالفتح ثلثها ومن فعل بالكسر اثنانها ومن فعل
بالضم واحدها قوله الاول فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها
فى الغابر اقول انما قدم هذه الباب على سائر الابواب لان هذه
الباب سماعى والسماعى هو الاصل فى اللغات وهى يجىء متعديا نحو
نصر ينصر ولازما نحو يعثر واعلم ان فعل يفعل بالفتح فى الماضى
وكسرها فى المضارع قدم على سائر فى المختصر المسمى بالمراح نظرا الى التامة
المخالفة بين الفتحة والكسرة اتم من المخالفة بين الفتح والضم اذا
الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة بينهما فان قلت
ان هذا الدليل لباب رابع فلم لم يقدم هذا الباب فاجيب عنه
بان السؤال دورى فلم يستحق الجواب وقيل انما قدم مكسور العين
فى المضارع على سائر لان نظر التصريفى الى الاختلاف ونظر اللغوى
الى الكثرة فلما كان الاختلاف فيما عينه مفتوحا فى الماضى ومكسورا
فى المضارع اكثر قدم نظرا الى ذلك الاختلاف الذى ليس فى غيره
اما اللغوى فلما كان اعتباره الى الكثرة قدم ما عينه مفتوح فى الماضى

ومضموما في المضارع لكثرة مجيء اللغة في ذلك بالنسبة اى
باقي الابواب قوله الثاني فعل يفعل انما قدم الباب الثاني الذي علامته
ان يكون عين ماضيه مفتوحا وعين مضارعه مكسورا على الباب الثالث
لوجود المخالفة الدالة على الفتح العلوي والكسر السفلي وهذا الباب
يكون متعديا نحو ضرب يضرب ولازما نحو جلس يجلس قوله الثالث
فعل يفعل وانما قدم الباب الثالث الذي كان عين ماضيه ومضارعه
مفتوحا على الرابع لخفته لكونه غير محتاج الى تحريك عضو احق
بالتقديم نعم انه لم يقدم على الباب الاول والثاني لعدم اختلاف حركة
العين فيها وقلت استعماله لانه لا يجيء بغير حرف الحلق وهذا الباب
يكون متعديا نحو منع يمنع ولازما نحو بشر يبشر قوله الرابع فعل يفعل
انما قدم هذا الباب الذي كان عين ماضيه مكسورا وعين مضارعه
مفتوحا على الخامس لكسر عين ماضيه وهو اخف لكونه محتاجا
الى تحريك عضو واحد وهو الحنك الاسفل خفيف من الضم لاحتياجه
الى تحريك العضوين الشفتين والخفيف اولى بالتقدم ولم يجيء
منه ما يضم عين مضارعه لئلا يتحرك حرف واحد بالانتقال اللازم
بعد الثقيل اللازم وهذا الباب يكون متعديا نحو علم يعلم ولازما نحو فرح
يفرح وقيل انما قدم الباب الاول على الباب الثاني لكون عين

مضارعه

مضارعه مضموما لان الضمة اقوى الحركات والفتحة اضعفها
والكسرة اوسطها فالاختلاف في هذه الابواب الثلثة انما هو في عين
مضارعه فما كان مضموما قدم بقوته وما كان مفتوحا اخر لضعفه
وما كان مكسورا اوسط لتوسطه قوله الخامس فعل يفعل فيهما بالضم
وانما قدم الخامس اى الباب الخامس كان عين ماضيه ومضارعه مضموما
على الباب السادس نظرا الى ان الضم فوقانية او لعلة وشذوذه وهذا
الباب لا يكون الا لازما نحو كرم يكرم اذ لا يقتضي معناه لقلته بالمفعول
بل يختص بالفاعل وهو للخصال التي يكون في الاشياء كالحسن والقبح
وغيرهما كما مر المراد بها الافعال التي الطبايع خلق الفاعل عليها اعلم انه
الافعال على نوعين فعل علاجي وفعل غريزي والفعل العلاجي ما
يتوقف حصوله بتحريك عضو من الاعضاء الظاهرة كالشتم
والضرب والفعل الغريزي ما لا يتوقف حصوله بتحريك عضو كالحسن
وغيره قوله والسادس بكسرها في الماضي والمضارع اى الباب السادس
الذي كان عين ماضيه ومضارعه مكسورا اخر عن سائر الابواب لانه
قد جاء على الشذوذ لان القياس المخالفة بين الحركة الماضي والمضارع
اذ معناهما مخالف اى ان المضارع يخالف بالمعنى الماضي في المعنى و
فلا بد ان يسقط مخالفتها المطابقة وفيه نظر لان المخالفة يحصل

بحرف المضارع فلا مدخل للحركة وان سلم انها قياسية فخصوصيتها
سماعية بدليل عدم جواز الكسر في ينصر والضم في يضرب ومع حصولها
اما الباب الخامس فكونه لازما فالتزم فيه الضم ليكون ثقله عوضا
عما نقص من زيادة معنى المتعدي واما الباب الثالث فلا يكون مخالفا
لحرف الحلق واعلم ان الابواب الستة يجيء من الصحيح قليلا نحو
حسب يحسب ونعم ينعم وكثيرة في المعتل نحو اَوِنَ يأوِن وورع
يرع ويئس ييئس ووثق يوثق وورث يورث ولا يقال الثلاثي في
باب آخر نحو فضل يفضل بالكسر في الماضي والضم في الغابر لانا نقول
انه من التداخل اذ ماضيها من باب الرابع ومضارعها من الاول قوله
وما كان مختصا بالباب الثالث اي الفعل الذي كان مختصا بالباب
الثالث الذي كان العين فيهما مفتوحا لا يكون الا عينه او لامه احد
من حروف الحلق نحو سأل يسأل وقرع يقرع وانما اشترط ان يكون عينه
او لامه منها ليقاوم خفة فتحة العين ثقل الحلق اذ هي ثقيلة لخروجها
من اقصى الحلق فيفتح العين حتى يصير خفة للكلمة ولهذا لم يشترط وجوده
في الفاء لعدم ثقله فيه لانها تسكن في المضارع فلا يبقى الثقل قيل
وانما قال وما كان مختصا بصورة الحصر اشارة الى ان كل كلمة عينه
ولامه من احد حروف الحلق من هذا الباب لعدم انعكاس الكلية

شرد دخل
الى الكلمة نحو لا يرد السؤال بدخل يدخل وشعر يشعر ونكح ينكح بالضم
ونعق ينعق بالكسر فانه ان حرف الحلق موجود في هذه الكلمات مع
ان عينها لم يكن مفتوحا اي لازما وجود الشرط والمشروط قوله
الا ابى يابى شاذ هذا جواب السؤال المقدر وهو ان شرط
الباب الثالث ان يكون عينه او لامه احد من حروف الحلق فاجاب
بقوله شاذ فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد في افصح الكلام
قال الله تعالى الا ان يتم نوره فاجيب عنه بان كونه شاذا لا ينافي
في وقوعه في كلام فصيح فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام قسم مخالف
للقياس دون الاستعمال وقسم مخالف للاستعمال دون القياس
وكلاهما مقبولان وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود
فان قيل ما الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف فالجواب عنه
الشاذ هو الذي يكون وجوده كثيرا في كلام العرب لكن مخالف للقياس
والنادر هو الذي ثبوت وجوده قليلا لكن يكون على القياس و الضعيف
هو الذي لم يصل حكمه الى الثبوت فان قلت ان اللام اي في ابى حرف الحلق
اذ الالف منها فلهذا فتح فاجيب بانه سلم انها منها لكن لا
يجوز ان يكون الفتح لاجلها للزوم الدور فان وجود الالف موقوف
على الفتح لانه في الاصل ياء قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

ولو كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها
عليه ومفتوح العين في الأصل فانه اصله ابي وابى بفتح الباء ثم
قلبت الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها والالف المقلوبة عن
الياء كتبت بصورة الياء والالف المقلوبة عن الواو بالالف كما في عصا
كذا وقيل في جواب ان ابى يابى بمعنى منع يمنع وحمل عليه في جواب مجيء
مضارعه بفتح العين لكونه بمعناه وقد يخفف حرف الحلق فيه ثم
يوجد كما يذر علم يدع في العدول فيه من الكسر الى الفتح لاجل حرف الحلق
وان لم يوجد فيه حرف الحلق لكونه يذر في معنى يدع فان قلت
ان الكلام المذكور منقوض بمثل ركن يركن بفتح العين فيهما قلت انه
من اللغة المتداخلة يعني ان مثل نصر ينصر علم يعلم فاخذ الماضي من الباب
الاول والمضارع من الرابع فهو في الحقيقة ليس من الباب الثالث
اما فني يفنى وبقي يبقى وقلى يقلى فلغات طيء وهو القبيلة قد فروا
من الكسرة الى الفتحة والفصيح هو الكسر قوله والحروف الحلق ستة
اعلم ان الحروف على ثلث مراتب شفوية ووسطية وحلقية فالشفوية
اربعة احرف الباء والميم والواو والفاء والحلقية سبعة وهي الالف
والهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء وما سواه وسطية
والالف والهمزة حرف واحد عند المحققين فاذا لا يكون حروف الحلق

الثلاثة وقيل ولم تعتبر الالف لعدم ثبوته واتصاله في غير الحرف والاسم
الغير المتمكن وفي ترتيب ذكر حروف الحلق مخالفة لما وقع في بعض
الكتب من حيث انه شرع فيه من اول المخرج اي من الوسط اي من
الحاء اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان الحاء في الحقيقة اقوى واظهر
من سائرها فقدم الحاء المهملة اولا لكونها من وسط الحلق مائلا الى الداخل
والخاء المعجمة ثانيا لكونها من الوسط المائلة الى الخارج والعين المهملة
ثالثها لكونها وسطا بين الحاء والمبتدأ والغين المعجمة رابعا لكونها
وسطا بين الحاء والخارج والهاء خامسا لكونها ادخل من الهمزة والهمزة
سادسا لكونها من اقصى الحلق اي اول المخرج وانما الحروف عند العد
بالالف واللام للعهد اذ سبق ذكرها اجمالا فتعرفها وانما سميت هذه
الحروف بحروف الحلق لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المكان الذي
يخرج فيه الحرف قوله والرباعي المجرد ما كان ماضيه على اربعة احرف
هذا معطوف على قوله فالثلاثي ما كان ماضيه على الخ وهو بضم الراء
شاذ ايضا لانه منسوب الى اربع فالقياس اربعي وهو باب فعلل
بسكون العين وفتح غين نحو دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا
فالمصدر الاول قياسي والثاني سماعي وانما سكن الحرف الثاني
فيه طلبا للخفة اذ ليس في كلام العرب توالي اربع حركات في

في كلمة واحدة ولا فيما هو كالكلمة الواحدة لكونها موجبة زيادة
الثقل ولم يسكن الفاء لتعذر الابتداء بالساكن واللام الأولى لئلا يلزم
اجتماع الساكنين ولا يجوز حذف احدهما لعدم الترجيح عند اتصال
به ضمير البارز المرفوع المتحرك بسكون اللام الثانية حملا على الثلاثي
وكذا اللام الثانية لوجوب بناء الماضي على الفتح ما لم يمنع مانع فلما لم
يجز اسكان غير الثاني تعين اسكانه فان قيل يجوز اربع حركات
متواليات كما في هُدَبِدٍ وعُلَبِطٍ وجُنَدِلٍ فلا حاجة الى التقليل المذكور
فالجواب ان كلامنا في الأصل فانها في الأصل ليس كذلك لان اصلها
هدابد وعلابط وجنادل فقصرت بالحذف وانما كان هذا البناء وجه
اولىس فوافية كما في تصرف الثلاثي المجرد في فتح عينه وكسره وضمه لثقله
بكثرة الحروف وهو يكون متعديا نحو دحرجت الحجر وقد يكون لازما نحو
دربخ الرجل اي ذل بدربخ دربخة ودرباخا قوله وقد يكون له ستة
ابواب اي لهذا الباب قد يكون قد يكون ستة ابواب بزيادة الحرف
في الثلاثي وانما يقال لها الملحق بالرباعي لكون مصدرها متحدا بمصدره
نحو دحرج يدحرج دحرجة وشملل يشملل شمللة بخلاف المنشعبات
اي مصدر الزيادة لا يتحد نحو اكرم يكرم اكراما وتدحرج تدحرجا والموازنة اعم
من الملحقات اذ اتحاد المصدرين ليس بشرط فيه كما يقال افعل موازن

بفعلل ولا يقال ملحق به لان مصدر افعل افعال ومصدر فعلل
فعللة قوله وهو باب فوعل نحو حوقل وهو بمعنى ضعف بزيادة
الواو بين الفاء والعين وباب فيعل نحو بيطر الياء زائدة فيه وباب
فعيل نحو عثير من العثور والاطلاع بزيادة الياء بين العين واللام
وباب فعلى نحو سلقى من القلنسوة اي لبسها بزيادة الياء بعد
اللام ثم قلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها لانه لا يبطل الالحاق
بتغير اخر الكلمة لكونها محل التغير بخلاف غيره ولهذا لم يعل غيرها
اي لا يقلب واو جهور وياء عثير وغيرها وباب فعلل نحو جلبب
اي لبس الجلباب كررت اللام ولم تدغم الأولى في الثانية بعد نقل حركتها
الى ما قبلها لئلا يبطل الالحاق فالتغير فيها فيما قبل الاخر فان قلت
ان شملل وقلسى وشر البس من جملة المذكورة فلم لم يذكر قلت اي
يخصص الشيء بالذكر لا يوجب نفي ما عداه واعلم ان الملحقات احد
عشر بابا ستة منه ملحق بالرباعي كما ذكرنا وخمسة منها ملحق بتدحرج
وهو مزيد الرباعي وهو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك
وتمسكن ودليل الحاق اتحاد المصدرين كما في هذه المذكورات كذا
فان قلت ان نحو اخرج يوافق دحرج لان اخرج اي افعال كفعللا
وهو مصدر فعلل فلم لم يقال انه ملحق قلت الاعتبار بعلة لكونها

مطردة دون الفعلال قيل المراد من الاتحاد هو الاتحاد في المصدر
القياسي وللكتاب الاعتبار الاتحاد في السماعي وقيل ان زيادة الهمزة
في اخراج المعنى من التعدية وغيرها وهو هنا في الالحاق اذ الغرض
به توافق المصدرين لا غير وايضا ان زيادة الحرف للالحاق لا يكون
في اول الكلمة **قوله** اما مزيد فيه فنوعان الى لما فرغ المصنف رحمه الله
عليه عن ابواب الثلاثي المجرد والرباعي المجرد شرع الى ان يعد
ابواب مزيداتهما فهو على نوعين احدهما مزيد على الثلاثي المجرد
وثانيهما مزيد على الرباعي المجرد كما سيأتي اما المزيد على الثلاثي فهو
على ثلثة انواع احدها ما زاد حرف واحد وثانيها ما زيد فيه
حرفان وثالثها ما زيدت فيه ثلثة احرف كما سيذكر عن قريب وانما
سمي الاول بالثلاثي واما المزيد الرباعي لكونها على اربعة احرف
وهو على ثلثة ابواب وانما انحصرت ابواب ما زيدت فيه حرف واحد
على ثلثة ابواب لان الزيادة لا تخلو اما ان يكون في اوله وهو باب
افعل او في وسط وهو لا يخلو اما ان يلزم بين الفاء والعين
وهو باب فاعل او بين العين واللام على ما ذهب اليه البعض وهو باب
فعل او في آخره وهو لا يوجب بالاستقراء او للالتباس فلا يكون الا ثلثة ابواب
فان قيل نعم ما ذكرت ينبغي ان يتقدم باب فاعل على فعل فاجيب

عنه بان يقال نعم ان المناسبة اللفظية على مذهب بعض يقتضي ذلك
الا انه لما كان باب فعّل مشتركا بباب افعل في اكثر المعاني المذكورة ذكره
في يليه ترجيحا المناسبة المعنوية **قوله** فالرباعي وهو ثلثة ابواب
الى انما ابتداء بالرباعي لكونه اقل من الخماسي والسداسي وفي الرباعي
ابتداء بباب الافعال لكون زيادة في اوله فاحدها باب الافعال نحو
اكرم اكراما اما زيدت الهمزة قبل الفاء منقطعة للتعدية غالبا نحو
اكرمته واخرجته وهي لكون للصيرورة نحو احصد الزرع اي قارب وقت
حصاده ومعنى الصيرورة ان يجعل مصدر ثلاثيه حيث صار ما كونه
مضافا اليه لذو ولوجود الشيء على صفته نحو احمدته اي وجدته محمودا
وجه يعرف هذا المعنى اذا صح جعل الصفة المشتقة في ثلاثيه
مفعولا ثانيا لوجدت مثل محمودا فانه مشتقا من حمد وللسلب
نحو اشكيته اي ازلت عنه الشكايت ويعرف هذا بسلب يجعل مصدر
ثلاثي مفعولا لازال وللزيادة في المعنى نحو شغلته واشغلته مبالغة
لست في شغلته وللتعريض نحو اباع الجارية اي عرضها للبيع
ومعناه كون مصدر ثلاثيه معروضا له وللتمكين نحو اقبرته
اي امكنته للقبر وللتكثير الى الرجل اذا كثر عنده وانما كثرت
الهمزة في المصدر مع انها مفتوح في الفعل فرقا بينه وبين الجمع

لان همزة الجمع مفتوح في هذا الباب كالأجمال ولم يجعل الأمر بالعكس
لان الجمع اثقل من المفرد فالخفة فيه اولى فاعلم ان الفعل اللازم اذا
نقل هذا الباب يكون متعديا والمتعدي الى مفعول واحد اذا نقل
اليه يكون متعديا الى مفعولين نحو نصرت عمرا والمتعدي الى المفعو
لين اذا نقل اليه يكون متعديا الى ثلثة مفاعيل نحو علمت زيدا فاضلا
اعلمت زيدا عمرا فاضلا وقد ينقل المتعدي الى هذا الباب فيكون لازما
نحو اكب واعرض يقال كببته على وجهه اي القاه على وجهه فاكب اي
لقي وعرضته اي اظهرته فاعرض اي ظهر وثانيها اي من انواع الثلثة
باب التفعيل نحو فرح تفريحا بتشديد العين وفي زيادته اختلاف وهو ان الزائد
فيه هو الثاني عند الاكثرين لان الزيادة بالاخر اولى وهو الاول عند الخليل
لان الحكم بزيادة الساكن اولى وجوز سيبويه الأمرين وهذا الباب
للتكثير غالبا وهو اما في الفعل نحو جولت في البلاد اي كثرة الجولان في الطوق
واما في الفاعل نحو موتت الابل وموتت الانعام اي كثرة الابل موتا
واما في المفعول نحو غلقت الأبواب وقطعت الثياب اي غلقت
الأبواب كثرة وللتعدية نحو فرحت زيدا عمروا وللسلب نحو فزعته اي
ازلت عنه الفزع والخوف وللنسبة المقصود الى اصل الفعل نحو
فسقته اي نسبته الى الفسق وللمصدر يجيء منه على خمسة اوجه

نحو تفعيل تفريح وتفعلة مثل توصية وفعّال مثل كذّاب وفِعال
مثل سلام وكلام وفعلال مثل تكرار وتعداد وثالثها باب المفاعلة
نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا الالف فيه زيادة وهذا البناء للمشاركة
بين الاثنين على معنى يفعل احدهما بصاحبه ما يفعل صاحبه الا انه نسب
الفعل الى احدهما صريحا والاخر ضمنا نحو ضارب زيد عمروا وقد يجيء
لغير المشاركة نحو قاتلهم الله وبمعنى افعل نحو عافاك الله اي اعطى لك
العافية وبمعنى فعل بتشديد العين نحو ضاعفته بمعنى ضعفته و
مصدره على وزن مفاعلة وفعالا وفيعالا **فان قلت** ان المص
رحمه الله عليه عبر عن ابواب التصريف باضافة الباب الى ماضيها فقال
باب فعلل وباب افعل وكذا في غيرهما مع ان عادة الصرفيين ان
يضافوا الأبواب الى مصادرها كما قالوا باب الافعال وباب التفعيل
وغيرهما فما الوجه لهذا فالجواب عنه لان الغرض من اتيان هذه الابواب
وتقسيماتها تعرف زيادتها ومعرفة الزيادة في الماضي اظهر واوضح ولانهم
لما قالوا في ابواب الثلاثي المجرد باب فعل يفعل باضافة الباب الى الماضي
والمضارع ولم تجر العادة بالاضافة الى المصادر لعدم كون مصدر
الثلاثي المجرد قياسا منضبطا طرد المص في غير الثلاثي المجرد فقال
باب فعلل وافعل وغيرهما **قوله** والخماسي هذا نوع الثاني من

المزيد الثلاثي وانما سمي خماسيّ لكونه على خمسة احرف وعلى خمسة
ابواب وانما انحصرت في خمسة ابواب توفيقا لعدد ابوابه عدد حروفه
وقدم على السداسي لقلة حروفه وابوابه منها الاول باب الانفعال نحو
انقطع انقطاعا الالف والنون فيه زايدتان ووضع هذا الباب لمطاوعة
فعّل نحو قطّعته فانقطع ويجيء لمطاوعة افعل على الشذوذ نحو اسفقت
الباب فانسفق اي رددته ولا يبنى الا مما فيه علاج وتاثير لا يقال
انكرم وانعدم ونحوهما لانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون
امرا مما يظهر اثره وهو علاج تقوية للمعنى الذي ذكر من ان المطاوعة
حصول الاثر واعلم ان للمطاوعة حصول اثر الشيء عن تعلق فعل المتعدي
بمفعوله فمعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق
فعل آخر متعد بالذي قام به ذلك الفعل المطاوع نحو كسرته فانكسر فقولك
انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو كسر بالذي قام به الكسر
والثاني باب الافتعال نحو اجتمع اجتماعا زيدة الالف قبل الفاء والتاء
بين الفاء والعين وهو لمطاوعة فعل وللاتخاذ نحو اختبز اي اتخذ
الخبز ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب اي بالغ واضطرب في الكسب
وانما زاد معنى افتعل على فعل لانهم اذا ارادوا زيادة المعنى زادوا الحروف
وهذا يتعلق بالنقل عن اهل اللغة ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب

وبمعنى

وبمعنى تفاعل نحو اختصموا وتخاصموا ومصدره يجيء على وزن افتعال
بزيادة الالف قبل اخره لان ما قبل الآخر اقرب الى لام الفعل الذي هو
محل الزيادة والنقصان والثالث باب الافعلال نحو احمر احمرارا
زيدة الالف قبل الفاء وكرر للام وهذا البناء مختص بابواب الالوان
والعيوب وهو للمبالغة ولا يكون الا لازما والرابع باب التفعل
نحو تفضل بتشديد الضاد زيدة التاء وكررة العين وهذا الباب
لمطاوعة فعّل نحو كسّرته فتكسّر والتكلف اي لاظهار الشيء عن
نفسه وليس فيه ذلك الشيء نحو تشجع وتحلم اذا اظهر عن نفسه
الشجاعة واذا اظهر عن نفسه الحلم والطلب نحو تكبر بمعنى استكبر و
استكبر معناه طلب ان يكون كبيرا وتعظم جعل نفسه عظيما والعمل
بعد العمل نحو تجرعه اذا شرب الماء جرعة ونحو تفهم اذا افهم مسألة
بعد البنى والاتخاذ الفاعل اصل الفعل نحو توسدت التراب اي اتخذته
وسادة فان الفاعل جعل المفعول وهو التراب اصل الفعل وهو الوسادة
وللتجنب اي ليدل على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثم وتحرج
اي جانب الاثم والحرج ومصدره يجيء على وزن تفعل بضم العين لانه
لو فتح لالتبس بالفعل الا انهم اذا بنوا الفعل من الناقص كسروا العين
منه نحو تمنى تمنيا لسلم الياء وربما ادغموا التاء فيما يقاربها

في المخرج فسكنوا التاء فاحتاجوا الى همزة الوصل ليقع الابتداء نحو اطّهر
والخامس باب التفاعل نحو تضارب تضاربا بزيادة التاء قبل الفاء
والالف بين الفاء والعين وهو للمشاركة بين الاثنين فصاعدا غالبا
نحو تخاصم القوم وترافعنا وللتكليف نحو تجاهل اى اظهر الجهل في نفسه
والحال انه منفوق عنه قيل الفرق بين هذا الباب وبينه في باب
تفعل لانهما جاء للتكليف فالجواب ان المتحلم يريد وجود الحلم في
نفسه بخلاف المتجاهل وقيل بالفرق بين التفاعل والمفاعلة فالجواب
ان البادي بالفعل في المفاعلة وهو الفاعل معلوم دون التفاعل ولهذا
يقال في ضارب زيد عمروا على سبيل الانكار أضربه زيد عمرو ام ضرب
زيدا ولا يقال ذلك في تضارب زيد عمرو ويكون المطاوع فاعل نحو باعدته
فتباعد ويجيء بمعنى فعل نحو تبت بمعنى ونيت ومصدره يجيء على وزن
تفاعل ولم يتصرفوا في مصدره الا انهم ضمّوا عينه للفرق بينه وبين فعل
نحو تباعد وتباعدا واذا ارادوا ان يبنوا التفاعل في الناقص كسروا العين
نحو تجافيا وربما ادغموا تاء ثاء ليقاربهما في المخرج فلسكون التاء فاحتاجوا
الى همزة الوصل نحو اثاقل اثاقلا وفي التنزيل اثاقلتم الى الارض اعلم
ان الفعل المتعدي الى المفعولين في باب فاعل اذا انتقل الى باب تفاعل
ينقص بواحد ولكونه متعديا الى مفعول واحد نحو نازعته الحديث

وتنازعنه

وتنازعنه وجاذبته الثوب وتجاذبنه وذلك لان وضع باب
فاعل نسبة الفعل الى الفاعل بالمتعلق بغيره مع ان الغير فعل ذلك
الفعل **قوله** والسداسي ستة ابواب الخ هذا نوع الثالث
من مزيد الثلاثي المجرد وانما سمي سداسيا لكونه ماضيه على ستة
احرف ثلثة منها اصلية وثلاثة زائدة وهو ستة ابواب وانما الحصر
فيها توقيفا لعدم ابوابه وعدد حروفه **اعلم** ان في عبارة السداسي
بضم السين الاولى وبالالف بعد الدال شاذ فالقياس سدسي بكسر
السين وسكون الدال وقيل القياس ستي لانه منسوب الى ستة والى
السداسي المعدول عن ستة ستة وقيل ستة اصله سدس فجعل السين
والثاء تاء لقرب السين من التاء في المهموسة وقربه من الدال في المخرج
ثم ادغم فصار ستّ وايضا خماسي بضم الخاء شاذ فالقياس خمسي
لانه منسوب الى خمسة **قوله** استفعل اى احدها باب الاستفعال
نحو استخرج استخراجا الهمزة والتاء والسين فيه زائدة وهو لطلب
الفعل نحو استخرجته اى طلبت خروجه وللاصابة الشيء على صفة
نحو استعظمته اى وجدته عظيما وللتحول نحو استحجر الطين اى تحول
الى الحجرة وللسؤال ومعناه ان يطلب الفاعل عن المفعول
اصل الفعل اما صريحا نحو استكتبته اى طلبت منه الكتابة او تقديرا

نحو استخرج الوتد من الحائط فليس ههنا طلب صريح بل المعنى لم تزل
تلطف وتحيل حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب ويكون
بمعنى فعل نحو قرّ واستقرّ ومصدره على وزن استفعال زيدت الالف
قبل الآخر وكسرت التاء فرقا بينه وبين فعله وثانيها باب الافعيعال
نحو اعشوشب اعشيشابا بزيادة الالف وكررت العين وزيدت
الواو بين العين وتكراره وهذا الباب للمبالغة نحو اعشوشب الارض
اي نبت ومصدره في الارض اعشيشابا قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها
وثالثها باب الافعوال نحو اجلوّذ زيدت الالف قبل الفاء والواوان
بين العين واللام وهذا البناء ايضا للمبالغة والتكثير الا ان الاول
ابلغ من هذا ومصدره اجلواذا وهو سير الابل سيرا حثيثا ورابعها
باب الافعنلال نحو اقعنسس بزيادة الهمزة والنون واحدى اللامين
وهو للمبالغة ايضا ومصدره افعنلال ويقال اقعنسس الرجل اذا
تاخر ورجع الى خلف وقيل اي خرج صدره ودخل ظهره وخامسها
باب افعنلاء نحو اسلنقى بزيادة الهمزة والنون والياء ثم قلبت
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وكتبت على صورة الياء لانقلابها منها
ومصدره اسلنقاء اي نام على ظهره ووقع على القفاء قلبت الياء همزة
لوقوعها بعد الالف الزائدة كما في رداء وهو للمطاوعة وسادسها

باب

باب الافعيلال نحو احمارّ احميرارا بزيادة الهمزة والالف والتشديد
في ماضيه ولا يبطل الحاقه باحرنجم بتغيير الادغام فان كان ما قبل الآخر
لبقاء سكون ما قبلها وهو للالوان فان قلت لم لم يذكر فيه اكثر
من ثلثة احرف قلت لو زيد اكثر منها لادى اي التثقل والتوهم بالتركيب
لكثرة الحروف في ان يمكن ان يذهب السامع انه كلمتان وكتب احدهما الى
الاخر فيكون واحدا واثنان في ثلثة وههنا كلام في انه لم يجعل ما زيد
فيه حرف واحد ستة ابواب لقلة حروفه وما زيد فيه ثلثة احرف بابا
واحدا لكثرة حروفه كما علمت في الثلاثي المجرد والرباعي المجرد وكذا
نجعل ههنا عكسا اي جعل سداسي ستة ابواب مع ان حروفه كثيرة
ومزيد الرباعي ثلثة ابواب مع انه حرفه قليل والجواب عند ظاهر على
التامل قوله ومزيد الرباعي ثلثة ابواب اقول هذا ثلثة ابواب المتفرعة
على الرباعي بزيادة حرف او حرفين بحكم الاستقراء وهي على نوعين
احدهما خماسي وثانيهما سداسي فالسداسي ما زيدت فيه حرفان
وهو بابان احدهما باب الافعنلال نحو احرنجم احرنجاما زيدت
الالف والنون فيه ومعنى احرنجم اجتمع وهو للمطاوعة نحو حرجمته
فاحرنجم اي جمعته فاجتمع وفي مصدره زيدت الالف قبل الآخر
وكسر الراء فرقا بينه وبين فعله الفرق بين بابي اقعنسس

واخرنجم وهو ان يجب في الاول تكرار اللام دون الثانية وثانيهما

باب الافعلال نحو اشعرّ ذيوت الهمزة وكرورة اللام الثانية وهو

للمبالغة ومعناه ارتفاع شعر البدن وهي لازمة بالاستقراء والمراد

بالاستقراء ههنا تتبع الكلام العرب والخماسي ما زيدة فيه حرف واحد

وهو باب واحد وهو باب تفعلل نحو تدحرج التاء فيه زائدة وهو

للمطاوعة نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر ومصدره على وزن تفعلل

بضم اللام الاولى فرق بينه وبين فاعله **فصل** في الوجوه الثاعلم

ان الفصل في اللغة هو الحجز بين الشيئين ومنه فصل الربيع لانه يحجز

بين الشتاء والصيف وكان ينبغي ان الوصل بين فيما بين كذا

وكذا الآن المصنفون يجرونه مجرى الباب فيصلونه ويقولون فصل في كذا كما

يقولون باب في كذا **وقوله** فصل بالتنوين خبر مبتداء محذوف تقديره

هذا فصل والوجوه جمع الوجه اي بجهة الجهة اي في بيان جهة الافعال

ولواحقها التي تشتق من كل مصدر الذي هو الاصل على القول الاصح وهو

قول اصحابنا البصريين اذ مفهومه مفرد هو الحدث فقط و

مفهوم الفعل مركب وهو الحدث مع الزمان والمفرد مقدم على المقدد

فالمقدم اصل **وقيل** ان المصدر فرع الفعل في العمل والاعلال اقول

هذا الاثر اعلى الاصالة في الاشتقاق فلا لها فيه **فان قيل** ان تقدم

اعلال الفعل بناء في تقديم المصدر على الفعل فكيف يتصور فرعية الفعل

قلنا ان تقديم ذات المصدر على ذات الفعل لا ينافي تقديم الفعل بوصف

على المصدر متصفاً بذلك الوصف ذ الاعلال وصف عارضة على ذات

الفعل **اعلم** ان المراد في قوله من المصدر مصدر المجردات لا المصادر

المزيدات فان مصادر المزيدات مشتقة من مجرداتها لمناسبتها

وتوافقها اياها في اللفظ والمعنى **قوله** وهي ستة ابواب وانما انحصر

المشتق من المصدر فيها لانه اما ان يكون فعلا او اسما فان كان فعلا

فاما ان يكون اخباريا او انشائيا فان كان اخباريا فان لم يتعاقب

في اوله احدى الزوايد الاربعة وهي حروف انيت فهو الماضي فان تعاقب

فهو المضارع واما انشائيا فان كان لطلب الفعل فهو الامر وان كان

لطلب ترك الفعل فهو النهي واما ان يكون اسما فان كان لمن يصدر

عنه الفعل فهو الفاعل وان كان لمن وقع عليه فهو اسم المفعول

ولم يذكر باقي اللواحق اما النفي فاشبه النهي صورة واما الجحد فاشبه

معنى واما الاسمي الزمان والمكان فلا تماد صورتهما بصورة المفعول فيما

زاد على الثلاثي واما الاسم الآلة فاشبه صورته بصورة اسمي الزمان

والمكان في الثلاثي **فان قلت** يلزم مما ذكرنا في المتن ان يكون

اسم الفاعل والمفعول وغيرهما مشتقات من المصدر ومع انها

مشتقات من الافعال وكذا الأمر مأخوذ من المضارع قلت ذهب بعض
من قال انها مشتقة من المضارع بالتوسط لانها مشتقة من الأفعال
الفعل من المصدر والمأخوذ من الشيء مأخوذ من ذلك الشيء وفيه نظر
لانه ليس بمشتق من الفعل بل من المصدر لانه لو كان اشتقاقه من الفعل
لوجب زيادة عليه لما نسب زيادة المشتق منه وهو نقص منه لعدم
دلالته على الزمان من حيث هو هو لا يقال ان المراد من الفعل ههنا
اللغوي لا الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكرتم لانا نقول هو ح استعمال اللفظ
المشترك في التعريف واستعماله فيه ليس بجيد واعلم ان الاشتقاق نزع
لفظة من اخرى بشرط تناسبهما معنى وتركيبا وتغايرهما في الصيغة وان
يزيد المشتق على الأصل بشيء كضارب يوافق ضربا في جميع ذلك
فلا يقال الذئب من سرطان والذهب من ذهب ولا ضرب الامس
بمعنى المضروب من الضرب لاتحاد الصيغة ولا شاهد من شهيد لفقد
المعنى الزائد وقيل الاشتقاق على ثلاثة انواع صغير وهو ان يكون
بينهما تناسب في الحروف والتركيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان
يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب واكبر وهو
ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق والمراد بالاشتقاق
المذكور الصغير فان قلت فلم صار الاشتقاق الصغير معتبرا في علم

دون اخواته قلت التركيب فيه ان المعتبر في الصرف هو الهيئة ولما كانت
الهيئة مرعية في هذا القسم كان جديرا بان يصير من مقاصد الفن
دونهما فان قلت فما الوجه لانحصاره في هذه الثلاثة فالجواب
عندنا انه ضروري لان التصريف من المشتق والمشتق لا يخلو اما ان يكون
في التبديل والتغيير والتقديم والتأخير فهو الاكبر وانما سمي الاول
صغيرا ليعلم بلا تأمل يعني نظرا الى يعلم بلا تأمل انه مشتق من الضرب
بدلالة المناسبة في اللفظ والترتيب ويسمى الثاني كبيرا ليعلم بادنى
تأمل والثالث اكبر ليعلم بالتأمل الكثير فان قيل الاشتقاق ولم
يقل الانشقاق قلت يستعمل في الالفاظ اذ يقال هذا اللفظ مشتق
من هذا اللفظ ولا يقال منشق لان الانشقاق مخصوص بالاجسام
ولا يقال مشتق هذا الشجر من هذا الشجر كما قال الله تعالى وانشق القمر
قوله فاما المصدر فلا يخلو من ان يكون ميميا او غير ميمي اي المصدر
المطلق للمصدر الذي هو اصل ومشتق منه وصيد الاخراج ولهذا
لم يذكره باعادة الضمير فهو عبارة عن لفظ دال على المعنى الحادث
من الذات لا عينها من غير تعرض لزمان حدوثه ويسمى حدثا وفعلا
واسم المعنى فان قلت ما الفرق بين المصدر واسم المصدر فالجواب
ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان ولا فعل

بعوه مشتق مثل التسبيح المسمّى به التسبيح الذى هو الصادر عن الانسان
والمصدر لا يكون الا مع الحدث واسم المصدر يكون بغير الحدث **فان قلت**
ما الفرق بين نفس المصدر والحاصل بالمصدر قلت الضرب مثلا في حالة
الصدور عن الضارب يقال له المعنى المصدرى وبعد الصدور يقال له
حاصل بالمصدر وقيل ان الفعل لا بد من تعلقه بالفاعل والاثر المترتب عليه
فهو مع ملاحظة التعلق الاول مصدر ومع ملاحظة الثانى اسم المصدر
ويسمّى الحاصل بالمصدر **قوله** فان كان غير ميمى فهو سماعى الخ اى
المصدر الذى لم يكن في اوله حروف مما زايدا فهو سماعى اى مقصور
على السماع والمراد منه ان يحفظ كل مصدر من الثلاثى المجرد على ما سمع
من العرب فلا يقاس عليه لانه لا قياس لمصدر الثلاثى المجرد لان المصدر
كثير ولا يمكن ضبطه فانه يجئ من باب واحد منه اوزان مختلفة مثلا يجئ
من الباب الاول نصر وقتل وسكت وكتاب وقيام وكفران ومجئ
ونسق وشغل وخنق وشكور وقنوط ونشدة ودعاء وصراف
وحراسة وعمارة وكتمان وبيان وطهارة ونزوان ودعوى وذكرى
وبشرى وطلب ودخول ومدخل ومن الباب الثانى ضرب وعمى
وقيل وفرن وذنب وهدى وبركة وغلبة وسرقة وكذب وحلف
وخراب وجزاء ومضاء وحميقة وحماية وحمالة وحرمان وعفران
وبيان

وبيان وجلوس وذهبين ومن الباب الثالث منع ووهب وسحر
وبقيح ومفاحة ومهادة وفصيحة وقراءة وسؤال ومراح وسنوح
وذهاب ورحمان وذعانة ومسعا ومن الباب الرابع حمد وحمى
وعلم وضحك وعمل ولقب وسماع وشرب وزهد وسعاد ولزوم
وصعود وقبول وكراهية وشنان وقوة وسعادة ووجد وتحمد
ومن الباب الخامس شجاعة وصفوة وعظم وكرم ومجد وحسن وخلم
وكمال وقيل وصغرى انه يجئ على وزن اسم الفاعل والمفعول نحو قمت
قائما اى قياما ونحو قوله تعالى بايكم المفتون اى الفتنة ويجئ للمبالغة
نحو التهذاب والتلعاب والخنشى والدليل ثم هذا الباب قياسى عند
البعض لكون استعماله كثيرا وعند سيبويه فانه فى ثلاثى لا في غيره واعلم
ان مثل اجازة وتسلية مصدران والتاء عوض من العين واللام فيهما
ونحو تر اى مصدر والكسر لاجل الياء **قوله** ومصدر غير الثلاثى قياسى
الخ اى مصدر غير الثلاثى المجرد قياسى كالفعللة والافعال في افعل
والانفعال في انفعل والاستفعال في استفعل والتفعلل في تفعلل وغيرها
فان قلت ان المص بين السماعى بقوله وتعين بالسماعى الخ ولم يبين
القياس عليه فما الوجه له وما القياس عليه ههنا قلنا الجواب عن ظاهر على
التأمل وقيل به مصدر غير الثلاثى يجئ على سنن واحد الا في كلم يجئ
به مصدر

كلاما ونحن قائلون فتبنا الاوقد انزل لنا الا قوله فان كان المصدر
وميميا الخ اى كان في اوله ميما زايدا فينظر في عين المضارع الثلاثي
فان كان عينه مفتوحا او مضموما فيجئ المصدر الميمي والزمان والمكان
منه على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء نحو كالمفتح و
المنصر والمذهب لموضع الذهاب والمفعل لموضع الفعل والمشرب
لموضع الشرب والمقام لموضع القيام قوله ان ما شذ اى خرج عن القياس
نحو المطلع لموضع الطلوع والمغرب لمكان الغروب والمشرق لموضع
الشرق والمسجد قيل بالفتح للمكان والزمان وبالكسر للبيت المبني للعبادة
سواء وقع فيه فعل اولا والمنسك بمكان النسك وهو العبادة و
المجزر بمكان الجزر وهو نحر الابل والمسكن لمكان السكون والمنبت
لموضع النبات والمفرق بوسط الرأس لانه موضع مفرق الشعر و
المسقط لموضع السقوط والمحشر لموضع الحشر والمجمع بموضع الجمع بكسر
العين والقياس فيها الفتح لان كلها من يفعل بالضم الا المجمع فانه
من يفعل بالفتح قوله وان كان العين الخ اى اذا كان المضارع مكسور
العين فيجئ المصدر الميمي على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون
الفاء نحو مضرب الا ما شذ وهو المرجع والمصير بنقل كسرة
الياء الى ما قبلها فانهما مصدران ميميان وقد جاء بكسر العين مع

ايضا

ايضا ان بالكسر والزمان والمكان يجئ منه اى من مكسور العين على وزن
مفعل بفتح الميم وكسر العين وسكون الفاء نحو مضرب وهو بفتح الراء
مصدر ميمي وبكسرها للزمان والمكان قوله هذا اى كون المصدر و
الزمان والمكان على وزن مفعل بفتح الميم والعين من يفعل بالفتح
او بالضم وكون المصدر على وزن مفعل بالفتح ايضا من يفعل بالكسر و
الزمان والمكان على مفعل بالكسر في الفعل الصحيح نحو المفتح والمنصر و
المضرب والاجوف نحو مخاف والمقال والمباع والمضاعف نحو المفض
والممد والمعز والمهموز نحو المقرا والماكل والمأدب فالقياس هو الفتح
للخفة قوله اما في الناقص الخ اى المصدر الميمي والزمان والمكان يجئ
من الناقص سواء كان عين المضارع مفتوحا او مضموما او مكسورا
على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء نحو المرعى والمرمى
والمدعى وانما لم يكسر عين الزمان والمكان في مكسور العين منه لئلا يلزم
توالي الكسرات في اخر الكلمة الياء وكسر ما قبلها لانه ثقيل قوله واما في
المعتل الخ اى المصدر الميمي والزمان والمكان يجئ من المعتل الفاء
سواء كان عينه مفتوحا او مضموما او مكسورا على مفعل بكسر العين وفتح
الميم وسكون الفاء كالموجل والموجه بفتح عين المصدر في الكل وعينها
في المفتوح والمضموم منه لئلا يلزم الصعود من الاسفل وهو الواو

والياء الى الاعلى وهو الفتح لانه ثقيل بخلاف التنزل **قوله** واللفيف
المقرون كالناقص الخ اي يجيء المصدر والزمان والمكان على مفعل
بفتح العين وسكون الفاء من جميع الابواب اي سواء كان عين
المضارع مفتوحا او مضموما او مكسورا كالمشوى والمرمى والمروى وانما
كان كالناقص لان الدليل المذكور في الناقص دليل له ولم يكن كالاجوف
لان عينه كالصحيح لا يعتل بخلاف الاجوف **قوله** واللفيف المفروق
كالمعتل الفاء اي المصدر والزمان والمكان يجيء من جميع الابواب على مفعل
بكسر العين ابن الحاجب في المعتل الفاء كذا كالموقف والموجى وانما كان المعتل
الفاء لكون دليلهما واحدا ولم يكن كالناقص لان الصعود انقل من ذلك
التوالي واعلم ان تاء التانيث قد يدخل على بعض الزمان والمكان على
الشذوذ للمبالغة كالمظنة والمقبرة والمشرقة ويقال ارض مسبعة وما
سدة ومذئبة ومحياة ومحماة الذي يكثر فيه الاسد والذئب والحية وما
ياتي من الثعلب والعقرب بل يقال ارض كثيرة الثعالب **قوله** فان الفعل
زايدا على الثلاثي الخ هذا شروع الى كيفية اسم الزمان والمصدر الميمي
والمكان والمفعول في الرباعي المجرد والمزيد الرباعي والمزيد الثلاثي
فذلك ان الفعل اذا كان على الثلاثي المجرد زايدا فالمصدر الميمي والزمان
والمكان والمفعول من كل باب رباعيا كان او خماسيا او سداسيا

يكون

يكون على وزن مضارع المجهول ذلك الباب من غير فرق الا ان حرف
المضارع يحذف وتوضع الميم المضمومة موضعها فاختير الميم لتعذر حرف
العلة وقرب الميم من الواو في كونها شفوية كالمدحرج في يدحرج والمكرم
في يكرم والمستخرج في يستخرج وانما حمل الزمان والمكان على المفعول
لاشتراكهما في المفعولية والمصدر لاشتراكهما في بعض الثلاثي المجرد
وقيل اسم الزمان والمكان مما زاد على ثلثة كاسم المفعول لتعذر بنائه
كالمدخل والمقام **قوله** والفاعل منه الخ من غير الثلاثي المجرد يكون على
مفعل بكسر ما قبل آخره وضم الميم وانما كسر ما قبل الآخر للفرق بينهما والفتح
لما هو كثير المعنى او نحو مكرم ومدحرج وغيرهما **فان قلت** ان المص
لم لم يذكر الاسم الآلة مع انه مذكور في غيره **قلت** وجهه الظاهر
على التنافر واعلم ان الاسم الآلة هو اسم مشتق من يفعل للآلة اي هو ما
يعالج به الفاعل المفعول لوصول الاثر اليه وهو يكون على ثلثة نحو مفعل
بكسر الميم كمحلب ومفاعل كمفتاح ومفعلة كمكسحة وانما كسر الميم للفرق
بينه وبين الموضع ولم يجعل عكسا للالتباس وشذ من مذهبين وهو مسقط
ومدق بضمتين وجاء مدوف ومدقة بكسر الميم على القياس وقيل المفعل
للموضع والمفعل للآلة الفعلة للمرة والفعلة للحالة اي البناء النوع
واعلم ان بناء المرة من مصدر الثلاثي المجرد على فعلة نحو ضربت

ضربة وقمت قومة ومن غير الثلاثي على اعطاية وانطلاقة بزيادة
الهاء الا ما فيه تاء التأنيث من الثلاثي والرباعي فالوصف فيه بالواحدة
واجب نحو رحمة ومقاتلة ودحرجة نحو رحمته رحمة واحدة ودحرجته
دحرجة واحدة واما الماضي فلا يخلو اما ان يكون معروفا الخ قدم الماضي
على المضارع والامر لوجهين الاول انه مقدم عليهما طبعا فقدم وضعا
ليكون الموضوع مطابقا للطبع والثاني انه اصل بالنسبة اليهما لان المضارع
مأخوذ منه فانه هو الماضي في الاصل ثم بزيادة حرف اتين صار مضارعا
والامر والنهي فرعيهما مأخوذان من المضارع **فان قلت** ان المص
رحمة الله عليه لم لم يعرفه اولا من لا يلزم طلب المجهول المطلق كما عرف غيره
قلت لظهوره وللاختصار وقيل المختصرات الماضي هو الذي يدل على معنى
وجد في زمان الماضي بالوضع وقيل وفيه نظر بوجوه الثلثة الاول
انه تعريف الشيء بنفسه وعين جائز الثاني انه صادق على الجحد مع
انه ليس بماض والثالث انه ليس بصادق على مثل ان ضرب
ضرب مع انه ماض فلا يكون هذا التعريف مطردا ومنعكسا
فاجيب عن الاول ان المراد من قوله في الزمان الماضي المعنوي
وعن الاول والثاني **والجواب** عن الباب الثالث هو ان المراد
من الدلالة دلالة وصيغة فدلالة لم يضرب على الماضي بواسطة لم

ودلالة

ودلالة اضرب ضربت على المستقبل بواسطة ان وفعل الماضي
ما دل على زمان قبل زمانك اخبارك وهذا ايضا يكون منظورا فيه
بالنظر الى الاخير ثم الفعل الماضي ان كان معلوما يكون آخره
مبنيا على الحركة لفوات موجب الاعراب اي لا يقع فاعلا ومفعولا
ولم يكن على السكون مع ان الاصل في البناء لمشابهة الاسم والمضارع
وقوعه صفة النكرة نحو مررت برجل ضرب او ضارب او يضرب
وكان على الفتحة للخفة اولانه اخو السكون لانهما جزء الالف ولم
يعرب لان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل بخلاف المستقبل لان اسم
الفاعل اخذ منه العمل فاعطي الاعراب له عوضا لكثرة مشابهة
فالحاصل ان الماضي بني على الحركة لقلة المشابهة والمضارع معرب
لكثرة مشابهة له والامر بنا على السكون لعدم مشابهة له والماضي
يكون مفتوحا في الواحد مذكرا نحو نصر او مؤنثا نحو نصرت والتثنية
مذكرا كان نصرا او مؤنثا نحو نصرتا ويكون مبنيا على الضم في جمع
المذكر الغائب لاجل الواو والمدة نحو نصروا ويكون مبنيا على السكون
في البواقي من جميع الابواب الثلاثية والرباعية والخماسية والسداسية
لئلا يلزم اربع حركات متواليات وتعين ذلك الحرف بالسكون
لكونه مجاوزا لما يلزمه منه تلك الحركات وهي جمع المؤنث الغائبة

نحو نصرن وخطاب المذكر نحو نصرت نصرتما وخطاب الاناث نحو
نصرت نصرتما نصرتن والمتكلم نحو نصرت نصرنا وتقاس على هذا
انفعل وفعلل وتفعل وافعوعل وافعال وافعنلى وغيرها **قوله**
والحروف الاول منه اى من الماضي مفتوح في جميع الابواب المذكورة
الا الابواب التي في اولها همزة وصل وهي مكسورة فيها نحو انفعل
واستفعل وغيرهما وانما اسكنت اوايل هذه الابواب لطول البناء
ولزوم اربع حركات متواليات في بعضها فادخلت عليها همزة
الوصل ليمكن النطق بها وفائدة الاسكان عند الوصل تقدر في بعض
الآخر **واعلم** ان همزة الوصل على اربعة اقسام احدها في الاسم المذكور
في المتن وثانيها الهمزة في اوايل ماضي هذه الابواب ومصادره
كلها همزة وصل وثالثها ما في امر الحاضر سواء كان في الثلاثي المجرد
او من الخماسي والسداسي ورابعها همزة لام التعريف نحو الرجل
وغيره وهمزة القطع اربعة اقسام احدها همزة التي في اوايل ماضي
الافعال ومصدره وثانيها همزة الجمع وثالثها همزة نفس المتكلم
في كل باب ورابعها همزة الاستفهام نحو اصطفى **وقيل** الفرق
بين همزة الوصل والقطع ان سقطت فهي همزة الوصل بجواب

وابن

وابن ويعرف الافعال بان يكون المضارع منها مفتوحة فهي
همزة القطع **قوله** وهمزة الوصل ابن الخ بلا همزة في اوايل الاسما
كلها همزة قطع سوى عشرة اسماء فان همزتها همزة الوصل وهي
همزة ابن اصله بنو بفتحتين نحو جمل حذفت الواو على غير قياس
وعوضت الهمزة عنها وهمزة ابنم زيدت الميم للمبالغة وهمزة ابنة
اصلها بنوة بالفتحات فاعل كما علا ابني لانها مونث ابن وهمزة
امرى بكسرة الهمزة وسكون الفاء وهمزة امرأة ادخل الالف الوصل
بجواز تخفيف همزاتها مع انها واقع في بعض اللغات نحو مراء
ومرأة وهمزة اثنين اصله ثنوين وهمزة اسم اصله سمو كما مر
وهمزة است اصله ستة بدليل تكسرة استاه وهمزة ايمن قيل هو
مفرد عند البصريين بوزن افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين
وعند الكوفيين جمع يمين وقد مر همزة الوصل في الفعل **قوله** وهمزة
الوصل محذوفة الخ اي همزة الوصل مسقوطة من التلفظ في الدرج
نحو ليث اسمك فسقطت همزة اسم فاتصل التاء بالسين لحصول
المقصود بدونها وهو امكان النطق بالساكن بعدها الا من الخط
للالتباس وهي مكسورة في الابتداء لانها زيدت ساكنة لوصوله
بالساكن والساكن اذا حرك حرك بالكسر اصل في تحريك الساكن

قوله الا ما اتصل بلام التعريف اى همزة المتصلة بلام التعريف وهمزة ايمن فانهما مفتوحتان فى الابتداء لكثرة استعمالها فالالف فى لام التعريف للوصل واللام للتعريف عند البعض وهمزة قطع لانها حرف التعريف وسقوط عند الوصل للخفة وهمزة الأمر الحاضر من يفعل بضم العين مضمومة فى الابتداء تبعا للعين نحو انصر وكذلك مضمومة فى الفعل الماضى المجهول من الخماسى مثل اجتز والسداسى مثل استفعل تبعا للاول متحرك منها وهذا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فيها اذا الساكن بحاجز حصين **قوله** وان كان الماضى مجهولا الى هذا شروع اى بيان كيفية مجهول الماضى فهو اذا كان مجهولا لا يكون اخره مبنيا على الفتحة فى الواحد والتثنية ومبنيا على الضم فى جمع المذكر الغائب مثل ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا ومبنيا على التسكين فى البواقى كما فى المعروف كان كذا ويكون الحرف الذى قبل الآخر مكسورا وما كان ساكنا فى المعروف حرفا كان او حرفين كان ساكنا فى المجهول ايضا وما بقى حرفا او حرفين مضموم نحو ضرب ودحرج واكرم واختصم واستفعل وغيرها فلو اكتفى بالكسر الالتبس بمجهول مفتوح العين **واعلم** انه انما اختص بصيغة فعل بضم الفاء فى الماضى دون غيره من الصيغ لكون معناه غير مفعول

وهو اقامة

وهو اقامة المفعول مقام الفاعل واسناد الفعل اليه فجعل صيغته ايضا غير مفعول وهو فعل بضم الفاء وكسر ما قبل الآخر الذى هو غير مفعول وهو فعل لعدمه لبعده من اوزان الاسم ثم حمل عليه غير الثلاثى المجرد فى ضم الأول وكسر ما قبل الآخر يحصل هذا الغرض لبعد هذه الصيغة ايضا عن صيغ الاسماء فالجواب عنه فيلزم منه الخروج من الكسرة الى الضمة وهو اثقل من عكسه كما ان الصعود اثقل من الهبوط **فان قلت** لم لا يجوز ان يجعل ضم الأول عوضا عن الفاعل المحذوف فاجيب بانه لا يجوز لان المفعول يقوم مقامه **قلت** لم غير الفعل مع ان الاصل عدم التغيير **قوله** عنه فان الاصل فيه اسناده الى الفاعل لكونه موجدا فاذا اسند الى المفعول للاعراض خرج عن الاصل فيحتاج الى ما يدل على خروجه عنه فغير لفظ البدل تغييره عن تغيير الاسناد والاعراض منه اسناده اليه واعرب باعراب الفاعل للاختصار كقوله تعالى خلق الانسان ضعيفا وللابهام نحو قيل زيد او للجهل بالفاعل نحو سرق الماء او لتعظيم الفاعل نحو شتم الامير ولا يذكر لتعظيمه او لتحقير الفاعل نحو قذف اللصين فتصونون لسانك عنه او لعدم العلم به وقيل نعم انه يغير لذلك الغرض لكن قلم لم يكتفيه باحدهما

فان قلت لو جعل على العكس اى جعل على فعل بكسر الفاء وضم ما قبل الآخر

مع ان الأصل عدم الكثرة فيه فاجيب بانه لو اكتفى بالضم لاشتبه
بمجهول الماضي بمجهول المضارع في باب الانفعال بضم الاول وفتح
ما قبل الآخر ولو اكتفى بالكسر لاشتبه بمجهول المقلوبة في علم فوجب الفتح
والكسر لكنك بقوله ط فلتبس معلوم مضارع اعلم نيقع بنما هو منه
قوله المضارع فهو الذي في اوله حرف من حروف اتين الخ لما فرغ
من احوال الماضي شرع الى بيان المضارع فهو الذي في اوله حرف من
حروف اتين بشرط ان يكون ذلك الحرف زايدا على الماضي بقصد المضارع
فاحترز بقوله بشرط ان يكون ذلك الحرف الخ عن الفعل الذي يكون
في اوله حرف منها لكن لا يزاد على الماضي بل هي نفس الكلمة نحو سير
ونصر واكرم وغير ذلك لعدم كونها زائدة ثم خرج اكرم وافعنسس
وتباعد لعدم ذلك القصد ومثاله نحو يضرب ونضرب واضرب
وتضرب وغيرها وانما زيدت الحرف من الزوايد الاربع في اوله للفرق
بينه وبين الماضي ولم يكن الفرق بالنقصان للزوم كون الكلمة على
اقل من قدر الصالح اي على اقل الابنية الكلمة وانما زيدت حروف المد
واللين وما يشابها لكثرة دوارانها في العرب لعدم خلو المتكلم
عنها او عن بعض وزيدت في اوله دون آخره لانه محل التغيير
وقيل ان هذا التغيير منقوض بمثل يزيد ويشكر لانه قوله في اوله حرف

منها صادق

منها صادق على كل واحد منها مع انها ليسا بمضارعين فالجواب
انهما مضارع في اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية وجعل علما
والمراد بقوله في اوله حرف منها باعتبار الوضع الاصلي ولقائل
ان يقول ان في تعريف المذكور للمضارع مناقشة ان الضمير في
قوله في اوله عايد الى الموصول وهو عبارة عن المضارع فيفهم منه
ان يكون المضارع موجودا قبل دخول حروف اتين مع ان
المضارع يكون بعد دخولها فدفعه ظاهر فليتأمل **فان قلت** ان
المصنف قسم الماضي الى المعروف والمجهول بدون التعريف وقسم المضارع
اليها بعد التعريف اي عرف اولا بقوله فهو الذي في اوله حرف منها
الخ فما الوجه لهذا قلت لتوقف معرفة المعروف والمجهول على حرف
المضارعة وهي الزوايد الاربعة اي حروف اتين ولهذا قال وحروف
المضارعة مفتوحة في المعروف من جميع الابواب الا الرباعي فان قيل
لم جعل الزوايد اربعا فالجواب عنه ان المخبر اما عن نفسه او لا فان
اخبر عن نفسه فاما ان ينفرد او لا فان كان مخاطبا فبالتاء
والا فبالياء واعلم انه قيل انما اختص الهمزة بالمتكلم سواء كان مفردا
او مؤنثا او مذكرا لكونها اول الحروف مخرجا والمتكلم سابق مما عداه
والنون بالكثير واحد سواء كان مثنى او مجموعا او مذكرا كان او

لكونها ذات مخرجين وقد يستعمل للواحد المعظم كقوله تعالى نحن نقص
عليك ونحن نرزقك يعني يستعمل في موضع التعظيم ومنه قوله تعالى
انا اعطيناك الكوثر والتاء في المخاطب مفردا كان او مؤنثا او مجموعا
لانه حرف صحيح والمخاطب اقوى من الغائب لانها صيغة والغائب اخفى
من المتكلم والمخاطب ان قلت ان التاء قد يقع علامة للغائب نحو
هذا تضرب وللمؤنثين الغائبين نحو هما تضربان قلت
لو جعل التاء علامة للمخاطب مطلقا والياء علامة للغائب مطلقا
لالتبس المفرد المذكر ومثنات غيبة ان قلت اللبس باق فاجيب
لكن التاء حرف صحيح سهل اللبس ولانها قد يقع علامة للتانيث
بخلاف الياء هكذا في بعض الشروح فان قلت الياء يستعمل في الله تعالى
وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث تعالى عن ذلك علوا كبيرا
فالاولى ان يعاد الياء لا عدما ذكرنا فاجيب ان المراد اللفظ فاذا قلت
الله يحكم فاللفظ مذكر غائب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد
بالغائب وانما زيدت هذه الحروف للفرق بين الماضي والمضارع
مع ان الاصل في الزيادة حروف علة لخفتها لان زيادة حروف العلة
متعذرة اما الالف متعذر في الاول لسكونها تعوض عنها
الهمزة لتقاربها مخرجا واما الواو ولاجتماع الواوات في المضارع

نحو وعد اذ عطف بالواو على فعل اخر واو فابدل منه التاء لقربها
مخرجا وحفظا واما الياء فليس لها ثقل الواو ولا سكون الالف
فزادوها وزيدت النون لانه لم يبق من حروف العلة في خروجها
من هواء الخيشوم واعلم ان في اتصال ضمير اصل الابنية معرفته و
هو ان الفعل لا يقع عليه التثنية والجمع انما يقعان على ما يتصل به
من الضماير به منه احد عشر وهو قسمان احدهما ساكن والاخر متحرك
والساكنة ثلثة وهي الواو والياء والالف والمتحرك ثانية وهي التاء
المضمومة والتاء مفتوحة واعلم ان الفعل لا يثنى ولا يجمع لان الفعل
يدل على المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لانه يدل على الجنس فلما كان
الفعل دالا على المصدر كان دالا على الجنس لا يجوز تثنية ولا جمعه
وقيل ان الفعل لا يثنى وذلك لان التثنية والجمع انما يكون ان فيما
يتعدد ومفهوم الفعل هو الحدث في زمان اما ماضي او مضارع
او حال وذلك الحدث مفهوم المطلق لا يتعدد فيه من حيث هو هو
نحو ضرب فان مفهوم الضرب في الزمان الماضي مطلقا من غير
تعرض باوصاف ذلك الضرب ومثل ذلك الضرب لا يتعدد فيه و
كذلك الحكم في كل لفظ يدل على ماهية مطلقة واعلم انما
سمي المضارع لانه في اللغة المشابهة فهو مشابه للاسم من جهة

العموم والخصوص فكذلك انه مشترك بين الحال والاستقبال
ويكون مخصوصا باحد الزمانين بدخول سوف والسين والاسم
كذا مشترك بين افراده مثل رجل ويكون مخصوصا بواحد من افراده
بدخول حرف التعريف وايضا انه مشابهته بضارب في الحركات
والسكنات وفي وقوعه صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب
او يضرب فان قلت ان الماضي ايضا مشترك بين القريب
والبعيد لانه اذا كان مجردا عن قد انه يحتمل القريب والبعيد واذا
دخل قد عليه يختص بالقريب فلم لم يسمى بالمضارع وكلم لم يعرب
كذا قلت ان الامر ليس كما زعمت لانه اذا كان قريبا كان ماضيا
فلا يخرجه قد عن سماه بخلاف سوف فانه يخرجه من الحال الى الاستقبال
ويقال له مستقبل لوجود معنى الاستقبال في معناه وقيل المشهور
المستقبل بفتح الباء والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لانه يستقبل
وهو بكسر الباء اولى منه فان قلت لم لم يقال له غابر كما قال
المص باب فعل يفعل بالفتح في الماضي والضم في الغابر ان الغابر
يكون بمعنى الآتي وبمعنى الماضي فالجواب عنه ظاهر على التأمل
فان قلت ان الفعل المطلوع عرف في علم النحو بان يقال انه لفظ
دال على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو الجنس

لا بد ان يصدق

لا بد ان يصدق على النوع والمضارع نوع من مطلق الفعل وليس بصادق
عليه لعدم اقترانه باحد الازمنة معينا فانه يدل على زمان الحال و
الاستقبال والجواب ان دلالته عليهما ليس بحسب الوضع لانه
موضوع لاحدهما معينا الا انه لما كثر استعماله في الآخر ايضا على
سبيل المجاز التبس عند المخاطب وقيل وفيه اختلاف وهو قال
البعض انه موضوع للحال واستعماله مجاز فصار كالحقيقة وقال
البعض انه مشترك بينهما هذا صحيح منهما لانا نجد في كثير
من المواضع في القرآن العظيم مشترك بين الحال والاستقبال من
السياق فان قلت فعلى هذا الجواب السؤال المذكور قلت ان
قوله مقترن باحد الازمنة صادق على المضارع وان كان موضوعا
لهما لان الوضع يكون لمعنى معين فالمعنى المعين يوجد بالنظر الى كل
واحد من الوضعين فليتأمل فان قلت انه للحال والدليل عليه كلمة
الشهادة ولو كان للاستقبال لما صح الاسلام من اقر بوحدانية
الله تعالى بقوله اشهد ان لا اله الا الله وقد حكمنا بكونه مسلما
عند الاقرار مع عدم التراخي فعلم انه موضوع للحال وانما فهم
من الاستقبال لقرينة فالجواب عنه انه ههنا للحال بقرينة المقام
والمتبادر الى الفهم عند الاطلاق من غير قرينة ان يكون اصلا

في الحال وعند القرينة يجوز استعماله في الحال ثم القرينة اما الحرفية
نحو زيد يفعل او للظرفية نحو زيد يفعل الآن ويسمى حالا وحاضرا
كاستعمال الفاعل باجادة في الآن وهو اسم الزمان انت فيه فان
قلت لو كانت اللام للحال لم تجامع مع حرف الاستقبال في قوله تعالى
اذا ما مت ولسوف اخرج حيا وقوله تعالى ولسوف يعطيك
ربك فترضى فاجيب بان اللام في الاصل اذا وجهين التأكيد
والتخصيص فاذا دخلت على حرف الاستقبال خلصت التأكيد
ويجوز استعماله في الاستقبال اذا كان معه قرينة الحرفية نحو لن
والسين وسوف او الظرفية نحو الغد وقيل السين وسوف
وضعا للاستقبال وفيه نظر لان على هذا المعنى يلزم جواز دخولها
على الامر لانه مستقبل اذ الانشاء لا يوجد بفعل ولا بما هو فاعله
في الحال لعدم الفائدة بل الوامر بما لم يفعل ليفعل لكن يجز دخولها
فاجيب بان الاستقبال من لوازم قبل دخولها لا يحصل فائدة
جديدة بخلاف المضارع لانه لكونه مشتركا بتعين الاستقبال
بدخولها عليه فيحصل الفائدة وقيل انها حرف تنفيس ومعناه
تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق التضييق في
الحال يقال نفسته اي وسعته فان لم تدخل اللام في السين

ولم يدخل

ولم يدخل في سوف قلت ان سوف علم واسم لهذه الحروف فيدخل
اللام فيه اذا كان مصدرا او صفة او نكرة والسين اسم جنس كغلام
ودار فيصح اضافته كما يقال سين سوف وسين الاستقبال وسين
الطلب واذا كان كذلك دخلت لام التعريف للعهد وقيل الفرق بينهما
وهو ان السين فرع سوف فمن استعمل سوف نظر الى الاصل ومن استعمل
السين نظر الى الايجاز والاختصار لا يقال السين لو كانت فرعا لها لكانت
قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا نقول ان من الفروع ما يجاوز الاصل
بكثرة الاستعمال نحو نعم وبئس فانهما فرعان نعم وبئس بكسر العين
فيهما وهما اكثر استعمالا منهما وقال البعض الفرق بينهما وهو ان
في سوف زيادة تنفيس وتأخير لا في السين قيل هذا دعوى مجرد عن
دليل ومردود ايضا لان العرب عبرت سيفعل او سوف يفعل
عن معنى واحد فيصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما ومن ذلك
قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى امنوا
بالله واعتصموا به فسيدخلهم ربهم برحمة منه فانهما في الآيتين
استعملا بمعنى واحد في وقت واحد وهو يوم الحشر واعلم انه قد
يدخل عليه قد فيكون للتقليل نحو قولك ان الكذب قد يصدق

وقد يكون للتكثير نحو قوله تعالى قد يعلم الله **قوله** وحرف المضارعة
مفتوحة اى هذه الحروف مفتوحة فى المضارع المعلوم للخفة من
جميع الابواب الثلاثية والخماسية والسداسية الا من ابواب الرباعى
سواء كان رباعيا او ثلاثيا مزيدا او ملحقا بالرباعى المجرد اولا نحو
فعلل وفعل وافعل وفاعل فانها مضمومة فى هذه الاربعة وانما ضمت
تلك الحروف منها ولم يفتح لئلا يلتبس الثلاثى فى مثل اكرم يكرم وفى
ضرب يضرب لم يعلم انه مضارع الثلاثى ام مضارع الرباعى وحمل
كل ما كان ماضيه على اربعة عليه لاشتراكهما فى الرباعية فان قلت
لم لم يفتح حرف المضارع فى الباقى اى فى يدحرج ويقاتل ويفرح ولا
التباس ثم يحمل يكرم عليه وحمل الاقل على الاكثر اى فالجواب عنه انه
لو حمل الاقل على الاكثر لزم الالتباس فى لو فى صورة بخلاف العكس
فانه لا التباس فيه اصلا فان قلت هلا فرقا بين مجهول الثلاثى
وبين الرباعى نحو يكرم وينصر واللبس المذكور موجود حيث
بقوله يضرب لم يعلم انه من الثلاثى ام من الرباعى قلت لما منع وهو
من اللبس بالمعلوم وبالمجهول ان قلت هلا كسر حرف المضارعة
فى احدهما فنجيب بان كسر الفاء ليس هذا بنيتهم فى الافعال فان
قيل ان الفرق يكون بين الثلاثى والرباعى بان يجعل عكسا

اى بضم

اى بضم حرف المضارع فى الثلاثى ويفتح فى الرباعى فما الوجه الاختصاص
مضارع الرباعى بالضم ومضارع الثلاثى بالفتح قلنا انه فرع الثلاثى
والضم ايضا فرع الفتحة ويجعل الاصل للاصل وان الرباعى اقل
لانه اثقل وترك الفتحة للاكثر لانه احق بالفتح وقيل لعلة الثعالبى
ويفتح ما ولى بين لكثرة حروفه فحق **فان قلت** كيف ضم المضارع
فى نحو اهراق يهريق واسطاع يسطيع لان هما ليس بما ضيهما على اربعة
احرف مع انهما مبنيان للفاعل فالجواب عن اطيهما يريق ويطيع
وهما من الرباعى فزيدت الهاء والسين على خلاف القياس كانهما على
اربعة احرف تقديرا ويكسر حرف المضارعة فى بعض اللغة اذا كان ماضيه
مكسور العين ومكسور الهمزة حتى يدل على كسرة الماضى نحو تعلم
واعلم لنفعل واستنصر ونحوهما وفى بعض اللغة بكسر الياء لثقل
الكسرة على الياء وعينت حروف المضارعة للدلالة على كسرة العين
فى الماضى لانها زائدة والزايد اولى بالتغير **قوله** وما قبل اللام
الفعل المضارع اى ما قبل اللام الفعل المضارع مكسورة فى كل الرباعى
والخماسى والسداسى الا من تفعل وتفاعل وتفعلل فان قيل
لامه مفتوحة فى تلك الثلاثة للخفة **قوله** وفى المجهول حروف
المضارع مضموم اى حروف المضارع فى الفعل المضارع المجهول

مضموم للفرق بينه وبين المعلوم والفتح لما يكثر استعماله اولى
والساكن في المعلوم حرفا كان او حرفين ساكن في المجهول على حاله
الاولى وما بقي حرفا كان او حرفين مفتوح كله وانما لم يكن على الضم
لئلا يلتبس معروفه بمثل يكرم مجهوله وعلى الفتح لئلا يلتبس في نحو
يعلم **قوله** وما عدا اللام الفعل اي لام الفعل المضارع مرفوعة في
الفعل المضارع والمجهول لكونه معربا لمشابهة الاسم مشابهة تامة
ما لم يكن حرف ناصب ينصبها او ما لم يكن حرف جازم يجزمها
اذ لو وجد كانت منصوبة نحو لن ينصر ومجزومة نحو لم ينصر واعلم
ان من الجازمات خمسة لم لما ان ولا وللام وهي يدخل على المضارع
بحذف حركة الواحد ونون التثنية والجمع ونون الواحدة المخاطبة
لان النون في هذه الامثلة علامة الرفع كالضمة في الواحد فكما
يحذف الحركة وكذا يحذف النون ولا يحذف نون جماعة المؤنث
لانه ضمير كالواو في جمع المذكر السالم فتثبت على كل حال وانما
جعلت علامة الاعراب كالحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال
ساكنة وهي الضماير لانها اتصلت بالافعال كالجزء منها ولم يكن
اجزاء الاعراب عليها وجب زيادة حروف الاعراب ولم يكن زيادة
حرف اللين لانه لو زادتها يلزم اجتماع الالفات في التثنية والجمع

الواو

الواوان في الجمع فرارا والنون لمناسبتها اياها واعلم ان الناصبات
اربعة ان ولن وكي واذن والاصل بينهما ان والبواقي فرع فان
قلت لم يعمل ان عمل النصب في قوله تعالى ان سيكون قلت لانه
ههنا مخففة من النون الثقيلة لان اصله ان بالتشديد خففت
ليدخل على قبيلتين اعني الاسم والفعل وقيل في بعض الشروح ان ان
انما عملت النصب لكونه مشابها بالان وهو ينصب الاسماء وهذه
ينصب الافعال فتبدل من الضمة فتحة في المفردات ويسقط النونات
من الامثلة الخمسة سوى نون جمع المؤنث لانه الضمير وقيل من الضمة
فتحة لانها تستعملان في المبنيات فح ان يقال من الرفع النصب
لانه معرب فاجيب عنه بان الغرض ههنا بيان الحركة دون التعرض
للاعراب والبناء والحركة من حيث هو حركة هي الضمة والفتحة
هو الكسرة لا الرفع والنصب والجر فان هذا انه امر زايد فافهم
وقيل انما اسقط الناصب هذا النونات حملا على الجزم لان
الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء في التثنية والجمع فكذا
هنا حمل النصب على الجزم وقيل اصل لن لا ان فحذفت تخفيفا
فالتقاء الساكنان وهي الالف والنون ثم حذفت الالف فصار
لن فلهذا اعمل عمل الان وقال البعض انها كلمة براسها

موضوعة للنفي والنصب واعلم ان ههنا فاعدة اخرى ولم
يذكرها المصنف وهي مذكورة في غيره وهي ان التاء الثانية
تحذف في مثل تبعد وتتباعد وتتجنب لاجتماع الحرفين من
جنس واحد وعدم امكان الادغام وعينت الثانية لان الاولى
علامة والعلامة لا تحذف ويجوز اثباتها وهو الاصل نحو تتجنب
وقيل ويجوز حذف احدهما كقوله تعالى فانت له تصدى ونارا تلظى
تلظى اصله تتصدى وتتلظى لانه اذا اجتمع المثلان ولم يكن الادغام
يحذف احديهما لانه لو ادغمت التاء الاولى في الثانية فلابد من
اسكان الاولى والاتيان همزة الوصل وهي لا تدخل في المضارع لانه
مشابهة الاسم الفاعل ولا تدخل همزة الوصل على اسم الفاعل فلا تدخل
عليه كما لا تدخل على الاسم ثم المحذوف اختلاف وهو انه عند البعض
هو الثانية لا الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل وهو الاولى
عند البعض لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل والوجه هو الاولى
لان رعاية كونه مضارعا اولى لان الثقل انما يحصل عند الثانية
ولا يجوز ان يكون تلظى في قوله تعالى نارا تلظى ماضيا لانه اذا كان
ماضيا يجب تانيث الفعل عند اسقاط اى ضمير المؤنث وهي
التاء ويجب ان يقال تلظت وتصديت اما اذا كانت مجهولة

فلم يجز حذف احدهما لانه لو حذف الاول لالتبس بمعلوم وان حذفت
الثانية لالتبس بمجهول من مضارع فعل وفاعل وفعلل او لانه خلاف
الاصل كذا في بعض الشروح **قوله** واما الامر والنهي الى آخره المراد من
الامر الغايب والمتكلم والمتكلم المعروف والنهي الغايب والمخاطب
اما الامر والنهي يكونان على لفظ المضارع المعروف واما الامر الغايب
والمخاطب والمتكلم المجهول والنهي المجهول على لفظ المضارع المجهول
غير فوق الا ان الحركة الامر والنهي مجزومان وعلامة الجزم فيهما
سقوط نون التثنية نحو ليضربا ولا يضربا وسقوط نون جمع المذكر
نحو ليضربوا ولا يضربوا وسقوط نون واحدة المخاطبة نحو ليضربي
لانها علامة الرفع وعلامة الجزم في الباقي سكون لام الفعل الصحيحة
نحو لينصر ولا ينصر وليضرب ولا يضرب بسكون الباء فيهما وفي
الفعل المعتل علامة سقوط اللام نحو ادم لا يرم لعدم الحركة فيه
وهي بمنزلة الحركة اما نون جمع المؤنث فانها ثابتة في الجزم نحو
ليضربن ولا يضربن وغيره لانه ضمير فاعل وهو لا تحذف واعلم
ان لام الامر من الجوازم وهي تخصص المضارع الى الاستقبال
مع افادة الطلب والامر صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل
الغايب والمفعول الغايب والفاعل المتكلم او المفعول المتكلم

الغايب وغيرها نحو لينصر لينصرا لينصروا الخ سواء كان معلوما

او مجهولا وفي المتكلم لانصر لننصر سواء كان معلوما او مجهولا وانما

زيدت اللام فيه لانها من حروف الزوايد ولم تزد من حروف

العلة تحة لا يجتمع حرفا علة **فان قلت** لم كسرت اللام فيه و

الاصل في الحروف الواردة على حرف واحد الفتح كهمزة الاستفهام

قلت لما عملت عملا مختصا بالفعل مشابهة باللام الجارة التي

عملت عملا مختصا بالاسم وسكنت بالواو والفاء وثم وليضرب

فليضرب ولام الناهية من الجوازم وهي لام يطلب ترك الفعل

وهي تخصص المضارع لزمان الاستقبال وعملها كعمل لم في الجزم

لانها ضد الامر بخلاف النافية اذ لا طلب فيها واسناد النهي

والنفي اليهما مجازا لان الناهي والنافي هو المتكلم بواسطتها

وقيل الفرق بين الناهية ولام النافية هو من جهة اللفظ والمعنى

اما من جهة المعنى فلان لاء الناهية بفعل المضارع من الاخبار

الى الانشاء ولاء النافية ولا يفعل بل تنفي المضارع باقيا على حاله

وقيل يدخل على المضارع ما ولاء النافيتان الفعل فلا تعتبران

صيغته بعينه لا يعملان فيه لفظا وسمع من العرب الجزم بلاء النافية

اذ صلح قبلها كي نحو جئت لا يكون له علي حجة والنفي هو الاخبار

عن المعدوم

عن المعدوم بالحروف النفي كلا وما ولن لكن ما لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال

لا ينصر لا ينصر الخ ولن يخصص المضارع بالاستقبال

وفيه على سبيل التاكيد وبدل وسقط الحركة في اللفظ **قوله** وامر

الحاضر المعروف الخ هذا شروع الى اخذ الامر الخطاب من المضارع و

هو طلب الفعل من الفاعل المخاطب بصيغة معتبرة من صيغة المضارع

وهو يوخذ من الماضي لان الامر موضوع للطلب والطلب في الماضي

محال فلا يوخذ فيكون مشابهة بالمضارع اكثر من مشابهته به فا طريق

في اخذه منه وهو ان يحذف منه حرف المضارعة للفرق وعين الحذف

في الخطاب لكثرة استعماله ومن ثم لا تحذف اللام في مجهوله اعني يقال

ليضرب لقلة استعماله وجلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارع اذ

كان بعدها ساكنا للافتتاح نحو اضرب واعلم **قوله** واستخرج

وكسرة الهمزة لان الكسرة اصل همزات الوصل هذا اذا كان عين المضارع

مكسورا او مفتوحا نحو اضرب واعلم اما اذا كان عينه مضموما

يضم للاتباع لانه اذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل

وفتحت للبس بالمضارع اذا كان للمتكلم نحو انصر انصرا انصروا الخ

وانما خص بالهمزة لانها اقوى الحروف وان كان ما بعدها متحركا

فياتي بصورة الباقي بجزوما ثلاثيا او رباعيا فسكن آخره نحو عد

وقل ودحرج وفرّح وقاتل وتكسّر وتباعد وتدحرج لعدم الاحتياج الى
الهمزة فان قلت لم فتح الف ان عين مضارعه ليس بمضموم قلت
لانه ليس من الف الامر بل الف قطع محذوف من تاكرم حذفت لاجتماع
الهمزات في اءكرم للمتكلم فحذفت الجميع طرداً للباب فلما احتيج الى الهمزة
بعد حذف المضارعة اتى في اوله بالهمزة الاصلية وهي مفتوحة في الاصل
ان قلت هلا حركة ما بعد حرف المضارع فانه ايسر من اجتلاب همزة
الوصل فاجيب المخاطب على صيغة المضارع ولذا رد الهمزة في نحو اكرم
مع ان تعين الاول قليل قوله وهو مبني على الوقف اي الامر
الحاضر المعروف مبني على الوقف لان الاصل في الافعال البناء وانما اعرب
المضارع لمشابهة الاسم ولم يبق المشابهة بين الامر والاسم بسقوط
حرف المضارعة والمبني على الوقف كالمجزوم في سكون لام الصحيح و
سقوط النونات واللام المعتلة نحو افتح افتحا واغزوا وقيل عند
البصريين مبني على السكون لانتفاء المشابهة بينه وبين الاسم وانه
عند الكوفيين معرب لان حرف المضارعة مقدر وفيه لكونه بمعنى الحال
والحال احد مفهومي المضارع وجزم عند الكوفيين باللام المضمر اذ ا
صل افعل عندهم لتفعل باثبات لام الامر فيه ويدل عليه قراءة النبي
عم فبذلك فلتفرحوا الا ان لام حذفت لكثرة الاستعمال ومنهم لا تحذف

اللام

اللام في مجهوله نحو لينصر لقلة استعماله ولكل واحد من الفريقين
على ماذهبوا مرجحات ومناقضات وتوجيهات قد تركت ذكرها حذرا
عن الاطناب فان قلت لم لم يجئ المجهول من الامر الحاضر قلت
ان مجهوله يجيء من الامر الغائب لانه لو جيء من الامر الحاضر لزم
ان يكون الشخص الواحد امرا ومامورا معا فهذا لا يجوز غالبا
ان قلت اذا كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فاي
ما يقال لهما من الحاضر والغايب قلت القياس تغليب الحاضر نحو
افعلوا وافعلا وامر المتكلم بنفسه ونهيه وامر المخاطب باللام
نادر فان قلت لم انحصر الفعل في هذه الثلثة اعني الماضي والمضارع
والامر قلت لان الزمان ثلثة والفعل لازم الزمان لانها
لا يحدث الا بزمان وقيل ان الحركات اما ان يكون اخباره موافقا
للموجود وهو الحال او يتاخر عنه وهو الماضي او يتقدم عليه وهو
المستقبل والمبهم بين الحال والاستقبال الحال نهاية الماضي بداية
المستقبل وقيل الحكم في ان الحال هو الفرق والا فلا وجود لها
في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا مضى اخر جزء من
الماضي لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان تعقب بينهما شيء
سيسمى حالا قوله واما الفاعل فينظر في الفعل الماضي الى شروعه

اي اخذ اسم الفاعل من المضارع فهو مشتق من المضارع المعلوم
لمن قام به الفعل وانما بني لمناسبته كما مر وادخل الالف بين
الفاء والعين لخفته اذ زيادتها في الاول يصير مشابهة با
لمتكلم وفي الآخر يصير اعرابه تقديريا وكسر العين وان لم يكن مكسورة
في المضارع بعد حذف حرف المضارع لان في الفتحة التباس في الماضي
المفاعلة وفي الضم ثقلا وتقدير الكسرة ايضا يلزم الالتباس بامر المفاعلة
لكن اختير ذلك المناسبة بين الفاعل والامر لان الفاعل قد يفعل
ما يأمر وقيل الاختيار الالتباس بالامر اولى لان الامر من المستقبل
والفاعل مشابهة بالمستقبل فان قيل لو لم ينظر الى عين المضارع
في اخراج المصدر الميمي والزمان والمكان فاجيب عنه لمانع وهو انه
لو نظر الى عين المضارع لما اتحد صيغة اسم الفاعل في الاول والثاني
والثالث مع ان وزن اسم فاعل كل منها متحد فيما ضبط ولما اختلف
صيغة الرابع والثالث والخامس والثاني والسادس والاول مع انه
ليس كذلك قوله وان كان عينه اي ان كان عين الصحيح الماضي
مفتوحا نحو فعل بفتح العين سواء كان متعديا او لازما فوزنه
عما وزن فاعل نحو ناصر وذاهب غالبا وشذ حريصا واشيب
وملك وسكين وبيوت وشمل ولعنة وان كان عينه مضموما

نحو

نحو فعل بالضم فيجيء وزنه عظيم وضخم ونذر وسهل وجبا
وشجاع وحسن وقارة واحمق وان كان عينه مكسورا من
المتعدي عالم ومن اللازم يأتي اربعة اوزان احدها مريضا وثانيها
زمن بفتح وكسرهم وثالثها احمر من بفتح الهمزة والعين للمذكر المفرد
وحمراء بالمد للمؤنث المفردة قيل القياس ان يقال حمرة بلا مد او حمرى
كسكرى لكن زيد الالف قبل الالف التأنيث ليكون البناء قبل فرقا بين
مؤنثا فعلان وبين مؤنث افعل فقلبت الف التأنيث لئلا يحصل الحذف
بحذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين ثم قلبت الهمزة لالتقاء الساكنين
وجمعهما حمر بضم الحاء وسكون الميم وتثنية احمر احمران وتثنية
حمراء حمراوان وقيل لم تحذف صيغة جمعهما دون تثنيتهما مع ان الظاهر تقتضي
اتحاد صيغة التثنية لقلة استعمالها كما في الضماير فالجواب عنه لما لم يفرق له
بين المذكر والمؤنث بالحاق علامة بل بوضع صيغة مستقلة لها اقتضى ان
يفرق بين تثنيتهما يقتضي ان لا يكون صيغة جمعهما مختلفا تفاديا عن الاختلاف
في جميع الاحوال تامل ورابعها فعلان بالفتح والسكون فهو عطشان للمذكر المفرد
وعطشانان وعطشى بالفتح وسكون الطاء وبالقصر للمؤنث المفرد وجمعها
عطاش بكسر العين وتثنية عطشى عطشيان قلبت الالف ياء فيها لئلا
يلتبس حالة الرفع بالمفرد المذكر بحذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين او لاعتبار

بحركة نون الظرفية مع انها قد يحذف بالاضافة من التثنية فلا
فيلتبس بفقدها في التلفظ والكتابة ولئلا يخل بالمعنى لان كل
واحد منهما بمعنى فان قلت لم قلبت الف عطشى ياء ولم يقلب
حمراء ومع ان اجتماع اليائين في حالة النصب والجر مع الكسرة
المنونة موجود فيهما على تقدير قلبت الالف ياء قلت ان عطشى
ليس كحمراء لان الف عطشى للتانيث قلبت ياء وهو قد يكون
علامة التانيث كما في هذا فكان الف ثانية فيهما فلم يلزم اجتماع
اليائين بخلاف حمراء فان قلت لم يتحد صيغة جمعها وصيغة تثنيتهما
في عطشان عطشان عطاش ولم يكن كذلك في حمراء لاتحاد
فيه في الجمع دون التثنية وايضا كيف يتحد صيغة المذكر والمؤنث
في الجمع فيهما اعني وزن افعل وفعلان ومع ان صيغتهما ليست
بمتحدة في ساير الاوزان قلت جوابه ظا على التامل واعلم ان
اوزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد كثير سماعي كاوزان
الا انه لما كان بعضها مضبوط وبعضها غير مضبوط قال
المصنف رحمه الله عليه واختصرت بذكر ما يمكن ضبط من اوزان
اسم الفاعل المذكورة وتركت ما عداه وهو ما لا يمكن ضبط
من الاوزان الغير المذكورة في هذا المختصر وان ذكر بعضه

في غير

في غير نحو خد واسم وضراب وعرهان وضحكة وغبي فان قلت
لم عد المص نحو احمر وعطشان من اوزان اسم الفاعل لان النحويين
عد الصفة المشبهة قسيما لاسم الفاعل والمفعول فان قلت انه
عدهما من اوزان اسم الفاعل لان الصفة المشبهة عند اهل هذه
الصناعة اسم الفاعل وتطابق الاصطلاحين غير لازم وقيل ويجيء
صفة المشبهة على هذه الابنية نحو فرق وشكس وصلب وملح
وجنب وحسن وخشن وجبان وشجاع واحول وهو مختص بباب
فعل الاسنة يجيء من باب فعل بضم العين على وزن افعل نحو
احمق واخرق وادم وادعج واعجف واسم فان قلت اسم التفضيل
مما يجب ان يعلم فلم لم يذكره المص رحمه الله عليه مع انه مذكور في
غير هذا المختصر قلت الجواب عنه ظاهر على المتامل وقيل يجيء افعل
التفضيل الفاعل من الثلاثي غير المزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب
ولا يجيء من المزيد فيه لعدم امكان محافظة حروفها في افعل ولا من
لون وعيب لان فيهما يجيء افعل للصفة فيلزم الالتباس ولا يجيء
للتفضيل المفعول حتى لا يلتبس بتفضيل الفاعل وانما لم يجعل عكسا
لان الفاعل مقصود والمفعول فضلة في الكلام قوله واما المفعول
من جميع الثلاثي واعلم انه اسم المفعول مشتق من المضارع المجهول

لمن وقع عليه الفعل وصيغته من جميع الثلاثي المجرد على وزن مفعول
نحو منصور وهو مشتق من ينصر لمناسبة بينهما فابدلت حرف المضارعة
بالميم لتعذر حروف العلة فصار منصر ثم فتح الميم لئلا يلتبس بمفعول
الافعال ثم ضمة العين للفرق بينه وبين الموضع والمصدر الميمي
ثم اشبع الضمة لانعدام هذا البناء في كلامهم بغير التاء فاد زيدت الواو
عوضا عن التغير فصار منصور وانما عين مفعول الثلاثي دون مفعول
المزيدات والموضع ليكون متشابها في التغير بالاسم الفاعل اعنى غير الفاعل
من يفعل بضم العين ويفعل بكسرها الى فاعل والقياس فاعل بضم العين
وفاعل بفتح العين فغير المفعول ايضا للموافقات وقد جاء مضروب
وكثر وشذ نقص وذبح وبراة بالتسكين ثم فعيل يكون بمعنى المفعول
وعلى الفاعل اما اذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث عند
ذكر موصوفه فرق بينه وبين ما هو بمعنى الفاعل والتميز بالكثرة استعماله
اولى نحو اشجع هذا انه كثير وهذا انه شجاع كثير وان لم يذكر موصوفه
لاستتار بان نحو هذا كريم وهذا الكريم وهذه الكريمة وهذان كريمان اما اذا
جعل الفعيل الذي بمعنى للمفعول من عداد الاسماء فانه لا يستوي فيه
في لغة الاستعمال نحو نقير وذبيح وناقة ذبيحة ورجل لقيط وامراة
لقيطة وقد ذكر الفاعل المفعول من الزايد في المصدر الميمي ما اي فاعل

الرباعي المجرد ومفعول والمزيد فيه ومفعول وفاعل الثلاثي المجرد
ومفعول وقد ذكر في المصدر الميمي بقوله فان الفعل ان كان زائدا على
الثلاثية فالمصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول من كل باب يكون و
زن مضارع مجهول ذلك الباب الا انك تبدل حرف المضارعة بالميم و
الفاعل منه بكسر العين وههنا كلام منه ان المص ذكر الفاعل الثلاثي
المجرد ومفعوله ههنا ولم يذكر الفاعل والمفعول من الزايد على الثلاثية
ههنا بل ذكرهما في المصدر الميمي الوجه لجوابه ظاهر على المتامل ٥
قوله واوزان المبالغة مجهول الحد واوزان المبالغة لفاعل الثلاثي
مشهورة ومتداولة مذكورة ههنا ثمانية واحتراز انها في
اسم الفاعل اذ المبالغة لم يوجد في اسم الفاعل المفعول استقراء احدها
فعول بالفتح والتخفيف نحو جهول مبالغة جاهل وثانيها فعيل
بالكسر والتشديد نحو صديق وثالثها فعال بالفتح والتشديد نحو
كذاب مبالغة كاذب ومن قال بكسر الفاء ايضا مبالغة فعل اخطاء
بل مصدر فعل كما قال الله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا بكسر الفاء
ورابعها فعل بضمتين والتخفيف نحو فعل بضم العين المعجمة
والفاء لكثير الفعل وخامسها فعل بالفتح والتخفيف نقط و
سادسها مفعال بكسر الميم نحو مدرار لكثير الدور وسابعها

مفعيل بالكسر والسكون نحو مكثير لكثير الكلام وثامنها فعلة بالضم والفتح والتخفيف نحو لعنة بضم اللام وفتح العين المهملة فان اسكنت عين لعنة يصير للمفعول وقيل يجئ للمبالغة نحو نصار ونصر ونصراء وفسيق وكبار ونحو آو وعلامة ونصارة وبصرة ونصورة ونا صور وفروقة وضحكة وغدانة ومغام ومعطير ورشاد والهم وسميع وبصير واعلم ان الفعول للمبالغة يكون بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ويستوى فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فاعل نحو امرأة صبور ولا يستوى هما فيه اذا كان بمعنى مفعول نحو ناقة حلوبة وانما اعطى الاستواء في فعيل بمعنى المفعول وفعول بمعنى الفاعل طلبا للعدل قوله فصل في تصريف الافعال الصحيح الخ قيل فصل منون منا ستعماله يحتمل مرفوعه اما لانه مبتداء موصوف بقى تصريف الافعال خبره محذوف وهو منها اى فصل كاين فيه من الفصول المقصوده واما لانه خبر مبتداء محذوف اى الاول من الفصول المقصوده وانما قدم تصريف الافعال الصحيحة على سايرها لكونها مرتبة لتصريفات الافعال الغير الصحيحة ثم بين ان كل وجه من الوجوه المذكورة من كل فعل اعلى اى عدد من الاعداد فان قلت لم قال المص فصل في التصريف الافعال الصحيح لان اسم الفاعل والمفعول والمجهول

يتصرف

يتصرف فيه وهو ليس بفعل وايضا لم قال يتصرف الماضى و المستقبل والامر والنهى من المعروف والمجهول على اربعة عشر وجها فان الامر لا يتصرف كذا بل يتصرف على ستة اوجه فالجواب عنها ظاهر على التامل واعلم ان تصريفها يحتمل ثمانية عشر نوعا في الفعل ستا في الغيبة وفي المخاطب وستا في الحكاية بلفظين لتمام المقصود بها اذ المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث فبقى اربعة عشر وجها ثلثة للغايب اى المفرد المذكر وتثنية وجمع وثلثة للغايبة اى المفرد المؤنث المخاطب وتثنية وجمع وثلثة للمخاطب اى المفرد المذكر المخاطب وتثنية وجمع وثلثة للمخاطبة اى المفرد المؤنث المخاطبة وتثنية وجمع ووجهان للمتكلم رجلا كان او امرأة غير انه يأتى اى اء ولا يستعمل والى الذى هو المتكلم في المعروف حال كونهما من الامر والنهى اذ اتحادى والامور والناهى والمنهى غير المعقول وبعضهم يستعملها اعتبار بالمتابعة التقديرية ولم يلزم الاتحاد المذكور في المجهول منها ولذا قيل بقوله في المعروف واعلم ان المذكر قدم على المؤنث لكون المذكر اولا والمؤنث ثانيا في التخليق والغايب قدم على المخاطب والمتكلم يعبره لفظ ظاهر عن ضمير والمخاطب على المتكلم لمشاكلة بالغايب

في عدد وصيغة فان قلت ان صيغة المتكلم قدم على الغائب
في النحو حيث قيل نحو ضربت ضربنا ضربت ضربتما الى آخره
فلم لم يقدم على الغائب في علم الصرف مع ان الأنسب تقديمه على
الغائب قلت ان اتحاد اصطلاحين غير لازم قوله والفاعل يتصرف
على عشرة اوجه الى اربعة بها للجمع المذكر احدها جمع مصحح و
التشديد ونصّر كذلك ونصرة بالفتحات واثنان بها للجمع
المؤنث احدها مفتوح وهو ناصرات وثانيها مكسر وهو
نواصر واربعة الفاظ المفرداتها ومثناتها ناصر ناصران
ناصرة ناصرتان قوله والمفعول يتصرف الى آخره اى المفعول
يكون على سبعة اوجه اثنانها جمع المذكر احدها مصحح وهو
منصورات واربعة منها للمفردين والمثنين وهو منصور
منصوران ومنصورة منصورتان قوله ونون التاكيد
المشددة تدخل على جميع الامر الى آخره اى النونات تلحق الفعل سواء
كان معروفا او مجهولا غير الماضي والحال التاكيد ثقيلة
مفتوحة وخفيفة ساكنة ولذا قال المص يدخل على جميع
الامر والنهي ولم يقل يدخل على الافعال وانما خصت بالفعل
المضارع لان الماضي فائت وتاكيد الغائب ولم يخص ضمنا

ولم يخص بحال لان الحال مشتق عن التاكيد لوضوع امره بخلاف
الغائب وانما زيدت في آخره لئلا يجتمع في اول الزايد فان قلت
كيف يقال انها يدخل على المستقبل على الماضي لان هذا لا يفهم من
قول المصنف تدخل على جميع الامر والنهي بل يفهم منه ان تدخل على
الامر والنهي فقط مخصوصا قلت الجواب ظاهر على ذي مسكة
وقيل انها تدخل على المستقبل اذا كان فيه معنى الطلب بسبب من
الأسباب واما اذا لم يكن معنى الطلب فلا تدخل لاستدعاء
نون التاكيد الطلب ولذا لا تدخل على الماضي والحال فان قلت
قد يوجد دخول نون التاكيد في المستقبل الذي ليس فيه معنى
الطلب في قوله ربما اوفيت في علم يرفعن ثوبي شمالات فان نون يرفعن
نون مخففة وليس فيه معنى الطلب فاجيب لما شابه يرفعن
النفي بدخول رب للقلة والقلة والنفي من واد واحد والنفي
مشابهة النهي صورة فكانه شابه النهي وهو مما فيه معنى الطلب
واعلم ان النون يحذف مع نون الثقيلة والخفيفة في الامثلة الخمسة
يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين كما يحذف
لانها في هذه الامثلة علامة الاعراب والفعل مع نون التاكيد
لانه اتى به لمعنى ويخل الكلام بحذفه فان قلت نون [illegible]تان

مثلا اتى به ايضا لمعنى وهو الاعراب فالجواب عنه مسلم لكن لو حذف
بدل نون التاكيد ولو حذف نون التاكيد لم يدل على نون الاعراب
فان قلت كيف قيل ان النون يحذف في امثلة الجمع بنون الثقيلة
والخفيفة لان نون الخفيفة لا تدخل في المثنى مذكرا كان او مؤنثا
وجمع المؤنث فيكون حذف نون هذه الامثلة واجبا بالخفيفة
مع ان الحاق الكلام فالجواب عنه ان الحاق الكلام ههنا اشارة
الى مذهب يونس وهو يجوز ان يدخل نون الخفيفة عليها ويجيز
التقاء الساكنين على غير حده والبعض يجيز دخولها عليها
بالكسر قوله والمخففة كذلك يعني انها الخ وهنا كلام من ان الكناية
اذا تعذر بحمل الاعلى لفظ غير الصفة وهنا ليس بمتعذر فكيف
قال غيره ولم يقل لانها فجواب ظاهر التقدير فيه والمخففة كذلك
لان المخففة لا تدخل على فعل الاثنين وجماعة النساء لئلا يلزم
اجتماع الساكنين على غير حده الا عند يونس فانه يجوز قيل انه
في المثنى مسلم اما في الجمع المؤنث فلا يلزم من قال ان فيه اجتماع
الساكنين اخطاء ومشا خطابه من اجل الالف معه ولم يعلم ان
الالف انما جئ بها نفرق لجمع المؤنث اذا دخلت الثقيلة
ليفصل بين النونات واما اذا لم تدخل الثقيلة فلا يكون

اجتماع

اجتماع النونات الالف فلا يلزم التقاء الساكنين فاجيب بانهم التزموا
الالف مع الثقيلة بعد نون جمع المؤنث ليفصل بينهما وهذه العلة موجودة
مع الخفيفة بعد نون جمع المؤنث في بعض الصور بخصوصه فانه لو دخلها
الخفيفة بلا الف يلزم الجمع بين النونات بلا فاصل وهذه منكرة
ولو دخلها مع الالف يلزم التقاء الساكنين على غير حده فحذفت
النون منها وحملت البواقي عليها طرد للباب واعلم انه قيل ان
التقاء الساكنين يجوز في الوقف مطلقا اي كل كلمة جعل آخرها ساكنا
كزيد وبكر وعمرو اما جوازه في حالة الوقف فظاهر لان الوقف
محل تخفيف وقطع واما جوازه في حالة الوصل فللفرق بين ما بني لوجود
المانع من الاعراب كاين وكيف وفي غيرها انما يجوز اذا كان الاول
حرف مد والثاني مدغما فيه نحو دابة اصلها دابية ونحو ولا الضالين
فان قلت لم يجوز التقاء الساكنين نحو دابة فالجواب لان المد الذي
في حرف المد يقوم مقام الحركة والساكن اذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك
اذ اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة فان قلت لم يجز في الدار وقالوا
ادرنا وقالوا ادرانا مع ان الاول فيهما حرف مد وهو الياء في الاول
والواو في الثاني والالف في الثالث والثاني مدغم فيه وهو الدال
في الكل فالجواب عنه ان يقول جواز مشروط بذلك ولا يلزم منه وجود

الشرط وجود المشروط فان قلت بان العبارة المذكورة في كثير المواضع
هي التقاء الساكنين على غير حده فالمرجع للحتم في حده لانه ان كان
راجعا الى المضاف اعني التقاء فهو لا يجوز لانه امر معنوي وان كان
الى المضاف اليه اعني الساكنين فلا بد من ان يقال على غير حدهما
لانه تثنية قلت فجوابه ظاهر عند من له ممارسة في العلم فان قلت
لم حذفوا الساكن الاول في اضربن مع ان الاول حرف مد والثاني
مدغم فيه فاجيب بكونهما في كلمتين لان نون التاكيد بمنزلة كلمة
منفصلة فان قلت فلم لم يحذف في اضربان واضربنان مع انهما
كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان يفرق بين الواو والياء والالف
في الحذف لكن حذف الاول تعارض وهو المثنى لو حذفت من المثنى التبس
بالمفرد وعند الوقف ولو حذفت من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما
فر منه وهو اجتماع النونات في الالف واستقبالها قوله والمخففة
ساكنة والمشددة مفتوحة الخ فالجواب انها تجيء على الاصل لكونها
مبنية وتجيء الثقيلة متحركة لالتقاء الساكنين اي هما ابلغ في
التاكيد قلت الثقيلة ابلغ في التاكيد منها لان زيادة الحرف
زيادة المعنى وفيه نظر لانهما موضوعان لمعنى واحد وهو التاكيد
ونون الثقيلة مفتوحة في الكل الا في التثنية نحو اضربان وجمع

المؤنث

المؤنث نحو اضربنان يا نسوة بكسر النون فيهما فيكون مكسورا فيهما تشبيها
بها بنون التثنية في وقوعها بعد الالف في الجمع للفصل بين النونات
للخفة وما قبلها مكسورة في الواحدة المخاطبة فيحذف الياء اكتفاء
بالكسر نحو اضربن اضربن بكسر الراء فيهما وما قبلها مضموم في الجمع
المذكر فيحذف الواو اكتفاء بالضمة اضربن اضربن بضم الراء
فيهما وما قبلها مفتوح في البواقي ولم يحذف الالف في التثنية
اكتفاء بالفتحة لخفتها قوله مثال الماضي نحو نصر نصرا نصروا الخ
اي مثال الفاعل الماضي من المعروف نصر نصرا نصروا الخ النون فاء
فعله والصاد عينه والراء لامه وانما فتحت اوله للخفة وانما
زيدت الالف والنون والواو في آخره لتدل على هما وهم او
هن قيل لتدل على الفاعل والجمع فالالف نحو نصرا ضمير بارز
ساكن تثنية المذكر الغايب والواو في نحو نصروا ضمير بارز
لجمع المذكر الغايب وضم لام الفعل في الجمع لاجل الواو وكتبت
الالف بعد الواو للفرق بين واو العطف وواو الجمع في الكتابة في مثل
حضر وتكلم زيد فان قلت انه منقوض بقولك حضروا
واجلس لانه لا يصلح هذا هذا هو حضروا اجلس ام حضروا
جلس قلت يعلم هذا القرينة اخرى وهو الاسم الذي يجيء بعدنا

فانه ان كان مضمونها يعلم انه جلس زيد وان كان مرفوعا يعلم انه جزء
جلس زيد فيظهر الفرق والتاء في نصرت علامة للتانيث واسكنت للفرق
بينه وبين الاسم ولم يعكس لثقل الفعل وانما جعلت علامة المونث
لانها في المخرج الثاني والمونث ايضا ثاني في التخليق وهذه التاء
ليست بضمير وانما حركة التاء في نحو نصرتا لعدم جواز حذف احد
الساكنين هنا لمجيء كل المعنى والالف فيه ضمير بارز ساكن لتثنية
المونث الغائبة في نصرن ضمير بارز متحرك بالفتح لخفة لجمع
المونث الغائبة واسكنت الراء في نصرن ونصرت حتى لا يجتمع
اربع حركات فيما هو كالواحد قوله والتاء فيه ضمير بارز
متحرك بالفتح لانه مخاطب والمخاطب اسم المفعول وعلامة المفعول
النصب والتاء مع الالف في نصرتما ضمير بارز جزؤه الاول متحرك
بالضمة لكونه جزء فاعل وقيل انها ضمير بارز متحرك لكونه فاعل
والالف للفرق بينها وبين المتكلم وحده وقيل الالف ضمير بارز
ساكن والتاء للفرق بينهما وبين تثنية المذكر الغائب وزيدت
الميم فيه حتى لا يلتبس بالالف الاشباع في مثل قول الشاعر اخوك
اخوك مكاشرة وضحك وحياك الاله فكيف انتا وزيدت الميم
في ضربتم بطرد تثنية وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو ولان

اصل

اصله نصرتموا فحذفت الواو لان الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد
في اخر الاسم واو ما قبله مضموم الا هو وقيل التاء مع الواو ضمير
بارز جزؤه الاول متحرك بجمع المذكر المخاطب وقيل التاء ضمير
بارز متحرك والواو للفرق بينه وبين غيره وقيل الواو ضمير
بارز ساكن والتاء فارقة والميم المشاكلة التثنية والالف
بالجمع فحذفت الواو ولكن الميم بمنزلة الاسم مع انه لم يوجد اسم
ممكن آخره واو ولذا لم يكتب الف الجمع والتاء في نصرت ضمير بارز
متحرك بالكسرة للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان الاخف بالمذكر
السابق اولى وقيل اصل نصرتن نصرتمن فقلبت الميم نونا فادغمت
النون في النون وقيل اصله نصرتن بالتخفيف وزيدت النون
حتى يطرد سكون ما قبل نون جمع المونث المخاطبة وقيل التاء
ضمير الفاعل والنون للفرق بينه وبين الغائبة فان قلت لم خففت
النون في نصرن وشددت في نصرتن فاجيب بان حق هذه النون
ان يقع بعد ساكن كنصرن وينصرن وانصرن وتاء المخاطب ان يقع
متحركة فارادوا ان يحفظوا هذا الحكم ومع انه لا يجوز اسكان
التاء فدخلت النون بعد التاء وادغمت احديهما في الاخرى
وحذفت التاء في نصرتن حتى لا يجتمع علامة التانيث في نصرت

لان الضم اقوى الحركات والمتكلم مقدم فاخذه والنون مع الالف
في نصرنا ضمير بارز متحرك بالفتح للخفة والالف لسعن مع عينه وقيل
النون ضمير بارز متحرك والالف للفرق بينه وبين جمع المؤنث الغائبة
وقيل زادوا تاء للمخاطب والمخاطبة والمتكلم وحركوها في الجمع خوفا
من اللبس بتاء التانيث وفرقوا بين الجمع المذكر الغايب الغايبة
باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لان الواو
هنها اقوى من النون لانها من حروف المد واللين والمذكر كذلك
وكذا افرقوا بين جمع المخاطب والمخاطبة باختصاص المذكر بالميم
لمناسبتها الواو التي علاقة له في الغيبة واختصاص المؤنث بالنون
كما في جمع الغايبة وهذه المناسبات ذكروها والا فالحاكم بذلك الوضع
الاغير **قوله** ومن المجهول نصر الخ اى يتصرف مجهول الماضي
بعلومه على اربعة عشر وجها نحو نصر الخ نصرنا بضم النون وكسر ما قبل
اخره فما هو ضمير في المعروف وضمير في المجهول الا انه هناك
فاعل حقيقة وهنا قايم مقام الفاعل نعم كما هو حقيقة لمعنى مقابل
المجاز **قوله** ومثال المستقبل ينصر ينصران الخ هو يجيء على اربعة عشر
وجها نحو يضرب الخ واسكنت النون فيه حتى لا يلزم اربع
حركات المتواليات وعينت الفاء لان توالي الحركات لزم في

الياء

الياء فاسكان الحرف الذي قرينة منه اولى وسوى بين المخاطب والغائبة
في مثل تنصر تنصر لاستوائهما في الماضي نحو نصرت ونصرت ولكن
لا يسكن في بنية المستقبل لضرورة الابتداء بالساكن وقيل الالف
في ينصران ضمير بارز ساكن لتثنية المذكر الغايب والنون علامة
الرفع وهي مكسورة للفرق بينها وبين الجمع والفتح اولى بالجمع الثقيل
والواو في ينصرون ضمير بارز ساكن لجمع المذكر الغايب ونون يضربن
علامة التانيث كما في فعلن والياء في تنصرين ضمير بارز للفاعل
كواو يضربون وفاعله مستتر عند الاخفش **فان قلت** الياء
فيه اذا كان علامة المخاطب والتاء ايضا علامة الخطاب فيكون فيه
اجتماع العلامتين فالجواب عنه التاء علامة الخطاب مع كونها لشيء
اخر وهو علامة التانيث والياء علامة الخطاب مع كونها بشيء اخر
وعلامة التانيث والياء علامة للخطاب نحب يتصرف ايضا على
اربعة عشر وجها نحو ينصر ينصران ينصرون الخ بضم وفتح ما قبل
اخره **قوله** مثال الامر الغايب لينصر الخ اللام فيه لام الامر تطلب
بها الفعل عن الفاعل وانما كسرت لانها شبيهة بلام الجارة كما مر
والياء فيه حرف المضارعة والنون فاء الفعل والصاد عينه والراء
لامه وانما يتصرف الماضي والمضارع على اربعة عشر وجها ولام

على اثنى عشر وجها ستة للغايب وستة للحاضر لان صيغ المتكلم وحده وغيره لا يمكن منه كما مرّ علة والتفاوت بين المعلوم امر الغايب و مجهوله لانه من الامر الحاضر في وجه عدم بل يكون مجهوله على وزن الامر الغايب نحو لتنصر بضم التاء وكذلك الامر والنهي غايبا كان او مخاطبا او متكلما من المعروف والمجهول الا انه زيد في اوله لا نحو لا ينصر الخ والتفاوت بين معلومه ومجهوله في الحركة مع زيادة المتكلم ها هنا وهو لا انصر لا ننصر وامثلته مذكورة في المتن ولم يذكرها ها هنا لظهور

قوله ويقول في التاكيد المشددة لينصرن الخ اى يقول في النون التاكيد المشددة في الامر من المعروف والمجهول لينصرنّ بفتح الراء والنون ولينصرانّ بكسر النون ولينصرنّ بضم الراء وفتح النون وحذف الواو لتنصرنّ بفتح الراء والنون وفي الامر الحاضر انصرنّ بفتح الراء والنون وانصرانّ بكسر النون وانصرنّ في الجمع المذكر بالضم والفتح والحذف وانصرنّ في المفرد المؤنث بكسر الراء وفتح النون وحذف الياء وفي الخفيفة في الامر الغايب لينصرن بضم الراء وحذف الواو في الجمع المذكر ولتنصرن بفتح الراء في الواحدة الغائبة وفي الامر الحاضر انصرن بفتح الراء وانصرن والحذف في الجمع المذكر وانصرن والحذف في المفرد المؤنث المخاطبة وكذلك الامر والنهي في نون التاكيد من المعروف والمجهول

فان قلت النون الخفيفة

فان قلت ان النون الثقيلة والخفيفة يدخلان في سبع مواضع لوجود معنى الطلب فيها ازيد الامر والنهي كما مر والاستفهام نحو هل تنصرنّ والتمني ليتك تضربن والعرض الا تضربن والقسم والله لاضربن والنفي قليلا مشابهة بالنهي في الصورة نحو لا يضربن فالوجه لذكر المصنف الامر والنهي دون دون غيرهما الامثلة نون التاكيد قلت وجهه ظاهر على التامل **فان قلت** الله في انه يقال نصر نصر انصروا الخ بدون حرف العاطف اى لم يقل نصر نصروا بالعطف قلت وجهه ظاهر لا احتياج بعرفه

قوله مثال الفاعل ناصر الخ اى صيغة اسم الفاعل ناصر ناصران الالف الثاني حرف الاعراب لان اعراب التثنية يكون بالالف في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب والجر والنون بمنزلة حركة ذلك الحرف وبمنزلة التنوين فسقط في حالة الاضافة لا في دخول اللام اعتبارا بالمنزلتين والواو في ناصرون واعراب الجمع كان في حالة الرفع بالواو والنون في حالة النصب والجر بالياء ونصار بالتشديد جمع التكسير للالف والتشديد للتكسير ونصر بضم النون وفتح الصاد والتشديد ونصرة بفتح النون والصاد مع الخفيفة والتاء فيه للتانيث والتكثير وناصرة مفرد المؤنث وناصرات

جمع المؤنث المصحح والتاء فيه للجمع المصحح والتأنيث اصله ناصرتاتٍ
حذفت الياء لئلا يجتمع علامتا التأنيث في كلمة واحدة بقين
لقلة فايدة ونواصر جمع التكسير وواو منقلبة عن الف اسم الفاعل
لاجتماع الساكنين بالف التكسير ولم تنقلب الياء منه حتى لا
يلزم الانقلاب من السفلى الى العلوي فلان السفلي وهو ثقيل
بخلاف الواو ومثال المفعول منصور منصوران الخ وهو
ظاهر فيعلم حال حروفه مما ذكر في اسم الفاعل قوله ومثال الرباعي
دحرج الخ اي مثال الرباعي المجرد دحرج بسكون الحاء وفتح غيره
الدال فاء الفعل والحاء عينه والراء لامه الاولى والجيم لامه الثانية
ويدحرج بضم الياء وفتح الدال وسكون الحاء وكسر الراء ورفع الجيم
ودحراجا بكسر الدال وسكون الحاء ودحرجة مصدر ثانية بفتح
الكل وسكون الحاء فهو مدحرج بضم الميم وفتح الدال وسكون
الحاء وكسر الراء وذاك مدحرج بفتح الراء ودحرج بفتح الدال وكسر
الراء وسكون الحاء ولا تدحرج نهي حاضر بضم التاء وكسر الراء واعلم
انه هنا كلام من وجهين الاول ان المصنف رحمه الله عليه
ذكر في الثاني امثلة مطردة ومجتمعة وذكر في الرباعي والمزيد فيه
امثلة مختلفة حيث قال مثال الرباعي دحرج يدحرج دحراجا

ودحرجة

ودحرجة لهذا الثاني انهم ذكروا اسم الفاعل حيث قيل فهو مدحرج
وذاك مدحرج واسم المفعول بذلك مع ان احدهما بالفاء والاخر
بالواو فما الوجه له قوله وكذلك تصريف الملحق به الى تصريف الملحق
بالرباعي المجرد نحو جهور يجهور بكسر الراء وجهورة بفتح غير الهاء
الساكن وجهوارا بكسر الجيم فهو مجهور بكسر الواو والامر جهور
بفتح الجيم وكسر الواو والنهي لا تجهور بضم التاء وكسر الواو وقس
على هذا غيره من الملحقات قوله مثال الرباعي المزيد فيه الخ وفيه كلام
من انه كيف ترك حرف العاطف حيث قال مثال الرباعي ولم
يقل ومثال الرباعي بالواو فوجهه ظاهر لما فرغ المص من ذكر امثلة
الرباعي على التفصيل شرع الى ذلك المزيد الثلاثي هو على ثلثة انواع
كما مر تفصيله وبدا من مثال النوع الذي هو المسمى بالرباعي المزيد
فيه وهو على ثلثة ابواب بقوله مثال الرباعي المزيد فيه من باب
الافعال اخرنجم بسكون الخاء وفتح غيره يخرنجم بضم الياء وسكون
الخاء ورفع الجيم فامثلة هذا ظاهر فلا حاجة الى التطويل ومثال
باب التفعيل خرنج بالفتح في الكل وتشديد الراء يخرنج بكسر الراء
تخريجا وتخرجة بكسر الراء وفتح التاء فيها التاء الثانية عوضا
عن الياء المحذوفة وهي المنقلبة من تضعيف العين لانكسار

ماقبلها والباقي امثلة ظاهرة ومثال باب المفاعلة خاصم
يخاصم بتفصيل الصاد مخاصمة الخ قوله مثال الخماسي هذا
نوع ثان من انواع ثلثة وهو ثمانية ابواب كما مر تفصيله
فمثال باب الانفعال انكسر ينكسر انكسارا الخ اما الامثلة المجموعة
انكسر انكسرا انكسروا انكسرت انكسرتا انكسرن انكسرت انكسرتما انكسرتم
انكسرت انكسرتما انكسرتن انكسرت انكسرنا ومثال باب الافتعال اكتسب
يكتسب بكسر السين اكتسابا الخ ومثال باب الافعلال اصفرّ
يصفرّ بفتح الفاء فيهما اصفرارا الخ ومثال باب التفعّل
تكسّر يتكسّر بفتح السين فيهما تكسّرا بضم السين فهو متكسّر
بكسر السين ولم يذكر اسم المفعول من هذه الباب لكونه لازما والامر
تكسّر والنهي لا تتكسّر ومثال التفاعل تصالح يتصالح تصالحا
بضم اللام قوله واما اذّثر واثّاقل الخ وفيه نظر لان اما اذا كان
الاخر بالواو وهنا لم يكن فلم قال واما بالواو بل نحو ابه ظاهرها كان في
ان يكون اذّثر من باب تفعّل خفاء وفي ان يكون اثّاقل من باب التفاعل
خفاء اراد ان بينه فقال واما اذّثر واثّاقل فاصل الاول تدثّر
كتكسّر واصل الثاني تثاقل كتصالح وادغمت التاء فيهما بعد هما
ثم ادخلت الف الوصل لعدم امكان الابتداء بهما لان الساكن لا يبتدأ به

لقائل ان يقول ما الوجه للادغام فيهما وللتبديل في نحو ابه ظاهر
ونصيرهما اذّثر يذّثّر بفتح الثاء في الماضي وكسرها في الغابر اذّثارا
بضم الثاء الخ واثّاقل يثّاقل بفتح القاف فيهما اثّاقلا بضم القاف
الخ قوله مثال السداسي الخ وفيه نظر لانه لا بد من عطف هذا
على الخماسي مع انه ترك حرف العطف ووجه ظاهر ومثال النوع
الثالث لما اذن هو المسمى بالسداسي وهو عشرة ابواب ومثال
باب الاستفعال استغفر يستغفر بكسر الفاء استغفارا الخ ومثال
باب افعيعال اشهاب يشهاب اشهيبابا والامر اشهاب والنهي
لا تشهاب بتشديد الباء في الجميع الا في المصدر ومثال باب
افعوعل اعدودن يعدودن بكسر الدال اعديدانا الخ ومثال
باب الافعوّال اجلوّذ يجلوّذ بكسر الواو اجلوّاذا بكسر اللام الخ ومثال
باب الافعنلال اسحنكك يسحنكك بكسر الكاف الاولى اسحنكاكا الخ
ومثال باب الافعنلى اسلنقى يسلنقى اسلنقاء الخ وفرع عن هذا الثلاثي
المجرد الامثلة المختلفة والجمعة من كل الرباعي والخماسي والسداسي
من كل باب من المزيد فيه كما مثل الطريق الواحد كاف في ان يفهم
الذكي والالف التشبيه لا يكفي في ادراك المبتدأ قوله وفصل
في الفوايد اللازم الخ لما فرغ من بيان تصريف الافعال الذي هو بحث

من جهة اللفظ في بيان معاني الافعال الذي هو البحث من
جهة المعنى ولهذا قال فصل بالتنوين اي هذا فصل في الفوائد
اي المعنى فائدة قوله ليصير متعديا اي الفعل اللازم يصير متعديا
باحد ثلثة اسباب احدها بزيادة الهمزة في اوله نحو اخرجته من
الدار وثانيها بزيادة الحرف الجر في اخره نحو خرجت به من الدار
وثالثها بزيادة التشديد في عينه نحو خرجته من الدار وانما
انحصر انما انحصرت في هذه الثلثة لان افعل وفعّل في الغالب
موضوعان للتعدية وحروف الجر انما جيء بها للتعدية معاني
الافعال سيما الاثم الغير والتضعيف لا يكونان الا في الثلاثي
المجرد نحو اجلست زيدا وخرجت زيدا اصله خرج زيد لازم فصار
متعديا بهما وانما يكونان في الثلاثي اذ فيما عداه تثقل الفعل بكثرة الحروف
اذ هما اذا جاء لفظ الفعل وتغير ان ابنية وتعدية الفعل بالهمزة
اكثر من التضعيف لان الزيادة في اول الفعل اكثر بالاستقراء وحرف
الجر يعدي في الكل اي في الثلاثي والرباعي والمزيد فيه لانها حروف
وضعت لتعدية الافعال الى الاسماء ذهبت بزيد وانقطعت
به وقيل فلم زيدت في نحو حرف في العين دون الاول فاجيب بان
الزيادة في العين هو الزيادة من جنس حروف الكلمة فلو زيدت

في اصول

في المصدر ويلزم الادغام لاجتماع المثلين والمدغم ساكن فهو يؤدي
بالساكن وهو متعذر فلم تزد في الاخر لكونه حقه ان يزاد في المصدر
كالمرة فلما امتنعوا زيادتها فيها الحسب ان يزاد فيما قريب من
المصدر وهو العين وقيل معنى التعدية تغيير وذلك في بعض
المواضع اي اذا اقصد به التعدية التي نحو بعد نحو ذهبت
بزيد لا التعدية النحوية اما اذا لم يقصد فلا تغير نحو مررت به
فان الباء لم يغير معنى مررت بل معناه مع الباء كمعناه لا معها
وذلك لان مررت بزيد لمكان يقرب منه زيد على حرف الباء ومرورك
لم يتجاوز لذهاب في ذهبته وذهبت بزيد ولان الباء فيه ليست بمعنى
مع كما هو مذهب المبرد لا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه فلا
يكون للتعدية لان التي للتعدية ينبغي ان يكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة
على المذهب نعم يقال ان مثل هذه الافعال متعدية بالحرف والفلان
لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة قوله
وبحذف التاء من تفعّل هذا معطوف على قوله باحد ثلثة اسباب
تقديره ويصير اللازم متعديا بحذف التاء من تفعّل بتشديد العين
ومن تفعلل بتكرير اللام والمتعدي ايضا يصير لازما بحذف اسباب
التعدية المذكورة وبنقله الى باب الانفعال قوله باب فعلل

يصير لازما لخ اى الى باعى المجرد الذى يصير لازما بزيادة التاء فى اوله
نحو تدحرج وقوله يصير لازما بزيادة فى اوله صفة لقوله باب فعلل
اعلم ان غير المتعدى يعرف من جهة المعنى بامور ثلثة احدها ان
يكون خلقة نحو طال وقصر وثانيها ان يكون من افعال النفس
غير ملابسة نحو الكرم وشرف وظرف وثالثها ان حركة جسم غير
مماسة نحو مشى وانطلق ومن جهة اللفظ ما كان على وزن فعل
وانفعل وافعل وقبلها الفعل المتعدى هو الذى يتعدى الى المفعول به
اى يتعدى الفعل عن فاعله الى المفعول به نحو ضربت زيدا وغير متعدى
هو الذى لم يتجاوز الفاعل بل هو لازم نحو حسن زيد وقام وقعد و
ذهب وضحك فان الحسن لم يتجاوز عن زيد وكذا فى غيره
فان قلت ان هذا التعريف منقوض بضرب فى ما ضربت زيدا
لانه متعد وليس يتجاوز لوقوعه فيه فاجيب التجاوز المعتبر
ههنا تجاوز الذهن وفهم حرف فيما ضربت زيد موقوف على
فهم زيد وفهم صام فى صمت يوم الجمعة فى الذهن فيكون تعريفها
جامعا ومانعا فان قلت لم انحصر الفعل فيهما فالجواب ان الفعل
فيهما لا يخلو من ان يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق
اولا فان كان موقوفا المتعدى والا فهو اللازم مثلا فضربت

ماضى

ماضى وفاء فاعله وزيدا مفعول به ففهم معنى ضرب فى ضربت زيدا
على ذكر متعلقه الذى هو زيد فى ضربت زيدا لان الضرب تقتضى
المضروب فان قلت المص لم يعرف المتعدى واللازم
ولكنما يكون كذا فى ساير المختصر فالوجه له قلت للاختصار
فان قلت ان المتعدى قدم على اللازم لانه معرفة المتعدى اهم
من معرفته لانه موقوف على معرفة الفاعل والمفعول ومعرفة اللازم
على الفاعل ولانه اعرف بامر الجانى وغير المتعدى بالتثليث ولا يجاب
افترف من السلب قوله ولا يجئ المفعول والمجهول الخ اى انها
لا يجيئان من الفعل اللازم اى اللازم من الافعال هو ما لا يحتاج الى
المفعول به بمعنى انه فعل يلزم تصور محل صدور الفعل وهو الفاعل
فلم يتجاوز تصوره الى المفعول به فلو يتصور حذف الفاعل واقامة
المفعول مقامه نحو قام زيد قوله والمتعدى بخلاف الخ اى يجئ
المفعول به والمجهول من الفعل المتعدى بخلاف اللازم فان الفعل
المتعدى ما هو يحتاج الى المفعول بمعنى انه فعل يتجاوز تصور
عن تصور محل صدوره الى المفعول به فيتصور ذلك الحذف
وتلك الاقامة نحو ضرب زيد فى نحو ضرب عمرو او زيدا قوله
وباب فاعل يكون بين الاثنين اى يكون استعمال باب فاعل بين

الاثنين نحو ناضلته وكل واحد منهما فاعل ومفعول الفاعل الصريح
بادي والمفعول ضمنا والمفعول الصريح غير بادي الفعل والفاعل
ضمنا وقد لا يكون بين الاثنين قليلا لا يصح المفعول الصريح
ان يكون فاعلا ضمنا فح لا يكون الفاعل الصريح مفعولا ضمنا
نحو طارقت النعل وعاقبت اللص وباب تفاعل ايضا يكون بين
الاثنين نحو تخاصم زيد وعمرو وفصاعدا نحو ترافعنا وبمشاركة
للجماعة نحو تصالح القوم والفاعل كله صريح لا يتصور كونه
مفعولا ضمنا وان وجد المفعول الصريح فلا يكون فاعلا اصلا
فالبادي غير معلوم ههنا ولا اعتبار بالتقديم في بعض الصور
قد يكون باب تفاعل لاظهار ما ليس في الباطن نحو تمارضت اي
الحذف المرض وليس مريضا اصلا **قوله** فاذا كان فاء الفعل من
افتعل الخ **فان قلت** المص رحمه الله عليه في هذا الفصل بصدد بيان
الفوايد فان لم يذكر ما هو جهة اللفظ ههنا فاجيب بانه
لما كان في تاء افتعل قلنا متفاوتة با[illegible] صفة مخرج فانه
اتيها في هذا الفصل تنبيها باختلاف المعنى وقال فاذا كان
فاء الفعل من باب افتعل حرفا من حروف الاطباق وحروفه صضطظ
قلبت التاء طاء لتغير النطق بعد هذه الحروف واختيرت الطاء لقربها

من التاء

من التاء مخرجا والحاصل عند اللغة ترجع الى شيء وعند العرب
الى التخفيف فتقول من الصبر اصطبر اصله اصتبر ويجوز اصبر
بادغام الطاء في الصاد وبعد قلبها صادا دون عكسه لعظم
الصاد ومن الضرب اضطرب اصله اضترب ويجوز اضرب دون
العكس ومن الطرد اطرد اصله اطترد فالادغام واجب القلب ومن
الظهر اظهر اصله اظتهر ويجوز اظطهر بالاظهار لعدم الجنسية
في الذات ومن الظلم اظطلم وفيه ثلثة اوجه اظطلم بلا ادغام
والثاني اظلم بالظاء المعجمة بقلب المهملة اليها كما هو القياس والثالث
اطلم بقلب المعجمة اليها وانما جاز هذا في الطاء والظاء لمساواة
بينهما في العظم وكذا الادغام في جميع متصرفاته باب الافتعال
من المضارع واسم الفاعل والمفعول والامر والنهي نحو مضطرب
الخ ويجوز ترك الادغام في المتقاربين جائز وغير واجب **قوله**
واذا كان الفاء دالا اي متى كان فاء الفعل من باب الافتعال دالا
او ذالا او زاء معجمة قلبت تاؤه دالا مهملة تخفيفا نحو ادمع اصله
ادتمع فالادغام واجب بعد القلب ونحو اذكر اصله اذتكر قلبت
التاء دالا والدال في الذال وفيه ثلثة اوجه اذدكر اصله اذتكر
بلا ادغام لعدم الاتحاد حقيقة وذكر بالذال المعجمة بقلب المهملة

الصاد واذكر بالدال المهملة يقلب المعجمة اليها للمساوات بينهما
في المعظم ويجوز اذجر اصله اذتجر ويجوز اذجر بادغام الدال
في الزاء بعد القلب دون العكس لعظم الزاء في الصورة قوله
واذا كان فاؤه واوا الخ اذا كان فاء الفعل من باب افتعل
واوا او ياء قلبت هذه الثلثة تاء ثم ادغمت التاء في التاء افتعل
للخفة نحو اتقى اصله اوتقى قلبت الواو تاء لقرب مخرجيهما
وضعف الواو فادغمت وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وليست على صورة الياء لانقلابها منها ونحو اتسر اصله
ايتسر قلبت الياء تاء ونحو اتغر اصله اثتغر قوله والحروف
التي تزاد بعدد من نحو هلا واعلم ان الحروف التي تصلح الزيادة والحذف
في الاسماء والافعال عشرة يجمعها اليوم تنساه لو لم تنا
سهوا والتمام صوت والحاكم ههنا الاستقراء فاذا كانت حرف
من هذه الحروف العشرة في الكلمة وعددها زايد ثلثة احرف فاحكم
بانها زيدة نحو استخرج واستنصر مثلا فان فيه الفا وسينا وتاء
منها ولا معنى بدونها فحكمنا بانها زائدة الا اذا لم يكن لها معنى
بدونها [illegible] فلا يحكم بانها زائدة نحو قوله وابواب
الرباعي كلها متعد الخ فان قلت ان المصنف لم ابتدأ بالرباعي

اي لم

اي لم قال ابواب الرباعي ولم يقل ابواب الثلاثي المجرد
قلت ان تعدية الثلاثي المجرد ولزوم غير منضبط بابواب وتعدية
غير ثلاثي المجرد ولزومه صحيح فابتداء به ولهذا قال ابواب
الرباعي مؤكد بقوله كلها اي كل واحد من ابواب الرباعي متعد
الى المفعول به نحو دحرجت الحجر واكرمت زيدا الا ادهمّا فانه لازم
نحو انكسر واحمر وتدحرج لا ثلثة ابواب افتعل وتفعل وتفاعل
فانها مشتركة بين اللازم والمتعدي فاللازم منها اجتمع وتكسر
وتشارك والمتعدي اقتتل وتفهم وتجاوزت زيدا وعمرا والثوب
وقد يكون اللغة الواحدة يستعمل تارة لازمة وتارة متعدية وابواب
السداسي كلها لوازم نحو احمارّ واعشوشب واقعنسس واسلنقى
واجلوذ واحرنجم واقشعر الا باب استفعل فانه مشترك بين اللازم
والمتعدي نحو استحجر الطين واستخرج قوله وكلمتين من باب افعنلى
الخ وفيه من هذا انهم ان يكون الكلمة متعديا ولازما بالنظر الى الوضع
فلا مدخل للصفة والوزن في كونها متعديا ولازما فلو وجد
لا يقال ابواب الثلاثي متعد وابواب فلان لازم قلنا مثل
قوله وهمزة افعل لمعان الخ اي اقول قد بينا معان همزته في حد
هذه الرسالة على ما ينبغي فلا حاجة الى الاعادة ههنا قوله وبنى استفعل

يجيء ايضا لمعان الى قيل ان المشهور بين الصرفيين ان يقال
سين استفعل مع ان حصول باب استفعل ليس بالسين فقط بل
بالهمزة والتاء ايضا فما وجه تخصيصهم فاقول وجه التخصيص ان الهمزة
والتاء تزيدان في باقي المزيدات دون السين تامل وهي يجيء لستة
معان احدها للطلب نحو استغفر اى طلب المغفرة وثانيها للسؤال
نحو استخبر اى سئل الخبر فان قلت الفرق بين الطلب والسؤال
فاجيب بان الطلب عام والسؤال خاص باعتبار المورد لان
مورد السؤال الدنيا ومورد الطلب يكون الدنيا او غيرها او ان
المقصود في الطلب حصول المطلوب وفي السؤال استكشاف السؤال
كما في الثاني اما ان المقصود من الاستغفار حصول المغفرة نفسها
ومن الاستخبار الاستكشاف عن الاخبار لا حصول الخبر فافهم
وثالثها التحول نحو استحجر الطين اى صار حجرا ورابعها
للاعتقاد نحو استكرمته اى اعتقدت انه كريم وخامسها الوجدان
نحو استجادشيئا اى وجدته اصل استجود نقلت فتحة الواو الى الجيم
الصحيح قبلها لخفة قلبت الواو الفا لتحركها في الاصل
وما قبلها الان وجيد في الاصل جيود قلبت الواو ياء لاجتماعهما
وسبق احدهما بالسكون وادغمتا وسادسها القول نحو قولهم

استرجع

استرجع القوم عند المصيبة اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون
اى قول الناس حين استرجع عند اصابة المصيبة بقوله قال
ان الله عبيد لو ملكا وانا اليه راجعون في الاخرة وانما لم يقل
المص وللقول كما قال كذا غيره لان يكون القول مخصوصا بهذا
القول وقيل وسادسها للتسليم اى للاذعان والقبول وقولهم
استرجع القوم عند المصيبة لان الاسترجاع تسليم واذعان
كما قال في الكشاف اى قالوا انا عبيد وملك لله وانا اليه راجعون
في الاخرة وفيه نظر لانه يفهم انها للوجدان بقرينة العطف اى
وجدها رجوعا عنه لكن قوله اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون
ليس يناسب للوجدان ومعناه انا مطيعون واى الامر الله
تعالى وانا الى امره راجعون وقيل وانما قيد المص قولهم هذا بوقت
المصيبة لان غير وقتها يكون للطلب ومعنى هذا القول يؤل
الى معنى الطلب اذ العبد اذا قال عند المصيبة انا لله وانا اليه
راجعون كانه طلب الرجوع فيه او الى معنى الوجدان كان نفسه
راجعا الى الله تعالى في هذا الوقت والى هذا المعنى اشار بقوله استرجع
القوم الى بعد قوله وللوجدان قوله وحروف المد واللين والزوائد
واحد الى اقول وللقائل ان يقول كيف قال انها واحد لان

الزوايد هي حروف اليوم تنساه كما قال كذا فيما سبق فيصفها
حرف الصحيح فهي مغاير الحروف العلة فلا يكون واحدة الجواب عنه
ظاهر لان الاطلاق عليها باعتبار النوع في كثرة التصرف والاستعمال
وقيل انها واحدة في اصطلاحهم بل التفاوت في اطلاق كل واحد
على هذه الحروف بالاعتبار والتعليل اما في اطلاق فلان الواو والياء
سميت علة مطلقة وحدتها نظرا الى الذات من غير اعتبار الى الحركة
والسكون وغيرهما واما بنظر الى العوارض التي ذكرت فانما سميت
الواو والياء والالف حروف لكثرة التصرف فيها فكان كل كلمة فيها
احد هذه الحروف ذات علة وهي اعم مطلقا لان هذه اذا سكنت
تسمى حروف اللين مطلقا اخص منها اعم من حروف المد وهو هذه
اذا باين حركة ما قبلها مجانسة لها تسمى حرف مد فكل حرف مد
وحرف لين ولا ينعكس فالالف حرف مد ابدا مجانسة حركة ما قبلها
اياها والواو والياء يكونان تارة حرف مد نحو تقول وتبيع
وتارة حرف لين نحو قول وبيع وتارة لا هي نحو وعد ويسر وقيل
سميت ايضا حروف المد واللين لان فيها مدا وسميت ايضا حروف
لانها تسهل التلفظ لابدال بعضها ببعض من غير كراهية
قوله وكل فعل ماضي في اوله حرف الخ اي اقول ههنا مناقشة

وهي

وهي ان الضمير في اوله راجع الى فعل ماضي فهو يكون بوجود
حرف من هذه الحروف مثلا وعد ماضي بوجود الواو فيفهم منه
ان حرف العلة لا يكون نفس فعل ماضي بل زايد عليه مع انه ليس
كذلك فافهم فان تصحيح العبارة بكون ايسر واسهل واعلم
ان الافعال على سبعة اقسام احدها الصحيح نحو نصر وثانيها المعتل
فاؤه نحو وعد ويسر ويسمى المعتل الفاء لوجود العلة في اوله والمثال
ومثال لمماثلة الصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال او لان المثال
في اللغة المشابهة تسمى بها باعتبار المشابهة امره بامر الاجوف في
الوزن نحو عد وزن وثالثها هو ما اعتل عينه يسمى اجوفا لخلو
عن حرف الصحيح ويقال له ذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلثة احرف
في المتكلم نحو قلت وبعت قيل وفيه نظر لانه يستلزم اختصاص
هذا الاسم باجوف الثلاثي لان غيره ليس على ثلثة احرف عند
اتصال بعض الضماير كما قمت واستقمت مع انهم يسمون ايضا
ذو الثلثة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال انه على ثلثة احرف نظرا
على الاصل لان اقمت قمت في لا يرد فان قيل ان يكون ماضيه على
ثلثة احرف عند اتصال بعض الضماير ممنوع لان الثالث
ضمير الفاعل فيكون على حرفين فاجيب بان الاطلاق على الثالث

ليس باصطلاح النحوي بل المراد به انه على ثلثة احرف في المتكلم
نظرا لانه ليس بمخصوص به بل في المخاطب كذلك فلو قيل في اتصال
الضمير المرفوع البارز المتحرك لكل احسن اجرى ورابعها هو ما
اعتل لامه كغزى ودمى يسمى ناقصا لنقصان آخره عن الحركة في بعض
متصرفاته ويقال له ذو الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف في
اخبار عن نفسه نحو رميت وغزوت وفيه نظر لانه لم لم يسميت
مثل ضربت ذو الاربعة مع انه على اربعة احرف فاجيب بانه
انما سميت الناقص ذو الاربعة لسرو هو ان الاجوف لما رجع
الى ثلثة احرف عند الاخبار عن نفس المتكلم نحو قلت كان الناقص
بالرجوع الى ثلثة احرف اولى لان اللام محل التغيير فاذا لم يرجع
الى ثلثة احرف سمي باسم مستانف ليدل على انه خالف الاول
المذكور وليس هذا السر في مثل ضربت وخامسها المضاعف
نحو مد وسادسها المهموز نحو اخذ وسئل وقرء وسابعها
اللفيف المقرون نحو روى اللفيف المفروق نحو وقى ووفي
وجه التسمية فان قلت ما الوجه لانحصاره في هذه السبعة
قلت وهو ظاهر لان كل فعل ماض لا يخلو عن ان يكون في
تركيب حروفه علة او ملحق حرف علة الا يكون الثاني الصحيح

الاول على ثلثة اقسام اما ان يكون حرف علة في مقابلة الفاء و
العين واللام الاول المثال والثاني اجوف والثالث ناقص
وان كان على سبيل الاجتماع فهو اللفيف وان كان في تركيب حروفه
ملحق حرف العلة لا يخلو من ان يكون على سبيل الانفراد او على
سبيل الاجتماع فالاول مهموز والثاني مضاعف فيكون
سبعة فان قلت لم لم يجعل المهموز ثلثة اقسام باعتبار
ان يكون في الفاء والعين واللام كما في المعتل في العلة قلت المهموز
ليس معتلا من جميع الوجوه بل يشبه الصحيح والمعتل فهذا
المعنى واحد قوله وكل فعل خال عن هذه الاقسام الستة الخ
اي هو خال عن الاقسام الستة المذكورة ههنا اجمالا وهي المثل
والاجوف الخ سمي صحيحا لصحته عن تغير الحركات والحروف واعلم
ان الصحيح هو ان يكون سالما من حروف العلة والهمزة و التضعيف
نحو ذهب فان قلت ما الفرق بين الصحيح والسالم قلت انه عام
السالم اخص منه وكل صحيح ليس بسالم وقيل بعض المختص نعني بالسالم
ما سلمت حروف الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام والهمزة
والتضعيف واعترض على هذا بان يقال ان معرفة الاصول
يتوقف على معرفة المقابلة الخ وهذا دور بل اولى ان يقال الاصول

ماثبت في جميع التصارف والزوايد ماثبت في بعض دون بعض
فاجيب انما قال كذا لان معرفة هذا بالنسبة الى المبتدئ
اسهل لانه لو قال الاصول ماثبت في جميع التصارف والزوايد
في بعض ذلك لا يعلم الا بعد الاحاطة بعلم الاشتقاق ولتعسر ذلك
على المبتدئ وفيه نظر لان هذا اختيار الدور الباطل وقيل
المراد الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام
حرف علة وتضعيف وهمزة واختص الفاء والعين واللام اي فعل
للوزن حتى يكون فيه حرف من حروف الشفة والوسط والحلق
فكان ذلك ثابتة من جميع المخارج باسره فلا يترد النقض على هذا
بما كان بمعناه مثل جعل ووضع وفيه نظر لان عمل ومنع كذلك
اي حروفهما من تلك المخارج الثلثة مع انهما لم تختص لاحتمال
ان يقال انهم وضعوا للميزان الذي يتميز به الاصول عن الزوايد
صيغة فعل لانه اعم الافعال معنى لانه صح استعماله في كل معنى نحو فعل
الضرب وفعل النصر قال الله تعالى الذين هم للزكاة فاعلون
اي من كونه قال صاحب الكشاف وما من مصدر الا يعبر عنه معناه
بالفعل ويقال للحراث فاعل ويقال للضارب فاعل وللقاتل فاعل
القتل وقيل هذا منقوض بعمل فانه اعم الافعال ويصح ان يقال عمل

النصر

النصر وعمل الضرب فالجواب عنه انه مسلم كان كذا لكن فعل
اعم الافعال واستعماله عام كما في الآية وعمل وان كان اعم الافعال
لكن ليس بتمام استعماله فلذلك اختص فعل دونه فان قيل لم
اختص الثلاثي للوزن دون غيره من الرباعي وغيره فالجواب
ان الثلاثي اكثر من غيره لانه لو كان غيره لم يكن وزن الثلاثي
الا بحذف حرف او اكثر والزيادة عندهم اسهل من الحذف فكان
جعل الميزان ثلاثيا اولى من غيره **قوله** قدم بحث باب الصحيح
الخ فان قلت لم قدم المص المعتلات وملحقاته على الصحيح
وقدم الصحيح عليها في البحث والتصريف قلت ان التقسيم
باعتبار المفهوم ومفهومات المعتلات وملحقاتها وجودية ومفهوم
الصحيح عدمي والملكات مقدمة على العدميات واما البحث و
التصريف باعتبار الذات فالصحيح مقدم على غيره واما ذ غيره
انما يعرف باعتبار مقايسته عليه والمقيس عليه مقدم على المقيس
واشار على هذا بقوله وقدم بحث الخ **قوله باب المعتلات**
والمضاعف انما قدم المعتل على المضاعف والمهموز واللفيف
لكثرته وانما قدم المضاعف على المهموز مع ان بعضهم ذهب
الى ان الهمزة حرف علة لشدة الحاق المضاعف بالمعتل لكثرة

الانقلاب ثابت فيه بالنسبة الى المهموز قوله الواو والياء اذا تحركتا
الخ اعلم ان الاعلال حرف العلة شروط الاول ان يكون حرف العلة
في فعل او في اسم على وزن فعل الثاني ان يكون حركته اصلية الثالث
ان لا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون والرابع ان لا يكون في
معنى الكلمة اضطراب والخامس ان لا يجتمع اعلالان لو اعل
والسابع ان لا يترك الدلالة على الاصل فاذا تحقق بجميع هذا
الشرط بعد حرف العلة بالتسكين واذا انتفى احدها لا يعل فيعل
قال وكال لان اصلها قول وكيل قلبت الواو والياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما يقل اذا كان كذا لئلا يلزم اربع
حركات متواليات نقل اثنان تحقيقيان حركة حرف العلة
وما قبلها واثنان تقديريان هما تلك الحرف ولا اعتبار لحركة
الآخر لكونه محل التغير وثلث حركات متواليات حقيقة وان
لم يكن اخف وان كان اخف وجب وفي قال منافشة وهي
ان الالف قام مقام الواو مع حركتها ام قام الواو فقط فان قيل
ما كان فلا يخرج عن الكلام فذهب ظاهر على التامل واعلم ان
الاجوف يجيء من ثلثة ابواب الاول فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وضمها في المضارع نحو قال يقول الثاني فعل يفعل بالفتح

في الماضي

في الماضي وبالكسر في المستقبل نحو باع يبيع الثالث فعل يفعل بالكسر
في الماضي والفتح في الغابر نحو خاف يخاف فان اصلهما خوف
يخوف اعل الاول بالقلب فقط والثاني بالنقل اولاً والقلب ثانيا
ولا يقبل الحصر لانه يجيء من فعل يفعل بالضم فيهما نحو طال يطول
لانا نقول انه قليل لا اعتداد به ثم اذا اتصل به ضمير المتكلم والمخاطب
او جمع المؤنث الغائبة نقل فعل من الواوي اي فعل بضم الفاء ومن اليائي
الى فعل بكسر الفاء لدلالة عليهما ولم يغير فعل ولا فعل اذا كانتا
اصليتين ونقلت الضمة والكسرة الى الفاء وحذفت العين لا
لتقاء الساكنين والمثال قال قالا قالوا قالت قالتا قلن
قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا ومثال الياء باع
باعا باعوا باعت باعتا بعن بعت بعتما بعتم بعت بعتما
بعتن بعت بعنا وبضم ما قبلها اذا كان المحذوف واوا وتكسر اذا
كان يائيا وواوا مكسورة كلت وخفت بكسر الخاء وهبت بكسر الهاء
قبل فان الهاء كسرت في هبت ليدل على انه يائي والخاء كسرت
في خفت ليدل على انها مكسورة العين ان قلت هلا ضمة الخاء
ليدل على انها واوي كما ضمت القاف في قلت فالجواب ان بناية الابنية
عندهم اهم بيان بنات الواو لانه لا يدل على سعة من المعاني وليس

بنات الواو والياء على عوض من العوايض فان قلت فلم لم
يكسر بعد حذف التاء في ليت قلت لكونها مشابها بالحروف من ان
الحرف مثل ليت جامد لا يتولد منه الامر والنهي وغيرهما وليت كذلك
فالتزم فتح الفاء مثل فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يحذف العين
للمشاكلة كما لا يكسر الفاء لها قلنا انما يحذف العين ليكون دليلا
على اصله وهو المتصرف اللازم المساوي والافعال واعلم ان ما قبل
الحرف العلة بعد الحذف في المزيد فيه فيكون مفتوحا كما عرفت وانقدت
واستجيب واخترت قوله مثاله من الناقص اي اي مثال المعتل من
الناقص نحو غزا ورمى اصلهما غزو ورمي قلبت الواو والياء
الفا كما مر في الاجوف وكتبت الياء على صورة الياء ايذانا بالجواز
امالتها وهو لا يجيء من باب فعل يفعل بالكسر فيهما قوله وتقول في
تثنيتهما اي يقال في الحاق الضماير غزوا ورميا بغير قلبهما الفا
مع وجود مع وجوب موجب الاعلال وهو ان يتحرك حرف العلة
وما قبلها ان يكون مفتوحا لئلا يلتبس بعد حذف احدى الالفين
لالتقاء الساكنين بالمفرد في التلفظ والخط في الاول والتلفظ
فقط في الثاني لان الف الثانية لا تحذف لكونها ضميرا ولا يكتب بالياء
وانما لم يقلبها ايضا في جمع المؤنث الغائبة مثل غزون ورمين

والمخاطبة

والمخاطبة مثل غزوت ورميت ونفس المتكلم مثل غزوت غزونا
ورميت رمينا للزوم سكون الواو والياء فيهما فانهما لا
تقلبان الفا ساكنة او في موضع يكون سكونها فيه غير اصلي
اي غير لازم بان تنقلب حركتهما الى ما قبلهما نحو اقام واباع
اصلهما اقوم وابيع فنقلت حركتهما الحرف الصحيح فقلبتا
الفا لانفتاح ما قبلها وسكونها عارضا وتقول في الجمع غزوا
ورموا اصلهما غزووا ورميوا قلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما
قبلهما فاجتمع ساكنان احدهما الالف المقلوبة والثاني واو
الجمع فحذفت الالف المقلوبة لان الواو ضمير وهو لا يحذف لئلا
يبقى الفعل بلا فاعل فبقي غزوا ورموا وكذلك في رضوا الا انهم
ضموا الضاد فيه بعد الحذف حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو
تقول في تثنية المؤنث غزتا ورمتا اصلهما غزوتا ورميتا
وحذف بعد القلب وان لم يجتمع الساكنان لفظا لكن يجتمع
تقديرا لان التاء كانت ساكنة في الاصل اي في المفرد فحركة الالف
التثنية فحركتها عارضة كالمعدوم فلا اعتبار لها وانما اعتبار
اذا مست بها حاجة ولهذا لم يحذف احد الساكنين الباقيين
وهما الياء والالف التثنية لان الياء علامة والالف ضمير وهما

لا يحذفان فلا يلزم من عدم اعتبارهما من وجه عدم اعتبارها
من وجه آخر قوله ويقول في جمع المؤنث من الاجوف قلن وكلن
الخ واعلم ان طريقة النقل الى نقل فعل من الواوي الى فعل وفعل
من اليائي الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتأخرين
ان الضم والكسر مخترع فيه بالاصالة والاصل قلن وكلن اصلهما
قولن وكيلن قلبتهما الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم
حذفت الالف لسكونها وسكون اللام والضعف اولى بالحذف
فصار كلن وقلن بالفتح فيهما ثم نقلت فتحة الكاف الى الكسرة
وفتحة القاف الى الضمة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة والضمة
على الواو المحذوفة لان المتولد من الضمة الواو وهي عبارة عن
ضمتين والمتولد من الكسرة الياء وهي عبارة عن كسرتين والمتولد
من الفتحة الالف وهي عبارة عن فتحتين وقيل في قولهم قلن
اصله قولن فحذفت بعد القلب ثم ضم القاف حتى يدل على الواو
المحذوفة وهو فاسد صورة لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو
المحذوفة يحصل بعين الاختلاف مغنى البابين قوله والياء اذا
انكسر ما قبلها تركت الخ اي الياء اذا كانت كسرة ما قبلها لازما
تركت على حالها للموافقة ساكنة او متحركة كما اذا كانت الحركة

فتحة

فتحة نحو خشي بالفتح وخشيت بالسكون واذا كانت الحركة ضمة
فاعل بالحذف نحو يرمون والياء الساكنة اذا انضم ما قبلها قلبت
واوا لسكونها مناسبة لحركة ما قبلها نحو يوسر اصله ييسر
وتقول في المجهول الاجوف قيل اصله قول فنقلت كسرة الواو
الى القاف بعد سلب حركتها لثقل ضمة القاف قبل كسرة فصارت القاف
مكسورة والواو ساكنة ثم قلبت الواو ياء لان القاعدة ان الواو
اذا كانت ساكنة وما قبلها مكسورة قلبت ياء لتكون موافقة
لحركة ما قبلها والواو المتحركة اذا وقعت في آخر الكلمة وانكسر
ما قبلها قلبت ياء للموافقة والخفة نحو غبي اصله غبو قلبت
ياء لتطرفها متحركة بالفتحة وانكسار ما قبلها لانها من الغباوة
وهي عكس الادراك وهو التعقل والتصور وقيل في بعض النسخ
وتقول في المجهول المزيد فيه اختير واجير وانقيد ولا يجيء
من مزيد الثلاثي الا هذه ابنية المذكورة ان قلت كيف بني
مفعول من انقاد وهو لازم والمبني للمفعول لا يبنى الا من
المتعدي فالجواب ان الغرض من ذكره تكثير الامثلة لا تصحيحها
قوله وتقول في جميع المذكر من الناقص الخ اي يقال في جمع
المذكر من المجهول الناقص الواوي غزو وا قلبت الواو ياء متحركة

بالضمة وانكسار ما قبلها وبسبب حركة الزاء لان في ابقائها
يلزم تغيير ولو حذف الضمير بعد حذف الواو لاجتماع الساكنين
وهو غير جائز ثم نقلت ضمة الياء الى الزاء وحذفت الياء لسكونها
وسكون الواو لان الواو ضمير وهو لا يحذف فصار تغزو وتقول
في المضارع الاجوف تقول ويكيل ويخاف ويهاب اصلهما
تقول ويكيل ويحذف فنقلت حركة الواو والياء الى الحرف الصحيح
لان كل واو وياء متحركتين ويكون ما قبلهما حرفا صحيحا ساكنا
نقلت حركتهما الى الحرف الصحيح لقوته وضعفهما وانما قلبت
واو يخاف وياء يهاب بعد نقل حركتهما الى ما قبلها الفا لسكونهما
في اصلي وانفتاح ما قبلها ولم تقلب الواو والياء في تقول
ويكيل بعد النقل الفا لعدم انفتاح ما قبلهما وكل واو وياء
وقعتا في اخر الكلمة وما قبلهما حرف متحركة اسكنتا بالسلب
ما لم تكن منصوبة بحرف ناصب نحو يغزو ويرمي ويخشى لاستثقال
الضمة والكسرة على الواو والياء لضعفهما وعدم صحتهما وقلبت
ياء يخشى الفا لانفتاح ما قبلها ولم تقلبها في يغزو ويرمي
وترمين لعدم انفتاح ما قبلها وتحرك الواو والياء اذا كانت
منصوبة نحو لن يغزو ولن يرمي لخفة الفتحة عليها قوله

وتقول في التثنية يغزوان ويرميان ويخشيان وانما لم تقلب
حرف العلة فيهما مع ان موجب الاعلال موجود لئلا يلتبس
بعد حذف احدى الالفين بالمفرد ويغزون ويرمون ويخشون
في الاصل يغزوون ويرميون ويخشيون فاسكنت الواو والياء
لوقوعهما في لام الفعل فاجتمع الساكنان الواو والياء و
بعدهما واو الجمع فحذفت ما كان قبل واو الجمع وضمة الميم
في يرمون لتصح واو الجمع وانما قلبت يخشون الفا
دونهما لان ما قبل حرف العلة فيه متحركة بالفتحة التي
هي شرط الاعلال وليس مطلق الحركة شرطا في الاعلال قوله
وتقول في الواحدة المخاطبة الخ اي يقال في واحدة المخاطبة من
مضارع الناقص الواوي تغزين اصله تغزوين اسكنت الزاء
بسلب حركتها لاستثقال الضمة قبل كسرة الواو ونقلت كسرة الواو
اليها لان في ابقائها واسكان الواو بالسلب يلزم تغيير الضمير
والعلامة مع التباس بعد حذف الواو لاجتماع الساكنين
ثم حذفت الواو لسكونها وسكون الياء لان الياء ضمير
او علامة التانيث قوله وتقول في اسم الفاعل من الاجوف
الخ اي يكون اسم الفاعل منه على وزن قائل وكائل فاصلهما

قاول وكايل فقلبتا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا
اعتبار الف الفاعل لانها ليست بحاجز حصينة فاجتمع الالفان
الساكنان ولا يمكن اسقاط الالف الاولى لانه يلتبس بالماضي
وكذلك الثانية لحركة الاخرة فصار همزة وقد يجي في حرف
العلة في بعض اسم الفاعل نحو هاع ولاع اصلهما هايع
ولايع فحذفت الياء فيهما ويجعل حرف العلة في بعض اسم الفاعل
قلب المكان نحو شاكي اصله شايك نقلت الياء الى موضع
الكاف والكاف الى موضع الياء فصار شاكي فالع كاعلا
قاض فصار شاك قوله واسم الفاعل من الناقص مفتوح
في حالة النصب اي لا يسكن ياؤه في حالة النصب لخفة النصب
نحو رأيت غازيا وراميا ويسكن في حالة الرفع والجر ثم
حذفت الياء نحو هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام واصل
غاز وقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم حذفت الضمة
للثقل فالتقى الساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وبقي
التنوين فان ادخل الالف واللام سقطت التنوين فتعود
الياء ساكنة نحو هذا الغازي ومررت الغازي والرامي
وفي المؤنث يقال غازية لانه فرع المذكر والتاء طارية قوله

ونقول

ونقول في المفعول الاجوف مقول اصله مقوول نقلت
الضمة من العين الى ما قبلها فاجتمع الساكنان ثم حذفت
الواو الزايد عند سيبويه ~~لدفع الالتباس~~ لان حذف الزايد
اولى والواو الاصلي عند الاخفش لان الزايد علامة والعلامة
لا تحذف وقال سيبويه في جوابه لا يحذف العلامة اذا لم يوجد
علامة اخرى وفيه توجد علامة الاخرى وهي الميم فيكون وزنه
عنده مفعل بضم الفاء وسكون العين وعند الاخفش مفول
قوله وتقول في بناء الياء مكيل اصله مكيول فنقلت ضمة الياء
الى الكاف فحذفت الياء لاجتماع الساكنين احدهما الياء التي
هي عين الفعل والثاني واو مفعول ثم حذفت الياء على مذهب
الاخفش فصار مكول وكسرت الكاف ليدل على الياء ولئلا
يلتبس بالواوي فصار مكول بكسر الكاف وسكون الواو فقلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار مكيل وعلى مذهب
سيبويه حذفت واو المفعول فصار مكيل بضم الكاف وسكون
الياء ثم كسرت الكاف صيانة للياء ومذهب سيبويه اولى لقلة
الاعلال في الياءين ولان التقاء الساكنين انما يحصل عند الياء
فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة

ولو قيل العلة دفع الالتباس قلنا لو سلك الى طريق سيبويه
لدفع الالتباس ايضا لا يقال واو المفعول علامة وهي لا يحذف
لانا نقول لانهم انما بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا كما
ذكر في وجه اسم المفعول والعلامة انما هي الميم ولهذا اكتفي بها
في المزيدات من غير واو فان قلت القاعدة اذا اجتمع الزايد
مع الاصل فالمحذوف هو الاصل كالياء من غاز مع وجود التنوين
وايضا القاعدة اذا التقى الساكنان والاول حرف فالمحذوف
هو الاول كما في قل قلت هذه القاعدة فيما اذا كان الثاني من
الساكنان حرفا صحيحا واما ههنا ليس كذلك بل هما حرف علة
واما قول العرب مشيب من الشوب وهو الخلط واعلم ان فعول
نحو عدو من الواوي ومن اليائي بغي فان قلت فما الدليل على
انه لو كان فعيلا لانث مع المؤنث لانه بمعنى الفاعل وفعيل
اذا كان بمعنى الفاعل انث مع المؤنث وبغي لم يؤنث فدل
على انه فعول لانه فعول لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
وفي فعيل من الواوي صبي ومن اليائي نوي والمزيد فيه يعتل
بما اعتل به للمضارع لمجيب ومستقيم ومنقاد ومختار قوله
واذا اجتمعت الواوان والاولى ساكنة هذا قاعدة ان واوان

اذا

اذا اجتمعتا والاولى منهما ساكنة والثانية متحركة ادغمت
الاولى في الثانية لدفع الثقل نحو مغزو واصله مغزوو وايضا
اذا اجتمعت الواو والياء فكان الواو مقدمة ساكنة والياء متحركة
قلبت الواو ياء دون العكس لان ابدال الثقيل بالخفيف اولى وكسر ما
قبل الياء الاولى لاجل الياء وادغمت الياء في الياء للجنسية نحو
مرمي مخشي بكسر العين وتشديد اللام واصلهما مرموي و
مخشوي قوله وتقول في الاجوف قل الخ اي الامر الحاضر من
يكون على وزن قل بالضم والسكون اصل اقول بضم الهمزة والواو
فنقلت حركة الواو الى القاف ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين
لان الضعيف اولى بالحذف ثم حذف الالف لانعدام الاحتياج
اليها ويحذف الواو وفي قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان لان
الحركة فيه حصلت بالخارجي فيكون في حكم السكون تقديرا بخلاف
قولا قولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخلي وهما الالف
الفاعل ونون وهو بمنزلة الداخلي ويحذف الالف دعتا وان
حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف
اللام في قولا وقولن وانما تعاد الواو في التثنية نحو قولا لكون
اللام فيه متحركة في الناقص الواوي تقلب الواو ياء في مجهول

الماضي نحو غزي اصله غزو قلبت ياء لوقوع في الطرف وانكسار
ما قبلها وفي الناقص الواوي تقلب الواو ياء في المستقبل والامر
والنهي المجهول لا يغزى وليغز ولا تغز لانها فروع الماضي **قوله**
واما المعتل المثال فتسقط فاء فعل في المستقبل الخ اعلم ان الواو
والياء اذا وقعتا في اول الكلمة سواء كانت معلومة او مجهولة
لا تبدلان نحو وعد ويسر ونظايرها لقوة المتكلم عند
الابتداء ولاتباع الثلاثي في الزوايد نحو اوعد وايسر ولا يعوض
بالتاء في الاول ولا في الاخر حتى لا يلتبس بالمستقبل والمصدر في نفس
الحروف اما الواو فتحذف من المضارع والامر والنهي المعروفات دون
المجهولات اذا كان عين المضارع مكسورا نحو يعد اصله
يوعد فحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وهو ثقيل
على اللسان لانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية وهي الياء الى الضمة
التقديرية وهي الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية
وهي كسرة عين في يوعد فان الياء سفلي والواو علوي بالنسبة اليهما
ومثل هذا ثقيل فطلب الخفة بحذفها فلم يحذف الياء لانه علامة
المضارع ولم يحذف الكسرة لان تغايرها يفرق الكلمة فتعين
الواو بالحذف فحمل عليه ما وقع بين تاء او همزة او نون وكسرة نحو

تعد ونعد للمشاكلة ولا يحذف في يوعد لان اصله يأوعد فان
قلت لم لا يحذف الواو في يوسر بعد قلب الياء واوا لوقوعها
بين ياء وكسرة كما يحذف في يعد قلت لو حذفت لادى الى حذف
حرفين ثابتين في الماضي وهو اجحاف واحتراز للكلمة ان
العلة وهي الوقوع بين ياء وكسرة ليس بموجودة فيه اذ اصله
ايسر والهمزة ثابتة تقديرا فوقع الواو بين همزة وكسرة تقديرا
ولهذا اخذ الامر بالصيغة على هذا الاصل لا يقال اذا كانت الهمزة
ثابتة تقديرا يلزم ان لا يقلب الياء واوا لانه لم يقع قبل الياء
الساكنة مضمومة بل مفتوحة لانا نقول القلب يستلزم
الصورة والحال واحذف التقدير والاصل **قوله** نحو وهب
يهب اي حذفت الواو في مثل يهب ويطاع ويسع ويضع و
يدع ويقع مع ان الواو لم يقع بين ياء وكسرة لانها في الاصل
يفعل بالكسر ففتح بحرف الحلق وحذفت من يذر لكونه في معنى
يدع اما المستعمل ماضي يدع ويذر فلا يقال ودع ووذر وحذف
الفاء دليل على انه واوي وثبت بين ياء وضمة او فتحة اصلية
كوسم يوسم ووجل يوجل وتحذف الواو من مصدره الذي على
وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام تخفيفا عدة

وهبة ولم يحذف الواو في الوجهة بكسر الواو لانه اسم المصدر او
لان مضارعه ليس على يفعل بالكسر والتاء في مصدره عوض عن
الواو ولم يدخل على اوله لئلا لالتباس ويجوز حذفها وتركها عند
سيبويه وعند الفراء لا يجوز الا في حالة الاضافة نحو اقام الصلوة
اصله اقوام الصلوة نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم حذفت
الواو ثم جيء التاء في اخره عوضا عن المحذوف وحذفت التاء
بالاضافة الى الصلوة واذا ازيلت كسرة ما بعدها اعيد الواو
نحو لم يوعد واذا ضم ما قبلها عادت الواو نحو يا زيد ايجل
تلفظ بالواو وتكتب بالياء والامر منه عد عدا عدوا الخ واسم
الفاعل واعد واسم المفعول موعود والموضع منه موعد بفتح
الميم والعين والالة ميعد بكسر الميم وفتح العين والمضاعف
منه ودّ يودّ فهو مادّ قوله واما اللفيف المفروق الخ وانما يقال
له اللفيف للف حرف العلة فيه وهو على ضربين مقرون ومفروق
اما مقرون فحكم عين فعله كحكم الصحيح اي لا يتغير وحكم لام فعله
كحكم لام فعل الناقص قيل لئلا يجتمع اعلالان متواليان في
حرفين متواليين في كلمة واحدة لانه [illegible] كلمة واحدة ولم يكن
لامه كالصحيح لانه محل التغيير ومثاله طوى يطوي وهو مثل رمى

يرمي

يرمي والامر منه اطو اطويا اطووا اطويا اطوين وحذفت
اللام فيه واما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله كحكم فاء المثل نحو
وقى يقي اصله يوقي مثل وعد يعد وحكم لام كحكم لام الناقص
اي مثل رمى يرمي والامر منه ق قيا قوا قي قيا قين ويقال له
قه بالهاء للوقف اصله اوق بكسر الهمزة والقاف فحذفت فاء
فعله لتشاكل ما هو واقع بين ياء وكسرة كالمثل فاستغنيت
عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها بحذف الواو الساكن وحذفت لام
فعله في الجزم والوقف لان حرف العلة بمنزلة الحركة تسقط فيهما
كالناقص فبقي القاف مكسورة وزيدت اليها عند الوقف في
الواحد المذكر لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك
واسم الفاعل منه واق والمفعول موقي والموضع موقى والالة
ميقى والمجهول وقي يوقى الخ قوله واما المضاعف اذا كان
عين فعله الخ ولقائل لم لم تقدم المضاعف مع انه اقرب من
الصحيح منهما هو من المعتل والمهموز لكون الاعلال فيه قليلا
فجوابه قد مر ويقال له اصم لشدته ولا يقال صحيح لصيرورة
احد احرفه حرف علة نحو تقضى البازي اصله تقضض وامليت
عنه امللت وهو يجيء من ثلثة ابواب احدها فعل يفعل بضم

العين في المضارع نحو مدّ يمدّ ويفعل بكسر العين نحو فرّ يفرّ ويفعل
بفتح العين نحو عضّ يعضّ ولا يجيء من باب فعل يفعل بالضم العين
فيهما الا قليلا نحو احبّ اصله احبب بدليل مجيء فاعله على
وزن فعيل وهو حبيب ولبّ فهو لبيب اعلم انه اجتماع
الحرفين على ثلثة اضرب الاول ان يكون اوله ساكنة والثاني
متحركة نحو مدّ مصدرا او كلتاهما متحركتين نحو مدّ يمدّ
فالادغام فيهما واجب لدفع الثقل الحاصل من التكرار الموجب
لتعسير النطق او لتعذر النطق لانه كالمشي بالقيد فاصل مدّ يمدّ
اصله مدد يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم في المضارع
وسلبت في الماضي فبقيت الدال الاولى ساكنة
فادغمت في الدال الثانية وانما لم يجعل عكسا اي لم يدغم الثاني
في الاول لئلا يتعذر النطق اما في الالحاقيات فلم يدغم نحو
قردد حتى لا يبطل الالحاق وفي الاوزان التي يلزم الالتباس نحو
صكك وسرر وجدد وطلل حتى لا يلتبس بصكّ وسرّ
وجدّ وطلّ ولا يدغم في نحو يحيي في بعض اللغات حتى لا يقع
الضم على الياء في يحيي وانما لم يدغم لان الياء الاخيرة غير لازمة
لانه تسقط تارة نحو حيو وتقلب تارة نحو يحيا والثاني

ان يكون

ان يكون الاول متحركا والثاني ساكنا لازما فالادغام فيه ممتنع
لعدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني فيحصل الخفة بسكون
الثاني نحو مددن ومددت ومددنا وقيل اذا سكنت الاولى
لزم الادغام ليسهل النطق فاسكان احدهما يدفع الثقل
الحاصل من التكرار والادغام يدفع الثقل الحاصل من سكون
الاولى ولا ثقل متعدية سكون الثانية اذا كان لازما فالادغام
وقيل الادغام ممتنع عند سكون الثاني لعين الوقف لوجود
العلة بالساكن الثاني مع شرط ولكن جوز الحذف في بعض
المواضع نظرا الى اجتماع المتجانسين نحو ظلت كما جوز القلب
في نحو تقضي البازي وعليه قراءة من قرأ وقرن في بيوتكن من القرار
اصله اقررن فحذفت الراء الاولى فنقلت حركتها الى القاف ثم
حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج اليها فصار قرن وقيل وقر يقر
وقرا قارا واذا قرأ اي قرن يكون من اقرّ بالمكان بفتح القاف
وهو لغة في اقرّ فيكون اصله اقررن فنقل فتحة الراء
الى القاف فصار قرن وايضا قال البعض انه مشتق من القرار
وقال البعض انه مشتق من الوقار والثالث ان يكون سكون
الثاني عارضا فالادغام فيه جائز نحو لم يمدّ اصله لم يمدد

فنقلت حركة الدال الاولى الى الميم فبقيتا ساكنتين ولم يحذف
احدهما لعدم الترجيح فحركة الثانية وادغمت الاولى فيها
ثم فتحت الثانية لان الفتحة اخف الحركات ويجوز تحريكها
بالضم فيما اذا كان العين فيه مضموما والكسر فيما اذا كان العين
مكسورا او مفتوحا وقيل يجوز تحريكها بالكسر لانه الاصل في
تحريك الثاني فان الجزم عوض عنه عند الحاجة ويجوز فيه الاظهار
نحو لم يمدد وقيل اذا ادخل الجازم فيجوز عدم الادغام نظرا
الى الشرط الادغام تحرك الحرف وهو ساكن ههنا ولا يدغم
هو لغة الحجازيين ويجوز الادغام نظرا الى ان السكون عارض
لا اعتداد به وهذا لغة الحجازيين اقرب الى القياس
ولذا ورد في التنزيل تستكثر فان قيل ان السكون في نحو
مددت ونحوه ايضا عارض فلم لا يجوز الادغام قلنا لان
الضماير المرفوعة كالجزء من الكلمة ولذا سكن ما قبلها ولان
على ذلك فلو حرك الذال العرض واعلم قيل في المراح والثاني ان يكون
الاول ساكنا يجب الادغام ضرورة نحو مد اقول
وفيه نظر لان الواجب فيهما مستوية الاقسام فكان قوله ضرورة
زايدة لانه لا فائدة من ذلك القصر فليتامل ويقول في الامر الحاضر

اى

اى لا يجئ الامر الحاضر من يفعل بضم العين مد بضم الدال
للاتباع بالميم اصله امدد نقلت نقلت حركة الدال الاولى
الى الميم واستغنيت عن الهمزة وادغمت في الثانية وادخل بدله
التشديد ويجوز مد بفتح الدال للخفة ويجوز بالكسر لانه اصل
فيه والميم مضمومة في الثلث لان الحركة المنقولة اليها الضمة
ويجوز امدد بالاظهار اكتفاء بالخفة الحاصلة بسكون الثاني
فان قلت ان السكون الامر عارض لان اصل فعل المضارع
المعرب فكان مبنيا على السكون فهو عارض فجاز فيه الادغام
والاظهار نحو امدد ومد فلم لا يجوز الاظهار في الماضي لان
اصله مصدر قلت الجواب عنه ظاهر على التامل ويجئ
الامر من يفعل بكسر عينه فر بكسر الراء وللاتباع فر بالفتح للخفة
والفاء مكسورة فيهما لان الحركة المنقولة اليها كسرة ويجوز
افرر بالاظهار ويجئ من يفعل بالفتح عض بالفتح للخفة
او للاتباع وعض بكسر الضاد لانه الاصل فيه والعين مفتوحة
فيهما لان الحركة المنقولة اليها فتحة ويجوز اعضض بالاظهار
اكتفاء بسكون الثانية ويجئ اسم الفاعل من المضاعف
ماد مادان مادون مادة مادتان مادات وهو ادو اسم

المفعول ممدود ممدودان الخ واسم الزمان والمكان ممدّا والاسم
الالة ممدّ والمجهول مدّ مدّا **قوله** ويقول في افعل احبّ اي يقال
في المضاعف الماضي والمضارع من افعل احبّ يحبّ اصله احبب
يحبب فنقلت حركة الباء الاولى الى الحاء فيهما وادغمت الباء
الاولى في الباء الثانية فاتى بدله التشديد والامر منه احبّ بالادغام
والفتح للخفة والكسر للاصالة واحبب بالاظهار اكتفاء بالسكون
قوله واما المهموز فان كانت الهمزة الخ وقيل انه يجيء على ثلثة اضرب
مهموز الفاء نحو اخذ ومهموز العين نحو سئل ومهموز اللام قرأ
وحكمه في تصاريف فعله كحكم الصحيح لان الهمزة حرف الصحيح لكن
لا يقال له صحيح لصيرورة همزته حرف علة في العلتين وهو
قد تخفف اذ وقعت لانها حرف شديد من اقصى الحلق وهو
يكون ثلثة اشياء الاول بالقلب والثاني بان يجعل بين بين
اي بين مخرج الهمزة وبين مخرج الحرف التي حركتها منه والثالث
بالحذف فهو ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحة
تقلب الفا للين حركة الساكنة واستدعاء ما قبلها نحو ياكل
وارس وان كان ما قبلها مكسورا قلبت ياء نحو ايذن اصله
اءذن وهو امر من اذن وان كان ما قبلها مضموما قلبت

واو

واوا نحو يؤمن فان كانت الاولى همزة وصل يعود الثانية
همزة عند الوصل او انفتح ما قبلها نحو وأمن واما الثاني
فهو ان يكون اذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها ثم تثبت
لقوة حركتها نحو سئل ولؤم وسائل واذا كانت
الهمزة مفتوحا وما قبلها مكسورا او مضموما تجعل واوا
او ياء نحو مير وجون لان الفتحة كالسكون في اللين كما
يقلب في السكون نعم انه يقلب في سائل مع ان همزة مفتوحة
ضعيفة لصيرورة صحته نفوة بفتحة ما قبلها واما الثالث
التخفيف بالحذف فهو ان يكون اذا كانت متحركة وما
قبلها يجوز تركها على حالها لكونه حرفا صحيحا ويجوز نقل
حركتها الى ما قبلها لمجاورة الساكن ثم حذفت لاجتماع
الساكنين نحو قولهم تقا واسئل القرية اصله واسئل القرية
فنقلت حركة الهمزة الى السين قبلها وحذفت لسكونها
وسكون اللام بعد ما انها لما علت الحلقة فضعفت
فلم يحذف اللام لقوتها وقد قرا هذا باثبات الهمزة
واسئل القرية وتركها نحو واسل القرية واللام فيه
متحركة لالتقاء الساكنين فهو عارضة ولا اعتبار

للمعارضة كما في عزنا وتهتا فان قلت فعلى هذا يلزم عدم
الاستغناء عن همزة الوصل لان حركة السين عارضة
فاجيب بان حركة السين هي حركة الهمزة التي هي عين
الفعل وحركتها ليست بعارضة اذ المراد بالحركة العار
ضة ما حصلت بتغير نقل من الكلمة وايضا حذفت في يرى
وهو مضارع اي اصله يرأى فقلبت الياء الفا لفتحة
ماقبلها ثم لين الهمزة فاجتمع الساكنان فحذفت الالف
واعطي حركتها الى الراء فصار يرى وانما حذفت فيه دون
ناى ينأى وغيره لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة
بالهمزة في الفعل المعتل وبناء افعل منه مخالف لاخواته كمخا
لفة تلاثته لها نحو رأى يرى ارى واراءة الى المفعول
مرئى الى اصله مرؤى فاعل كما في مهدى ولا يجب حذف همزته
لان وجوب حذف الهمزة في فعله غير قياسي وحذف
في نحو مرئي اصله مرئى قياسا على نظائرها وقيل في تلا
ثيه في الالحاق الضماير رأى رايا راوا الخ واعلال الياء
قد مر في باب الناقص المستقبل يرى يريان يرون ترى ترى
تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين ارى

وحذفت الالف في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع
وحركة الياء في تريان لظهور الحركة واصل ترين ترايين
على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما في يرى فنقلت
حركتها الى الراء فصار تريين ثم جعلت الياء الفا
لفتحة ما قبلها فصار ترايين ثم حذفت الالف لاجتماع
الساكنين فصار ترين وسوى بينه وبين جمع اكتفاء
بالفرق التقديري كما في ترمين في الناقص واذا ادخلت
النون الثقيلة في الشرط كما في قوله تعالى فاما ترين
من البشر احدا فحذفت النون علامة للجزم وكسرت التا
نيث حتى يطرد بجميع نونات التاكيد المؤكد ريا روا
رى ريا رين ولا يجعل الياء في ريا تبعا لليريان ويجوز
الوقف بالهاء نحو ره فحذفت همزته كما في يرى ثم حذفت
الياء لاجل السكون وبالنون الثقيلة رين ريان
رون رين ريان رينان فتحت الياء في رين لعدم
السكون ولم يحذف واو الجمع في رون لعدم ضمة
ماقبلها وبالنون الخفيفة رين رون رين الفاعل
رآء الخ ولا يحذف همزته لان ما قبلها الف وهي

لا تقبل الحركة ولكن لا يجوز ان يجعل بلى بين كما في سئل المجهول
ذوي يووي الخ وقيل اذا اجتمع الهمزتان وكانت الاولى
مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا نحو آخذ وآدم
الآن ائمة جعلت همزتها الفا ثم جعلت ياء لاجتماع الساكنين
وقيل اصلها ائممة لانها جمع امام فاجتمع في اوله همزتان
الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة وكان القياس ان تقلب
الثانية الفا لانها ساكنة وما قبلها مفتوح لكن لما وقع
بعدها حرفان مثلان وهما الميمان واراد الادغام نقلوا حركة
الميم الاول وهي الكسرة الى الهمزة الثانية فادغموا الميم
في الميم ائمة ثم قلبوا الثانية ياء لكونها مكسورة فصار
ايمة **قيل** لا يقتضي القلب قبل ادغام ولم يقال امة
قلت انه واجب دونه وعند الكوفيون لا تقلب بالالف
لانها لو قلبت اياها لاجتماع الساكنين الاول الالف
والثاني الميم المدغم وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين
فان قيل اجتماع الساكنين في حدها جائز فينبغي ان يجعل
الالف ياء بعد قلب الهمزة الثانية الفا عند البصريين
فيقال آمة فاجيب بان الالف في ايمة ليست بمدة لان

الالف

الالف انما يكون مدة اذا انقلب من الواو والياء بشرط ان
يكون ما قبلها مفتوحا والفها ليست بمدة لانه ليست بمقلوب
منها فلم يكن اجتماعها في حده وقيل اذا اجتمع الهمزتان
ان كان ما قبلها مكسورة تقلب ياء نحو ايسر اصله
ائسر وان كان ما قبلها مضموما قلبت واوا نحو اوثر اصله
اؤثر **قوله** والامر من الأخذ والاكل والامر في امرها خذ
وكل ومر على الشذوذ فاصلها اؤخذ واؤكل واؤمر حذفت
الهمزة على غير قياس فاستغني عن الالف لزوال الاحتياج
اليه وقد يجيء اؤمر على الاصل كقوله تعالى وأمر اهلك
بالصلوة وقيل ان الهمزة تلين اذا كانت في كلمتين تخفف
الثانية عند البعض نحو فقد جاء اشراطها وعند البعض تخفف
كلاهما وعند بعض العرب يجيء بينهما الالف المتصل نحو قوله
أأنت ظبية ام ام سالم ولا تخفف الهمزة في اول الكلمة لقوة
المتكلم في الابتداء وتخفيفها بالحذف شاذ نحو الآه فحذف
فو الهمزة فصار لاه ثم ادخلوا الالف واللام فصار مثل قولنا
الله وقيل اصله الاله فحذف الهمزة فنقل حركته الى اللام فصار
اللاه ثم ادغم فصار مثل قولنا الله واعلم ان المهموز

لايجى من المضاعف المهموز الفا نحو أتّ يأت ولا يقع
الهمزة فى موضع حرف العلة ومنهم لا يجى فى المثال المهموز
العين واللام نحو [illegible] وآد وجآء وفى الاجوف
مهموز الفاء واللام نحو آءَ وخابى وفى الناقص مهموز
العين نحو اوى ووأى وفى اللفيف المفروق مهموز العين
نحو وأى وفى المقرون مهموز الفاء اوى وتكتب الهمزة
فى الاول على صورة الالف فى كل الاحوال لخفة الالف وقوة الكاف
عند الابتداء ووضع الحركات وفى الوسط اذا كانت ساكنة
على وفق حركة ما قبلها للمشاكلة نحو راس ولوام وبير واذا
كانت متحركة على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو سئل
ولؤم وسيم واذا كانت متحركة فى اخر الكلمة تكتب على وفق
حركة ما قبلها لا على حركة نفسها لان الحركة الطرفية عارضة
نحو قرا وطى وفتى واذا كانت ما قبلها ساكنا لا تكتب على
صورة شى لطرو حركتها ولعدم حركة ما قبلها نحو خبء
كذا فى المراح قوله وياتى تصريف المهموز على قياس الصحيح الخ
اى وقس ياتى تصريف المهموز من الماضى والمضارع
واسم الفاعل وغيرها على تصريف الصحيح فى عدم التغير

لانها

لانها حرف وقس كل فعل غير الصحيح من المثال والاجوف
والناقص واللفيف والمضاعف على الصحيح فى جميع الوجوه المذكورة صح
الصحيحة فى باب الصحيح من الامثلة المختلفة والمتفقة و
الحركات والسكنات وغيرها ومن الماضى والمضارع والامر
والنهى واسم الفاعل واسم المفعول والافراد والتثنية و
ادخال نون التاكيد قوله فان اقتضى القياس الخ اى فان
ادى القياس الى ابدال حرف من حروف كما قال او نقل الحركة
من حرف كما قال نحو يقول او اسكان من غير نقل لها منه اليه كما
فى نحو يعرف فافعل ذلك المقتضى اليه قوله والا اى وان لم يقتضى
القياس الى شى منها احذ والفعل غير الصحيح كالصحيح كما
نحو وعد قوله وقد يكون فى بعض المواضع لا يتغير المعتلات
فيه مع وجود المقتضى نحو عور فى ان الحروف العلة لا يعل فى
بعض الكلمات مع وجود وجوب الاعلال فيه لوجوه الاول
انه لا يعل تنبيها على الاصل اى ليعلم انه واوى او يائى او ليعلم
ان عدم الاعلال اصل من الاعلال نحو الصيد والقعود واجوج
واعيل الثانى انه لا يعل لكون حركتها اى حركة حروف العلة
عارضا نحو دعوه القوم الثالث انه لا يعل لكونه فتحة

ماقبلها في حكم الساكن نحو عور واجتور لان حركة العين
والتاء في حكم السكون اي حكم عين اعور والفتجاوز الرابع
انه لا يعل لكونه في معنى الكلمة اضطرابها نحو الحيوان حيث تدل
حركته على اضطراب معناه والموتان مجموع عليه لانه نقيضه
الخامس انه لا يعل لئلا يجتمع فيها اعلالان نحو طوى
السادس انه لا يعل لزوم ضم حرف العلة في المضارع منه
نحو يحيى يحي اعني اذا قلت حاي يحي مستقبله يحاي السابع
انه لا يعل تبعا للثلاثة اي اذا لم يعل في الثلاثي لا يعل في
المزيد فان قلت لم يعل في نحو تقول وتزيل وجاور وتجاور
وبايع وتبايع مع انها قد اعلت في الاصل نحو قال وباع وزال
وجاز فالجواب عنه فان قبل حرف العلة فيها فلم ينقل حركتها
اليها فلم ينقلب الفا واعل نحو الاقامة والاستقامة لاعلال
فعله فان كان الاسم يمتنع من الاعلال بان يسكن ماقبل
واوه او ياءه وبعدهما نحو قولهم حول واعور وطويل ومقاوم
ونسوح واعل نحو صائم وصيانة والاصل صوام وصوانة
لاعلالهما في الفعل مع كسرة ماقبلها والالف مابعدها وصح
في نحو لواو وان كان ماقبلها كسرة الثامن انه لا يعل حتى

لالتبس الى باب اخرى لو اعل بعض الكلمات فينهدم بناؤه نحو
تقول من باب التفعل لالتباسه بالتفاعل وقاول من باب المفا
علة لالتباسه بماضي الثلاثي وغيره وقيل لا يعل نحو الحواكم و
الخوانة وصلي وصوري لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة
التانيث ويعل مثل ديار تبعا للواحد ومثل قيام تبعا لفعله
وهما يعلان وان لم تكن افعلا ولا على وزن افعلا لا للمتابعة
قوله نحو عور اي ولم يعل واوه لان حركة العين في حكم اي في
حكم عين اعور وانما لم يعل اعور بالنقل والقلب والاستغناء
عن الهمزة لئلا يلتبس المضاعف باب المفاعلة ولم يعل اه
اعتوروا لان ماقبلها في حكم السكون اي في حكم الف تعاور
ولم يعل تعاور لعدم اعلال عاور لانه مطاوعه فحمل عليه
ولم يعل عاور لسكون ماقبلها ولم يعل استوى لئلا يجتمع اعلالان
قوله وبعضها حسولة اخرى كما ذكرناها انفا هذا اخر الاوراق

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب على يد اضعف العباد وكتبه
العصياني الفقير الى حبيب عبد الله قد وقع
من تحرير هذه النسخة الشريفة [illegible]
في يوم سبت سنة [illegible]
[illegible]

[illegible]